مشكلات نحوية

الدكتـــور
محمد عبد المجيد الطويل
أستاذ بقسم النحو والصرف والعروض
بكلية دار العلوم

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة زهراء الشرق
١١٦ شارع محمد فريد ـ القاهرة
ت / ٣٩٢٩١٩٢

اسم الكتاب	مشكلات نحوية
اسم المؤلف	الدكتور / محمد عبد المجيد الطويل
رقم الطبعة	الأولى
رقم الإيداع	٢٣٨٣
الترقيم الدولي	I. S. B. N
	977 - 314 - 162 - 4
سنة النشر	٢٠٠٢
الناشر	مكتبة زهراء الشرق
عنوان الناشر	١١٦ ش محمد فريد ـ القاهرة
بلد الناشر	القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
التليفون	٣٩٢٩١٩٢ ـ ٠١٢/٣١٧٧٥١٠
فاكس	٣٩٣٣٩٠٩ ـ ٣٩٢٩١٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

تحمل هذه الطبعة من (المشكلات) مجموعة من قضايا النحو ، بربطها أنها قضايا في إعمال الفكر النحوي ، والكشف عن دور النحاة في استنباط القواعد وحبهم الشديد للعلم ومن ثم اهتمامهم بالربط بين الظواهر ومقارنة الشبيه ؛ للكشف عن العلاقات .

المشكلة الأولى هي : التوجيه النحوي عند ابن مالك في كتابه : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . ترصد ظاهرة التوجيه النحوي لبعض القضايا النحوية من خلال أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهي قراءة في كتاب من أهم كتب النحو العربي ، إنه كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لشيخ النحاة ابن مالك

ورغم الأهمية البالغة لهذا الكتاب ، إلا أن أحدا لم يتعرض له بالدراسة والتحقيق[1] مع أنه في صلب علم النحو دراسة تكشف عما فيه من قضايا النحو ، وتربط بين ما فيه من مسائل ونظيرتها في كتب النحو

إن هذا الكتاب ثورة هائلة ، تهز كثيرا من قضايا النحو ، هذه القضايا التي جعل النحاة معظمها ضرورة ، ووسموها بالقلة ، فأتى ابن مالك وانتصف لها وذكر لها الكثير من الشواهد ، من فصيح الكلام شعرا ونثرا

ومن هذه القضايا كثير من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وقد انتصر ابن مالك في أغلبها للكوفيين ورجح رأيهم بكثير من السماع الصحيح عن رسول

(١) حققه المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي ، لكن تحقيقه اقتصر على تخريج الأحاديث والتعليق على بعض شواهد الشعر ومعظمها كان تعليقه عليها ؛ لا نعرب ؛

الله صلى الله عليه وسلم ، ومن الكلام العربى شعرا ونثرا .

والمسائل الواردة فى الكتاب تنتظم كثيرا من أبواب النحو ، وقد اخترت منها مايأتى : فى الجملة الاسمية اخترت نقطتين ، الأولى : دخول الفاء على الخبر . والثانية ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا .

ومن باب الاستثناء اخترت مسألة واحدة : وهى رفع المستثنى فى الكلام الواجب .

وفى أساليب المدح والذم اخترت مسألة واحدة : وهى الجمع بين التمييز والفاعل فى نعم وبئس .

وفى باب حروف الجر اخترت مسألتين : زيادة (من) فى الواجب واستعمالها لبدء الغاية فى الزمان .

وفى باب الإضافة اخترت مسألة واحدة وهى وضع إذ مكان إذا .

وفى باب التوابع اخترت مسألتين : العطف على الضمير المجرور . بدون إعادة حرف الجر ، والعطف على الضمير المرفوع بلا فاصل .

وفى إعراب الفعل اخترت ثلاث مسائل : استعمال إذا جازمة وحذف الفاء من الجواب ، ووقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا فيكون المجموع اثنتى عشرة مسألة نحوية .

ذكرت فيها رأى ابن مالك ورأى النحاة القدماء والمحدثين .

ثم قارنت بين رأى ابن مالك فى هذا الكتاب ورأيه فى كتبه الأخرى ، ثم صنعت فهارس للشواهد المختلفة .

(المشكلة) الثانية هى : موقف ابن هشام من المتنبى ومن المعلوم أن النحاة لم يتعرضوا لشعر المتنبى بالدراسة لأنه متأخر عن عصر الاستشهاد ، لكن ابن هشام

فى كتابه (مغنى اللبيب) تعرض مرات عدة لشعر المتنبى وأدار حوارا نحويا حوله .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة تدور حول علمين كبيرين من رواد الثقافة أولهما : شاعر العربية الأكبر ، أبو الطيب المتنبى ، الذى ملأ الدنيا وشغل الناس ، وليس هذا مجال الحديث عن أبى الطيب ، فقد تكفلت بذلك كثير من الدراسات قديما وحديثا ، ويكفى أن تقرأ ما كتبه بروكلمان فى تاريخ الأدب العربى ٨١/٢ عن عناية العلماء بشعره والتعليق عليه ونقده ، وما كتبه كذلك كوركيس عواد فى رائد الدراسة عن المتنبى ...

واللافت للنظر أن أول شـارح لديوان المتنبى هو ابن جنى العظيم[1] رائد الدراسات النحوية واللغوية فى القرن الرابع الهجرى ، وكان صديقا للمتنبى ، وكثيرا ما أحال عليه المتنبى حين يسأل عن شىء من غامض شعره أو غريبه فيقول : اسألوا صديقنا أبا الفتح ...

ولا أظن أن هناك كتابا جر على صاحبه من البلاء ما جره هذا الكتاب على ابن جنى ، لقد تتبع العلماء بعد أبى الفتح هذا الشرح من بين طاعن أو ناقد له ، أو مستدرك عليه ، وأظن أن سبب ذلك كراهية بعضهم للمتنبى ، وحقدهم عليه، فعز عليهم أن يشرحه عالم كبير كأبى الفتح فتركوا خصومة المتنبى جانبا وصبوا جام غضبهم على ابن جنى .

ولم تعد المشكلة شعر المتنبى وما فيه من غموض أو قلق فى التراكيب أو عيب يتصل بالصناعة كالتقديم والتأخير وغيرها ، مما ذكره العلماء قديما وحديثا ، أقول لم تعد هذه هى المشكلة ، وإنما أصبحت المشكلة شرح ابن جنى ...

ولهذا وضعت كثير من الكتب للرد على ابن جنى فيما ذهب إليه من آراء فى شعر المتنبى .

---

(١) تعرض ابن جنى مرتين لشعر المتنبى الأولى فى كتابه الفسر ، والثانية فى كتابه الفتح الوهبى ، وقد طبع من الفسر جزءان .

من هؤلاء مثلا ، ابن فورجه وضع كتابين ، الفتح على أبي الفتح والتجني على ابن جني ، ووضع أبو القاسم الاصفهاني كتاب الواضح في شعر المتنبي للرد على ابن جني في كثير من آرائه في شعر المتنبي .

ووضع ابن معقل الأزدي كتابه المآخذ على شراح المتنبي ، وأول من آخذهم الشارح الأول ابن جني .

كما وضع على بن عيسى الربعي كتابه التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي ، ووضع أبو سهل الزوزني كتابه قشر الفسر [1] وغيرهم وغيرهم .

وكان من عادة أبي الفتح في شرح شعر المتنبي أن يقول : وسألته وقت القراءة، أو كلمته عن هذا وقت القراءة وغيرها .

فقال ابن فورجه تعليقا على ذلك مرة : وأنا أحلف بالله العظيم إن كان أبو الطيب سئل عن هذا البيت فأجاب بهذا الجواب الذي حكاه ابن جني وإن كان (إلا) [2] متزيدا مبطلا فيما يدعيه عفا الله عنه وغفر له ، فالجهل والإقرار أحسن من هذا [3] .

وقال بهذا العروضي - هو الآخر - يقول : نعوذ بالله من الخطل ، لو كان سأله ، لأجابه بالصواب .

وهناك علماء آخرون لم يخصصوا كتبا للرد على ابن جني ، ولكنهم فعلوا ذلك في ثنايا شرحهم لشعر المتنبي أو التعليق عليه ، من هؤلاء الواحدي ، ويكفي في هذا أن يقرأ قوله : فأما ابن جني فمن الكبار في صنعة الإعراب والتصريف والمحسنين في كل واحد منهما بالتصنيف غير أنه إذا تكلم في المعنى تبلد حماره

---

(١) راجع مقدمة الفتح الوهبي ، وكشف الظنون / ٢ / ١٢٢٣

(٢) زيادة من عندي .

(٣) راجع الفتح على أبي الفتح ٧،

ولج به عثاره ، ولقد استهدف فى كتابه الفسر غرضا للمطاعن ونهزة للغامز والطاعن ..

والأمر كذلك بالنسبة لابن سيده ، فقد رد بعضا من آراء ابن جنى وذلك فى كتابه : كشف المشكل من شعر المتنبى ...

المهم أن كثيرا من النحاة تعرضوا لشعر المتنبى محاكاة لأبى الفتح ، وتقليدا له.

أما العلم الآخر فهو ابن هشام الأنصارى المصرى شيخ نحاة القرن الثامن ، كان مدرسة وحده ، اجتهادا وعلما ، قال عنه ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه ..

وقد وضع ابن هشام كثيرا من الكتب التى تدل على علو قدره فى علم النحو ومنها كتابه الخالد (مغنى اللبيب) .

وقد تعرض فيه لشعر المتنبى فى بعض المواضع ، شارحًا ومعربًا ومستدلاً على بعض القضايا .

على الرغم من أن المتنبى لا يستشهد بشعره عند النحاة ، ولذلك لم يتعرض السيوطى فى شرح شواهد المغنى لأى بيت من شعره الذى ورد فى المغنى وأسقطها جميعا .

وهذه الدراسة لون من النحو التطبيقى ، وهو التعرض للقضايا من خلال النصوص الأدبية ، بعيدا عن جفاف كتب اللغة ..

ومع أن ميدان هذه الدراسة ينحصر فى أبيات المتنبى التى وردت فى المغنى وتعليق ابن هشام عليها . إلا أن ارتباط شراح المتنبى بابن جنى منح البحث ثراء وخصوبة ، لأن كل الشراح ـ كما قلنا ـ نقلوا عنه معارضين أو موافقين ، أو مستدركين ومن هنا دخل ابن جنى طرفا فى الحوار . فأكسب الدراسة عمقًا كبيرًا، إذ لا بد من الرجوع إلى آرائه ، وآراؤه ليست فى الفسر والفتح وحدهما بل

لا بد من الرجوع إلى الخصائص وسر الصناعة والمحتسب ..

وطالما رجعنا إلى آراء ابن جنى ، فلا بد من الرجوع إلى شيخه أبى على الفارسى ، وهذا يقتضى الرجوع إلى سيبويه ، ولهذا مثلت آراء سيبويه والفارسى وابن جنى الرافد الأساسى للتعليق على القضايا فى هذه الدراسة .

(المشكلة) الثالثة **مشكلات** : جاء عنوانها : من ملامح الإبداع النحوى عند أبى العلاء المعرى . يبدو العنوان غريبا لربطه بين النحو والإبداع . لكن قراءة (المشكلات) يسمح بهذا لقد اخترت ثلاث ظواهر للحديث عن إبداع أبى العلاء.

وأنا لا أنكر حبى لأبى العلاء ، وإعجابى بشعره ونثره ، وأذكر أن رسالة الغفران كانت أول ما قرأته له وأنا صغير ، لم أتجاوز الخامسة عشرة من عمرى وقد فتنت بها كثيرا ، وأعجبت إعجابا لا حد له ، بالرغم من عدم استطاعتى فهم كل مراميها فى هذا الوقت من العمر .

ومع مرور الزمن زاد حبى لأبى العلاء ، وكثرت قراءاتى لتراثه ، ولما كتب عن كل جوانب ثقافته الأدبية والنقدية ، والفلسفية والتاريخية والنحوية وغيرها ...

لقد بدأ الدارسون المحدثون يتجهون نحو التراث النحوى لأبى العلاء فمنذ كتب المرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى مقالته (أبو العلاء المعرى وعلم النحو)(١) والدارسون المحدثون يتابع اللاحق جهود السابق فى البحث عن جهود أبى العلاء فى اللغة والنحو .

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التى صدرت حديثا عن هذا الجانب من ثقافة أبى العلاء ، إلا أننا سنتحدث عن ثلاث ظواهر لم تلفت انتباه أحد ممن تعرض لجهود المعرى فى اللغة والنحو ـ فيما أعلم .

---

(١) مقالة نشرها فى الاحتفال بالمهرجان الألفى لأبى العلاء المعرى فى دمشق عام ١٩٤٥ .

أول هذه الظواهر اعتداده الشديد بنفسه وادلاله بعلمه ، وتفرده برأى فى بعض القضايا النحوية ، نتيجة اجتهاده .

وثانى هذه الظواهر ، تلاعبه بأبواب النحو ، واسقاطها على شخصيات عصره فى حوارات مسرحية لم تعرفها العربية قبله .

ثم نقده الشديد للنحاة ، ومناقشته لهم ، لا فرق فى ذلك بين نحاة البصرة والكوفة .

هذه هى أهم الظواهر التى رأيناها تمثل جانباً كبيراً من جوانب عبقرية المعرى النحوية ، ومع ذلك لم تحظ بعناية الدارسين ، وقد جاءت الدراسة فى ثلاثة مباحث، تحدثنا فى المبحث الأول عن اجتهاد أبى العلاء واعتداده برأيه وذكرنا أمثلة لذلك ، ثم تحدثنا عن المظهر الثانى من مظاهر إبداعه فى رأينا وهو تلاعبه بأبواب النحو ، فى حوار مسرحى ، مسقطاً بعض الأبواب على شخصيات عصره .

أما المبحث الثانى فقد خصصناه لنقد أبى العلاء للنحاة ، وذكرنا أنه نقد النحاة بعامة لرأيهم فى العلل ونقد منهجهم فى جمع الشواهد ، ثم نقد بعض النحاة وذكرهم بأسمائهم كالفراء وثعلب والفارسى وغيرهم ..

أما المبحث الثالث والأخير فجاء عنوانه أبو العلاء وسيبويه ، وفيه درسنا علاقة أبى العلاء بسيبويه ، فقد مدحه وأثنى عليه، مما يدل على أن الخلاف بينهما كان لأجل العلم فقط ، وليس صادراً عن موقف شخصى .

وقد نقد أبو العلاء سيبويه ، ونقد لغته وشواهده وخالفه فى بعض الآراء ، وقد بينا هذا كله وضربنا له الأمثلة من كلام أبى العلاء ومن كتاب سيبويه ، هذا ولم نجد أبا العلاء مدح أحداً من النحاة إلا ابن خالويه فقد ذكره مرتين وتأسف عليه .

وما توفيقى إلا بالله

الفصل الأول

المشكلة الأولى

التوجيه النحوى عند ابن مالك

المسألة ١٠

جواز دخول الفاء على خبر المبتدا

تحدث ابن مالك عن زيادة الفاء في الخبر اذا كان المبتدأ اسم موصول وهذا لشبه الموصول للشرط في العموم ، وأن معناه للاستقبال ولذلك يشترط في الموصول عدم التعيين ، ومع هذا فإن قصد به معين جاز أيضا دخول الفاء في خبره لشبهه في اللفظ بما ليس للتعيين ، لأن الشبه علة نحوية تثبت حكما للمشبه موجودا في المشبه به ، ودلل على هذا بأن العرب بنت (رقاش) وغيرها من أعلام الاناث لشبهها بـ (نزال) فالموصول يشبه الشرط ، لذلك ساغ دخول الفاء في خبره (١) .

وقال مرة أخرى ويجوز دخول الفاء على مذهب الأخفش ، إذ إن العلماء نصوا على أن الاخفش يجيز زيادة الفاء مطلقا .

يقول ابن مالك عن زيادة الفاء في الخبر : ومنها قول الملكين للنبي صلى الله عليه وسلم : الذى رأيته يشق شدقه فكذاب .

قلت : قولهما : الذى رأيته يشق شدقه فكذاب ، شاهد على أن الحكم قد يستحق (الجر لعلة) وذلك أن المبتدأ لايجوز دخول الفاء على خبره الا اذا كان شبيها بـ (من) الشرطية ، أو (ما) أختها في العموم واستقبال ما يتم به المعنى نحو : الذى يأتيني فمكرم ، اذا لم يقصد إتيانا معينا فـ (الذى) على هذا التقدير بمنزلة (من) في العموم واستقبال مابعدها ، فجاز أن يدخل الفاء على خبرها لشبهها بجواز الشرط .. وكذلك يجوز الذى يأتيني فمكرم اذا قصدت بـ (الذى) معينا ، لكن (الذى) عند قصد التعيين شبيهة في اللفظ بـ (الذى يأتيني) عند قصد

---

(١) راجع في هذا : الكتاب ١٣٨/١ ـ ١٤٠ ، ١٠٢/٣ ، الأزهية ٢٤٦ ، الشعر ٢٨ ، ٢٩٤ ، ٣٢٦ ، ٤٩٤ ، ٥٥٢ ، معاني القرآن للاخفش : ٣٠٦ ـ ٣٨٨ ـ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ـ ٤٢٩ ـ ٤٥٠ ـ ٥٤٩ ـ ٦٠٦ وغيرها . الجنى الداني ٧٠ ، المغنى ٢١٩ ، وشرح ابن يعيش ٩٩/١ ، وشرح الكافية للرضى ١٠١/١ البحر المحيط ٤٧٧/٣ ، الخزانة ٤٥٥/١ و١٩/٨ و٦١/١١و٣٦٧ .

العموم ، فيجوز دخول الفاء على خبره حملا للشبيه على الشبيه وإن لم تكن العلة موجودة فيه .

ويدل على أن العرب تعتبر مثل هذا ، بناؤها رقاش) وشبهه من أعلام الاناث المعدولة ، وشبهها (بنزال) وشبهه من أسماء الأفعال ، وإجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في ادخال الفاء على خبره كإجراء (رقاش) مجرى (نزال) في البناء.

فهذا سبب دخول (الفاء) في قوله : رأيته يشق شدقه فكذاب ونظيره قوله تعالى: (وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله) [1] فإن مدلول (ما) معين ومدلول (أصابكم) ماض إلا أنه روعي فيه الشبه اللفظي . فإن لفظ (وما أصابكم يوم التقى الجمعان) كلفظ (وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم) [2] فأجريا في مصاحبة الفاء مجرى واحد [3] . هذا ماقاله ابن مالك عن دخول الفاء في الخبر ، إذا كان الموصول عاما أو معنيا ، وإذا كانت صلته مستقبلة أو ماضية حملا للنظير على النظير كما يقولون .

وسنحاول الآن التعرض للقضية عند النحاة القدماء .

يقول سيبويه . وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبدالله فاضربه ، إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمر ، فأما المظهر فقولك : هذا زيد فاضربه وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل اذا أظهرته وذلك قولك : الهلال والله فانظر اليه ، كأنك قلت: هذا الهلال ثم جئت بالأمر .

ومما يدلك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت : هذا زيد فحسن جميل . كان كلاما جيدا ، ومن ذلك قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ... وأكرومة الحيين خلو كما هيا [4]

---

(1) آل عمران ١٦٦ .

(٢) الشورى ٣٠ .

(٣) شواهد التوضيح ١٨٤ ومابعدها .

(٤) من الشواهد المجهولة ولايكاد يخلو منه كتاب نحوى ، راجع معجم هارون والخزانة .

هكذا سمع من العرب [١] .

وبعرض لها مرة أخرى فقال : وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان لم جاز دخول الفاء هاهنا ، والذى يأتينى بمنزلة عبدالله ، وأنت لايجوز لك أن تقول: عبدالله فله درهمان . فقال إنما يحسن في الذى لأنه جعل الآخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان فدخلت الفاء ها هنا كما دخلت في الجزاء اذا قلت : إن يأتنى فله درهمان وإن شاء قال : الذى يأتينى له درهمان [٢] .

هذا ما رآه سيبويه لدخول الفاء فى الخبر ، أن يكون فى الأمر أو القسم أو فى الصلة تشبيها لها بالشرط فى الجزاء .

فإذا ما ظهر دخول الفاء في الخبر فى غير هذه المواضع ، وجب تأويله من ذلك مثلا أن سيبويه روى قول عدى بن زيد :

أرواح مودع أم بكور   أنت فانظر لأى حال تصير

واضح أن الجملة الأسمية (أنت فانظر) والمبتدأ فيها ليس على ماذكر من كونه موصولا أو شرطا ، وهنا أوله بأن أنت فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور أو مبتدأ، لكن خبره محذوف .

يقول تعليقا على البيت : وأما قول عدى .. فإنه على أن يكون فى الذى يرفع على حالة المنصوب ، يعنى أن الذى سببه مرفوع فترفعه بفعل هذا يفسره .. ترفع (أنت) على فعل مضمر ، لأن الذى من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذى فى انظر وقد يجوز أن يكون (أنت) على قوله أنت الهالك كما يقال اذا اذكر انسان لشئ قال الناس : زيد وقال الناس : أنت .. ويجوز أيضا على قولك شاهداك أى : ماثبت لك شاهداك قال الله تعالى : (طاعة وقول معروف) [٣] فهو مثله فهو إما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال : أمرى طاعة أو يكون أضمر الخبر

---

(١) الكتاب ١٣٨/١ ومابعدها .

(٢) السابق ١٠٢/٣

(٣) محمد ٢١

فقال : طاعة وقول معروف أمثل [١] ...

أرأيت لابد من التأويل إما على إضمار المبتدأ أو على إضمار الخبر ..

المهم أن يستقيم لهم رأيهم وماخرج عنه يجب تأويله .

غير أنه اصطدم بعد ذلك بآيتين كريمتين ، لايمكن أن يستقيما على تفسيره وهما قوله تعالى (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) [٢] .

وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) [٣] .

فلجأ كذلك إلى تأويلهما يقول : كأنه قال : فيما فرض الله عليكم : السارق والسارقة فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث .

ثم انظر الى العجب حين يقول : وقد قرأ أناس : والسارقَ والسارقةَ والزانيةَ والزانى ، وهو فى العربية على ماذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع [٤] .

هذا غاية العجب قراءة النصب هذه التى جعلها (من القوة) لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمرو ابن أبى عبلة ، وأجمع القراء على قراءة الرفع ..

فإذا ، ذهبنا إلى الهروى فى كتابة (الأزهية) وهو كتاب فى الحروف ومعانيها وعملها ، وجدناه يتحدث عن الفاء وأنواعها للعطف والجواب وبمعنى إلى وغيرها ثم ينتهى إلى القول بزيادتها فى خبر كل شئ يحتاج إلى صلة يقول : تكون الفاء زائدة للتوكيد فى خبر كل شئ يحتاج إلى صلة ، كقولك الذى يقوم فله درهم وأيهم يقوم فله درهم ، من يقوم فله درهم .

وكل رجل يقوم فله درهم .

---

(١) الكتاب ٢٤/١ ومابعدها .

(٢) النور ٢ .

(٣) المائدة ٣٨ .

(٤) الكتاب ١٤٣/١ .

قال الله تعالى : (قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم) [١] ، (ومابكم من نعمة فمن الله) [٢] . (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) [٣] (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) [٤]. فدخول الفاء فى خبر (الذين) للتوكيد وهذا قول الجرمى ، وكثير من النحويين . وقال بعضهم إنما دخل (الفاء) فى خبر (الذى) لشبهه بالجزاء ...

وقد يدخلون الفاء زائدة للتوكيد فيما لايحتاج إلى صلة ، كما قال حاتم الطائى :

وحتى تركت العائدات يعدنه   يقلن فلا يبعد وقلت له ابعد [٥]

فقد ذكر الهروى ـ كما رأينا ـ زيادة الفاء فى الخبر ، وذهب إلى أنها للتوكيد ، ثم أشار الى رأى بعض النحويين أنها إنما زيدت فى الخبر تشبيها للموصول بالشرط فى الجزاء ثم ذهب إلى زيادتها فى غير الخبر للتأكيد ..

ويقول الفارسى تعليقا على قول الكميت :

فقلنا له هاذاك فاستغن بالقرى   وفى ذى الأداوى عندنا لك مشرب

هاذاك : ابتداء ، والخبر مضمر ، كأنه قال : هاذاك الزاد ، والمعنى : دونكه وتناوله ، كما أن قولهم : هذا الهلال ، معناه انظر اليه ، وأن الكلام ابتداء وخبر، فهذا مثل قوله :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

ويجوز فى قياس من جعل الفاء زيادة فى موضع (هاذاك) ضربان ، أحدهما أن

---

(١) الجمعة ٨ .

(٢) النحل ٥٣ .

(٣) النساء ١٦ .

(٤) البقرة٢٧٤ .

(٥) الأزهية ٢٤٦ ومابعدها .

يكون رفعا مثل : زيد اضربه ، والآخر أن يكون نصبا مثل : زيدا اضربه [١] .

وفي موضع آخر ، قال أنشد أحمد بن يحي :

يارب موسى أظلمي وأظلمه فاصبب عليه ملكا لايرحمه

معناه : أظلمنا ، كقولهم : أخزى الله الكاذب مني ومنها أي : منا وقوله :

فأيي ما وأيك كان شرا فقيد الى المقامة لايراها

أي : أينا ، فالمعنى : أظلمنا فاصبب عليه ، هذا يدل على جواز ارتفاع زيد بالابتداء في نحو : زيد اضربه إن جعلت الفاء زائدة على مايراه أبوالحسن [٢] .

فالفارسي . كما رأينا ـ نقل رأي الأخفش ولم يعلق عليه بقبول أو رفض مما يعني موافقته عليه ، ولم يشترط شيئا لزيادتها ، بأن تكون خبر موصول أو شرط أو ما إلى ذلك .

فإذا ما ذهبنا إلي ابن الشجري ، وجدناه يقرر مواضع لدخول الفاء على الخبر هي ما سبق عند سيبويه . من أن يكون المبتدأ شرطا أو موصولا وصلته جملة فعلية.

يقول [٣] الفاء لاتدخل في خبر المبتدأ إلا أن يغلب عليه شبة الشرط بأن يكون اسما موصولا بجملة فعلية أو يكون نكرة موصوفة كقولك : الذي يزورني فله درهم ، وكل رجل يزورني فله درهم ، أو يكون خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) .

فإذا ما ذهبنا إلي المرادي في الجنى الداني ، وجدنا الموضوع نفسه وإن اتسم بشئ من التقسيم ، فهي تزاد في الخبر إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط وهي هنا لها معنى ولها عمل أما اذا لم يتضمن المبتدأ معنى الشرط فتكون زائدة لامعنى لها دخولها كخروجها على حد قوله ، وهذا لايقول به سيبويه ، وإنما يقول به الأخفش .

---

(١) الشعر ٢٧٩ ومابعدها .

(٢) السابق ٢٩٤ .

(٣) الأمالي ١٨٤/٣ ، وراجع أيضا ٨٩/٣ ، ٥٥١/٢ .

يقول [1] : وأما الفاء الزائدة فضربان : أحدهما الفاء الداخلة على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط ، نحو الذى يأتى فله درهم ، فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط ، لأنها دخلت لتفيد التخصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة ، ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقا بغيرها .

فإن قلت كيف تجعلها زائدة وهى تفيد هذا المعنى ؟ قلت : إنما جعلتها زائدة لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ ، ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط، دخلت الفاء فى خبره تشبيها له بالجواب وافادتها هذا المعنى لاتمنع تسميتها زائدة ...

والثانى : التى دخولها فى الكلام كخروجها ، هذا القسم لايقول به سيبويه، قال به الأخفش ، وزعم أنهم يقولون : أخوك فوجد واحتج بقول الشاعر :

وقائلة : خولان فانكح فتاتهم   وأكرومة الحيين خلو كما هيا[2]

وبقول عدى بن زيد :

أرواح مودع أم بكور   أنت فانظر لأى حال تصير [3]

وما قاله المرادى هو ماقاله المتأخرون جميعا ، من تمسكهم برأى سيبويه ورفض رأى الأخفش ، وراجع مثلا ابن هشام[4] ، والرضى [5] وابن يعيش [6] وماذكره البغدادى [7] .

---

(1) الجنى ٧٠ ومابعدها .

(2) ديوانه ٨٤ والمغنى ٢٢٠ والكتاب ٤٠/١ .

(3) السابق ١٠٢/٣ .

(4) المغنى ٢١٩ .

(5) شرح الكافية ١٠١/١ .

(6) شرح المفصل ٩٩/١

(7) الخزانة ٤٥٥/١ ، ١٩/٨ .

المسألة ـ ٢

ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا

(لولا) حرف امتناع لوجود [1] أو لوجوب كما يرى بعض النحاة ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ ، محذوف الخبر وجوبا عند الجمهور ، لأنه على رأيهم لابد أن يكون كونا عاما يفهم من السياق فيجب حذفه ، فقولنا : لولا زيد لجئتك ، أى امتناعى عن المجئ إليك من أجل زيد ، فـ (زيد) رفع بالابتداء ، وخبره محذوف لعلم السامع به ، تقديره لولا زيد حاضر أو عندك .. [2] .

فخبر (لولا) له حال واحدة عند الجمهور ، وهى أن يكون كونا عاما واجب الحذف وذهب آخرون إلي أنه يكون بالاضافة لهذا ، كونا خاصا فيجب ذكره ، أو يحذف اذا دل عليه دليل [3] .

يقول ابن مالك عن ثبوته بعد لولا : [4]

منها قول النبى صل الله عليه وسلم (ياعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة) ويروى : حديث عهدهم بكفر ...

ويعلق عليه بقوله : تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) أعنى قوله (لولا قومك حديثو عهد بكفر) وهو مما خفى على النحويين الا الرمانى والشجرى ، وقد يسرت لى فى هذه المسألة زيادة على ماذكراه ، فأقول وبالله أستعين إن المبتدأ المذكور بعد لولا على ثلاثة أضرب :

---

(١) راجع فى هذه المسألة : الكتاب ١٢٩/٢ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، والأزهية ، والأمالى لابن الشجرى ٦٢/٢ ـ ٥١٠ ـ ٥١٣ رصف المبانى ٣٦١ والمغنى ٣٥٩ والجنى الدانى ٥٩٧ ، والهمع ٤١/٢ ، التسهيل ٥١ ، وشرحه ٣٣/١ وشواهد التوضيح ٦٥ ومابعدها ، والرمانى النحوى ٣٠٠.

(٢) الأزهية ١٦٦ .

(٣) تعليق الشيخ محى الدين على أوضح المسالك ٢٢٢/١ .

(٤) شواهد التوضيح ٦٥ ومابعدها .

مخبر عنه يكون غير مقيد

ومخبر عنه يكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه

ومخبر عنه يكون مقيد يدرك معناه حذفه

فالأول نحو : لولا زيد لزارنا عمرو ، فمثل هذا يلزم حذف خبره ، لأن المعنى لولا زيد على كل حال من أحواله ، لزارنا عمرو ، فلم تكن حال من أحواله أولى من غيرها فلزم الحذف لذلك ، ولما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلي الاختصار. الثاني وهو المخبر عنه يكون مقيد ولايدرك معناه إلا بذكره ؛ نحو : لولا زيد غائب لم أزرك فخبر هذا النوع واجب الثبوت ، لأن معناها يجهل عند حذفه.

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لولا قومك حديثو عهد بكفر) أو حديث عهدهم بكفر . فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ ، لظن أن المراد : لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة ، وهو خلاف المقصود ، لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لاتمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور .

ومن هذا النوع قول عبدالرحمن بن الحارث لأبي هريرة : إني أذكر لك أمرا ولولا أن مروان أقسم على فيه لم أذكره لك .

ومن هذا النوع قول الشاعر :

لولا زهير جفاني كنت منتصرا ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا (١)

ومثله :

لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه يوما ولانابه وهن ولاحذر (٢)

الثالث وهو المخبر عنه يكون مقيد يدرك معناه عند حذفه كقولك : لولا أخو

---

(١) لم ينسب لأحد ، راجع معجم هارون ومعجم حنا حداد .

(٢) كسابقة .

زيد ينصره لغلب ، ومن هذا النوع قول أبي العلاء المعري :

فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد خطأه بعض النحويين وهو بالخطأ أولى .

هذا ماقاله ابن مالك ، وهو قد ذكر ـ أن الرماني وابن الشجري سبقاه إلي ذكر هذا لكنه توسع في المسألة ، وأتى بها بهذا التقسيم الثلاثي وبهذه الشواهد ، أما الجمهور فلها عندهم نوع واحد ، يكون خبرها كونا عاما واجب الحذف كما قدمنا ، وسأتتبع الآن موارد المسألة عن النحويين .

وسنبدأ بذكر أصحاب المسألة ، الرماني والشجري

يقول الرماني : (١) الذي يجوز في الخبر الذي يحذف لدلالة ما أبقى على ما ألقى حذف الخبر العام في لولا ولايجوز حذف الخاص ، لأن الكلام يحتمله ولايدل عليه ، وهو يدل على العام فلذلك جاز حذفه .

أما ابن الشجري فقد تعرض للولا في موضعين من الأمالي ، الموضع الأول ذكر فيه رأى النحاة من حذف الخبر بعد لولا (٢) والثاني تعرض فيه (لولا) وأنواعها ومعانيها .

يقول : (٣) (لولا) حرف وضع لمعنيين ، أحدهما : التحضيض والآخر امتناع الشئ لوجود غيره ...

ثم يقول عن النوع الثاني : يدخل على جملتين فيربط احداهما بالأخرى ويجعل الثانية جوابا للأولى منها مبتدأ وخبر والثانية فعل وفاعل ويحتاج إلي (اللام) في الجواب كاحتياج (لو) اليها في نحو : لوجئتني لأكرمتك ، تقول: لولا زيد لجئتك ، فزيد رفع بالابتداء وخبره محذوف لعلم السامع به ، وتقديره : لولا زيد حاضر أو عندك ، أو نحو ذلك مما يعرفه المخاطب .

---

(١) الرماني النحوي ٣٠٠ ، نقلا عن شرح الرماني ـ المخطوط ـ على سيبويه .

(٢) ٦٢/٢ .

(٣) السابق ٥١٠/٢ .

وجعل سيبويه أصل المسألة : زيد بالبصرة خرج عمرو ، فلا تعلق لاحدى الجملتين بالأخرى فإذا دخلت (لولا) علقت أحد الكلامين بالآخر فقلت : لولا زيد لخرج عمرو ، حذف الخبر حين فهم المعنى مع كثرة الاستعمال وأقول : إن خبر المبتدأ بعد (لولا) قد ظهر في قوله تعالى (ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان) [١] وكذلك (ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك) [٢] .

هذان ـ الرماني والشجرى ـ أصحاب المسألة ، وقد تابعهما ابن مالك لكن الواضح من حديثهما أنه دون تعليل أو تقسيم ، لقد ذكرا أن الخبر قد يذكر بعدها، لكن ابن مالك زاد بذكر أنواعها الثلاثة وشواهدها على كل نوع .

وسترى الآن وجهة النظر الأخرى للجمهور .

يقول سيبويه تحت عنوان : هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بنى على الابتداء وذلك قولك : لولا عبدالله لكان كذا وكذا .

أما لكان كذا وكذا فحديث معلق حديث (لولا) وأما عبدالله فإنه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء .. وكان المبنى عليه الذى فى الاضمار كان فى مكان كذا وكذا فكأنه قال : لولا عبدالله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان فى زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه من الكلام...[٣] .

هذا ماقاله سيبويه ، لم يذكر أنواعا للخبر بعد (لولا) ، انما حذف خبرها لكثرة الاستعمال .

وعلى الدرب نفسه يقول المبرد : اعلم أن الاسم الذى بعد لولا يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدل عليه ، وذلك قولك : لولا عبدالله لاكرمتك فـ (عبدالله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف والتقدير لولا عبدالله بالحضرة أو لسبب

---

(١) النساء ٨٣ .

(٢) النساء ١١٣ .

(٣) الكتاب ١٢٩/٢ .

كذا لأكرمتك (١) .

وراجع مثل هذا في الأزهية (٢) .

أما المتأخرون فقد اكتفوا بذكر الأراء في المسألة ، رأى سيبويه ، ثم الرأى الذى ذهب اليه الرمانى والشجرى ، وابن مالك ، دون تعليق فى غالب الأحيان(٣) .

فى حين ذكر أحدهم أن هذا الخبر المحذوف لم يذكر قط ، كالمالقى فهو يقول : عن (لولا) وأنها تكون حرف امتناع لوجوب .. نحو لولا زيد لأحسنت اليك، و (لولا أنتم لكنا مؤمنين) (٤) فزيد وأنتم مبتدآن وخبرهما محذوف عندهم لازم الحذف لنيابة الجواب منابه ...

وقال بعد ذلك .. هذا مع أن خبر المبتدأ الذى زعموا أنه محذوف لم يسمع إظهاره فى موضع بن المواضع (٥) .

هذا وقد تعرض ابن مالك للمسألة مرة أخرى فى التسهيل (٦) وشرحه ونسب الرأى أيضا ـ للرمانى والشجرى وزاد فى ذكر شواهدها ومن هذه الشواهد التى ذكرها قول أبى عطاء السندى :

لولا أبوك ولولا قبله عمر   ألقت إليك معد بالمقاليد (٧)

---

(١) المقتضب ٧٦/٣ .

(٢) ١٦٦، .

(٣) راجع مثلا الجنى الدانى ٥٩٧ ، والمغنى ٣٥٩ ، والهمع ٤١/ .

(٤) سبأ ٣١ .

(٥) رصف المبانى ٣٦٢ ومابعدها وعلق عليه محققه بذكر ماقاله ابن مالك فى شواهد التوضيح.

(٦) التسهيل ٤٥ .

(٧) شرح التسهيل ٢٧٦/١ .

المسألة ٣

رفع المستثنى بعد (إلا) في الكلام التام الموجب[(١)]

ومنه قوله عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما : (أحرموا كلهم إلا أبوقتادة لم يحرم) وقول أبي هريرة رضي الله عنه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) .

قلت حق المستثنى ب (إلا) من كلام تام موجب أن ينصب ، مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده .. فالمفرد نحو (الأخلاء ، يومئذ بعضهم لبعض عدوا إلا المتقين) [(٢)] والمكمل معناه بما بعده نحو : (أنا لمنجوهم أجمعين ، إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين)[(٣)] ولايعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد غفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ، ثابت الخبر ومحذوفه .

فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : أحرموا كلهم إلا أبو قتـــادة لم يحرم . فـ (الا) بمعنى (لكن) و (أبوقتادة) مبتدأ ، و (لم يحرم) خبره ....

وفي المبتدأ الثابت الخبر بعد (إلا) ما جاء في جامع المسانيد من قول النبي صلى الله عليه وسلم : ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤن من الخنا ....

ومن الابتداء بعد إلا محذوف الخبر ، قول النبي صلى الله عليه وسلم ، ولاتدري نفس بأي أرض تموت إلا الله ، أي : لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتي معافى إلا

---

(١) راجع في هذه المسألة ، الكتاب ٣٣٠/٢ ، المقتصد في شرح الايضاح ٦٩٩/٢ ، والمقتضب ٤٠١/٤ ومابعدها ، ومعاني الحروف للرماني ١٢٦ ، الأزهية ١٧٣ ، والجنى ٥١٤ ورصف المباني ١٧٢ ، التسهيل ١٠١ ، وشرحه ٢٧٥/٢ ، وحاشية يس ٣٤٨/١ والهمع ٢٧٠/٣ وشرح المفصل ٧٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٦/٢ والصبان على الأشموني ١٤٢/٢ .

(٢) الزخرف ٦٧ .

(٣) الحجر ٥٩

المجاهرون أي : لكن المجاهرون بالمعاصي لايعافون .

ويمثل هذا تأول قراءة بعضهم : (فشربوا منه إلا قليل منهم) [1] أي الا قليل منهم لم يشربوا ، ومثله قول الشاعر :

لدم ضائع تغيب عنه   أقربوه إلا الصبا والدبور [2]

أي لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه

ومثله قول الآخر :

عرفت الديار كرقم الوحي   يزبرها الكاتب الحميرى

على أطرقا باليات الخيـام   إلا الثمام وإلا العصى [3]

أي : الا الثمام والعصى لم تبل .

وللكوفيين في هذا الذي يفتقر إلى تقدير مذهب آخر ، وهو أن يجعلوا (الا) حرف عطف ومابعدها معطوف على ماقبلها [4] .

هذه هي القضية التي أثارها ابن مالك ، النحاة مجمعون على نصب المستثنى في الكلام التام الموجب ، أمّا هو فقد أجاز فيه الرفع ، مستندا على شواهد من فصيح الكلام ، بأحاديث صحيحة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [5] وبقراءة قرآنية وبعض شعراء العرب المحتج بشعرهم .

وسنحاول الآن رصد هذه الظاهرة في كتب النحو قديمها ومحدثها ، لمعرفة مسار هذه الظاهرة فيها ، وموقف النحاة منها .

---

(1) البقرة ٢٤٩ .

(2) مجهول ، راجع معجم هارون ، ومعجم حنا حداد .

(3) لأبي ذؤيب الهزلي ، راجع شرح أشعار الهذليين ٩٨/١ .

(4) شواهد التوضيح ٤١ ومابعدها ، راجع التسهيل ١٠١ ، وشرحه ٢٧٥/٢ .

(5) راجع تخريجها في شواهد التوضيح ، والسير الحثيث للفجال ، والحديث النبوي في النحو العربي له أيضا .

يقول سيبويه تحت عنوان [1] هذا باب لايكون المستثنى فيه إلا نصبا وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب اذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ماقبله ولم يكن صفة ، وكان العامل في ماقبله من الكلام ....

ويقول في موضع آخر : تحت عنوان : هذا باب مايكون فيه الا وما بعده وصفا [2] وذلك قولك لو كان معنا رجل إلا زيد لغلب ونظير ذلك قوله عز وجل (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) [3] ونظير ذلك من الشعر قوله وهو ذو الرمة

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها [4]

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، اذا كانت (غير) غير استثناء .

ومثل ذلك قوله تعالى : (لايستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر) [5] ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة :

واذا أقرضت قرضا فاجزه انما يجزى الفتى غير الجمل [6]

وقال أيضا :

لو كان غيرى سليمى اليوم غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر [7]

كأنه قال : لو كان غيرى الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث .... [8]

هذ هو تحليل سيبويه للظاهرة ، أجاز رفع المستثنى في التام الموجب وأعربه على

---

(١) الكتاب ٣٣٠/٢ .

(٢) السابق ٣٣١/٢ .

(٣) الأنبياء ٢٢

(٤) الأنبياء ٢٢ .

(٥) ديوانه ٧١٦ ، وراجع الهمع ٢٧٠/٣ ومابعدها .

(٦) النساء ٩٥ .

(٧) ديوانه لبيد ومجالس ثعلب والتصريح ١٩٦/١ ، ١٣٥/٢ .

(٨) للبيد ، ديوانه ٥٧

أنه صفة ولو وضعت غير مكان إلا فتكون الا وما بعدها وصفا لما قبلها . ابن مالك يجعلها مبتدأ محذوف الخبر ، وهذا يجعلها نعتا لما قبلها ، المهم جواز الظاهرة .

فإذا ما ذهبنا إلي علم آخر كالفارسي مثلا ، فلن نجد لديه سوى النصب يقول: ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلام في موجب أو غير موجب ، فالاستثناء من الكلام الموجب نصب مثال ذلك : جاء القوم إلا زيدا (١) .

فاذا ما ذهبنا إلي المبرد وجدنا عنده ماوجدناه عند سيبويه ، ليس الا النصب فإن ورد مرفوعا كانت إلا ومابعدها نعتا لما قبلها بمنزلة غير ، وذكر شواهده وتحليلاته (٢) .

الرماني في معاني الحروف ، لم يذكر غير النصب ، ولم يشر إلي الرفع أبدا(٣) اما الهروي في كتابه الأزهية فقد قال بمثل مقولة سيبويه ، النصب وإن ورد مرفوعا كانت (إلا ومابعدها) نعتا بمنزلة غير (٤) .

هذا عن متقدمي النحاة وكما رأينا يدورون جميعا في فلك سيبويه من ذكر التوجهين للنصب أو الرفع ، أو لايذكرون سوى النصب .

وسنحاول الآن أن نعرض لبعض النحاة المتأخرين ، لنرى ماذا لديهم في هذه القضية ، وماذا أضافوا من تحليل لها .

لقد رجعت إلى الزمخشري (٥) وشرح ابن يعيش عليه ، والرضي في شرح الكافية (٦) .

---

(١) المقتصد في شرح الايضاح ٦٩٩/٢ .
(٢) المقتضب ٤٠١/٤ ومابعدها .
(٣) معاني الحروف ١٢٦ .
(٤) الأزهية ١٧٣ .
(٥) شرح المفصل ٧/٢ ومابعدها .
(٦) شرح الكافية ٢٤٥/١ ومابعدها .

والمرادي في الجنى الداني [١] والمالقي في رصف المباني [٢] وابن هشام في المغنى [٣] والسيوطي في الهمع [٤] .

فوجدتهم جميعا ينقلون من إناء واحد ، يجب النصب ، أو تكون إلا ومابعدها صفة لما قبلها ، والكلام هو هو ، والشواهد هي ذاتها باستثناء رجلين ، الشيخ يس في حاشيته على التصريح ، فقد أفاد أن هذا هو مذهب الكوفيين ، ونقل عن أبي حيان أن الرفع لغة لبعض العرب [٥] وعليه فلا داعي للقول بالوصفية فيه ،

ثم أضاف شواهد أخرى منها قول الشاعر :

ياخير من كان ومن يكون إلا النبي الطاهر الميمون [٦]

وقوله :

لمن طلل عافي المحل دفين عفى آيه الاخوالد جون [٧]

وذكر أنه أفاد هذا من بعض المصادر كالمنهاج للشمس الرملي ، ورسالة ابن عمار المالكي : التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وغيرها [٨] . أما الرجل الآخر فهو البغدادي في الخزانة لقد استغل فرصة شرحه لشواهد شرح الكافية للرضى ، ومنها شاهدان على هذه القضية ، فنقل كلام القدماء جميعا من ذكرنا ومن لم نذكر ، وأشار إلى تحليلاتهم كلها ، واستدرك عليهم ما رآه صوابا .

فهو أولا ذكر التحليلين اللذين ذكرناهما ، من وجوب النصب أو الوصفية ، كما أشار لما ذكره ابن مالك من كونها مبتدأ محذوف الخبر ، ثم قال بعد هذا

---

(١) الجنى الداني ٥١٤ ومابعدها .

(٢) ١٧٢ .

(٣) ٩٨ ومابعدها .

(٤) ٢٧٠/٢ ومابعدها .

(٥) وأشار إليه الصبان أيضا في حاشيته على الأشموني ٢ : ١٤٢

(٦) لأبي تراس ، ديوانه ٤١٣ .

(٧) السابق ٦٨ .

(٨) شرح التصريح ٣٤٨/١ .

كله : وفي البيت تخاريج أخر إحداها للكوفيين نقله عنهم ابن الانبارى في مسائل الخلاف ، (١) أن (الا) هنا بمعنى (الواو) ، وهي تأتي بمعناه كثيرا ، كقوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا) (٢) أى : ولا الذين ظلموا لاتكون لهم أيضا حجة . وقوله تعالى : (لايحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) (٣) أى ومن ظلم لايحب أيضا الجهر بالسوء منه ، وكذا قال السيد المرتضى في أماليه في أحد أوجه (إلا) في قوله تعالى (خالدين فيها مادامت السموات والأرض الا ماشاء ربك) .

ثانيها : ماذهب إليه الكسائي أن أصله إلا أن يكون الفرقدان ، وقدرد سيبويه هذا القول ...

ثالثها : مانقله بعض شراح أبيات المفصل من فضلاء العجم ، وهو أن هنا بمعنى حتى ..

رابعها : ماذكره ابن الأنبارى في مسائل الخلاف : أن الا هنا للاستثناء المنقطع ...

وبقى في البيت احتمال وجه آخر : لم أر من ذكره ، وهو أن تكون (الا) للاستثناء والفرقدان منصوب لكن بفتحة مقدرة على الألف ، على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة وهي لغة بني الحارث بن كعب والله أعلم (٤) .

ولأن الظاهرة فيها آية قرآنية وردت بقراءة شاذة ، فسنرجع إلي بعض مفسرى القرآن الكريم لنقل تعليقهم عليها .

وأول ما يلقانا العكبرى في كتابه التبيان يقول عن قوله تعالى : (فشربوا منه إلا قليل منهم) يقول : وقرئ بالرفع شاذا ووجهه أن يكون بفعل محذوف ، كأنه قال:

---

(١) الانصاف ٢٦٨/١ .

(٢) البقرة ١٥٠ .

(٣) النساء ١٤٨ .

(٤) للأسف هذا التخريج غير مقبول لأن هناك شواهد كثيرة ، وليس فيها مثنى حتى يحمل على هذا الوجه .

امتنع قليل .. ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أى إلا قليل منهم لم يتول .. ويجوز أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المستثنى منه [١] .

أما أبوحيان فى بحره المحيط [٢] فقد قال عن هذا الاستثناء : جاز فيه وجهان، أحدهما النصب على الاستثناء وهو الأفصح ، والثانى أن يكون مابعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه إن رفعا فرفع أو نصبا فنصب أو جرا فجر فتقول : قام القوم الا زيد ورأيت القوم الا زيدا ومررت بالقوم إلا زيد ...

(١) التبيان ١/٨٥ ، ١٩٩.
(٢) ٢/١٦٦.

الجمع بين فاعل نعم وبئس وتمييزها

نعم وبئس فعلان جامدان لإنشاء المدح والذم ، وهناك خلاف بين النحاة فى فعليتهما وفى فاعلهما وغير ذلك من الباب .

أما فاعلهما ـ فليس كفاعل أى فعل ، بل له صفات خاصة ، فلابد أن يكون معرفا بأل ، نحو نعم الرجل ، أو مضافا لما فيه ال ، نحو نعم خلق الرجل أو مضافا لمضاف فيه ال نحو نعم خلق طالب العلم ، أو ضميرا مستترا تفسره نكرة بعده تعرب تمييزا ، نحو :نعم خلقا الوفاء ، أو يكون (من أوما) الموصولتين .

وقد اختلف نحاة البصريين (سيبويه والمبرد) فى مسألة الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فالتميز لايجيئ الا مع الضمير ليوضحه فكيف يجتمع معه ؟ إلى هذا ذهب سيبويه لأن الفاعل الظاهر لايحتاج إلى التمييز ليوضحه ووافقه السيرا فى وابن جنى ...

فى حين أجازه المبرد للتوكيد ، لأن التمييز يرفع الابهام وأحيانا يكون للتوكيد ووافقه على هذا ابن السراج والفارسى وابن مالك (١) .

وعن هذه المسألة يقول ابن مالك (٢) .

ومنها قول النبى صلى الله عليه وسلم : نعم المنيحة اللقحة الصفى منحة وقول امرأة عبدالله بن عمرو : نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتيناه .

قلت تضمن الحديث الأول والثانى وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس ظاهرا

---

(١) راجع فى هذه المسألة : الكتاب ١٧٥/٢ ، والمقتضب ١٥٠/٢ ، والمقتصد ٢٧٢/١ الخصائص، الأصول ١١٧/١ ، شرح المفصل ١٣٢/٧ ، الهمع ٣٥/٥ . التسهيل ١٢٧، شرحه ١٥/٣ ، شرح التصريح ٩٥/٢ ، الأشمونى ٣٤/٣ الخزانة ٣٩٤/٩ .

(٢) شواهد التوضيح ١٠٧ ومابعدها .

وهو ما منعه سيبويه فإنه لايجيز وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس إلا إذا أضمر الفاعل ، كقوله تعالى : (بئس للظالمين بدلا) (١) ..

وكقول بعض الطائيين :

لنعم امرأ أوس إذا أزمة عرت ويمم للمعروف ذو كان عودا (٢) .

وأجاز المبرد وقوعه بعد الفاعل الظاهر وهو الصحيح .

ومن منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر يقول : إن التمييز فائدة المجيء به رفع الابهام ولا إبهام الا بعد الاضمار . فتعين تركه مع الاظهار .

وهذا الكلام تلفيق ، عار من التحقيق ، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع ابهاما فإن التوكيد به حاصل فيسوغ استعمالا ، كما ساغ استعمال الحال المؤكدة نحو : (ولى مدبرا) (٣) . و (يوم أبعث حيا) (٤) .

مع أن الأصل فيه أن يبين به كيفية مجهولة كذا التمييز أصله أن يرفع به ابهام نحو له عشرون درهما ، ثم يجاء بعد ارتفاع الابهام قصدا للتوكيد نحو : عنده الدراهم عشرون درهما : ومنه قوله تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) (٥) . ومنه قول أبي طالب :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا .

فلو لم يتقل التوكيد بالتمييز بعد اظهار فاعل نعم وبئس لساغ استعماله قياسا على التوكيد مع غيرهما . فكيف وقد صح نقله وقرر فرعه وأصله ومن شواهد الموافقة للحديثين المذكورين قول جرير :

---

(١) الكهف ٥٠ .

(٢) قال محقق شواهد التوضيح لم أقف عليه في شيء من كتب الشواهد ، ولم يرد بالفعل لافي معجم هارون ولامعجم حنا حداد ، ولاذكر له في شعر طيء وأخبارها .

(٣) النمل ١٠ .

(٤) مريم ٣٣ .

(٥) التوبة ٣٦ .

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وقول جرير يهجو الأخطل :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق

وقول الآخر :

نعم الفتاة فتاة هند لوبذلت رد التحية نطقا أو بايماء [١]..

هذا ماقاله ابن مالك فى رد رأى سيبويه فى هذه القضية ، لقد رده بأدلته السماعية والقياسية ، فالتمييز بالفعل يؤتى به لرفع الابهام ولكنه يكون أيضا للتوكيد، كالحال المؤكدة ، مع أن الاصل فى الحال أن تكون لبيان الهيئة ، فالقياس يتيح هذا ، فما بالك إذا كان هذا القياس يسنده سماع صحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شعر العرب .

وسنحاول الآن الرجوع إلي الكتاب لمعرفة رأى سيبويه .

يقول تحت عنوان : هذا باب مالا يعمل فى المعروف الا مضمرا .

وذلك لأنهم بدءوا بالاضمار ، لأنهم شرطوا التفسير وذلك نووا فجرى ذلك فى كلامهم هكذا كما جرت إن بمنزلة الفعل الذى تقدم مفعوله قبل الفاعل ، فلزم هذه الطريقة فى كلامهم ، كما لزمت إن هذه الطريقة فى كلامهم ، وما انتصب فى هذا الباب ، فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب فى باب حسبك به وويحه وذلك قولهم : نعم رجلا عبدالله .. ولا يجوز ذلك أن تقول نعم ولاربه وتسكت لأنهم انما بدؤا بالإضمار على شريطة التفسير . فالذى تقدم من الاضمار لازم له التفسير حتى يبنه ، ولايكون فى موضع الاضمار فى هذا الباب مظهر .. ونعم تكون مرة عاملة فى مضمر يفسره مابعده .. وتكون مرة أخرى تعمل فى مظهر لاتجاوزه [٢] .. هذه نقول متفرقة من الكتاب واضح فيها رأى سيبويه من أن

---

(١) مجهول ، راجع معجم الشواهد .

(٢) الكتاب ١٧٥/٢ .

الفاعل فى هذا الباب لايجتمع مع التمييز ، ا اذا عملت فى مظهر لاتعمل فى مضمره ولايكون فى موضع الاظهار فى هذا الباب مضمر على حد قوله . وهو لم يبين سبب هذا الرفض ...

ويعلل ابن جنى لرأى سيبويه منصفا له من المبرد فيقول : إن الرجل من قولهم: نعم الرجل زيد غير الرجل المضمر فى نعم إذا قلت : نعم رجلا زيد ، لأن المضمر على شريطة التفسير لايظهر ولايستعمل ملفوظا به ولذلك قال سيبويه: هذا باب مالا يعمل فى المعروف الا مضمرا ، أى إذا فسر بالنكرة فى نحو : نعم رجلا زيد ، فإنه لايظهر أبدا وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد فى قول جرير :

تزود مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وذلك أن فاعل نعم مظهر فلا حاجة به إلي أن يفسر ، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد على صاحب الكتاب فى هذا الموضع (١) ..

وظن أبوالفتح أنه بهذا نصر سيبويه ، وهو لم يفعل شيئا ، ولاحجة له فيما ذهب اليه.

فإذا ذهبنا إلي المبرد لنرى الرأى الأخر ، وجدناه يقول :

واعلم أنك اذا قلت : نعم الرجل رجلا زيد ، فقولك : رجلا توكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا ، وانما هو بمنزلة قولك : عندى من الدراهم عشرون درهما انما ذكرت الدرهم توكيدا ، ولو لم تذكره لم تحتج اليه وعلى هذا قول الشاعر :

تزود مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيك زادا (٢) ..

وينصره الفارسى فيقول : وتقول : نعم الرجل زيد ، فإن لم تذكر رجلا جاز ، وإذا ذكرته فتأكيد ، قال جرير : تزود .. البيت (٣) ..

---

(١) الخصائص ٢٩٥/١ و ٣٩٦ .

(٢) المقتضب ١٥٠/٢ .

(٣) المقتصد ٣٧٢/١ .

ويردد ابن السراج الكلام نفسه فيقول : إذا قلت: نعم الرجل رجلا زيد فقولك: رجلا توكيد ، لأنه مستغني عنه بذكر الرجل أولا ، وهو بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما (١) ..

هذا هو موقف القدماء من هذه المسألة بعض يشايع المبرد وهم أكبر حجة ، واستعمالا ، وأخرون يتابعون سيبويه .

فإذا ذهبنا إلي المتأخرين : وجدنا ثلاثة اتجاهات .

احدها كان يذكر الرأيين دون أن ينصر أحدهما على الآخر ، فعل هذا البغدادى في الخزانة (٢) .. والسيوطي في الهمع ، يقول السيوطي :

وفي الجمع بينه أي التمييز وبين الفاعل الظاهر أقوال :

أحدها : لايجوز إذ لا ابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرا في وجماعة .

ثانيهما : يجوز وعليه المبرد وابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك (٣) .

ثانيها كان يذكر الرأيين وينتصر لرأي سيبويه من هؤلاء ابن يعيش والأزهري، يقول ابن يعيش : اختلف الأئمة في هذه المسألة ، فمنع سيبويه من ذلك وأنه لايقال : نعم الرجل رجلا زيد ، وكذلك السيرا في وأبوبكربن السراج (٤) .. وأجاز ذلك المبرد وأبوعلي الفارسي واحتج في ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الأخر ، وايضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل واذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل ، لأن النكرة المنصوبة لاتأتي إلا كذلك (٥) .. وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتأكيد والأول

---

(١) الأصول ١١٧/١ .

(٢) ٣٩٤/٩ ومابعدها .

(٣) الهمع ٣٥/٥ .

(٤) هذا غير صحيح وقد سبق أن نقلنا رأيه .

(٥) هذه التعليلات ليست من كلام سيبويه وانما صنعها المتأخرون لنصرة مذهبه .

أظهر وهو الذى أراه [1] ..

ثالثها كان يذكر الرأيين وينتصر لرأى المبرد ، ومن هؤلاء الأشموني ، يقول تعليقا على قول الناظم .

وجمع تمييز وفاعل ظهر   فيه خلاف عنهم قد اشتهر

أى عن النحاة ، فأجازه المبرد وابن السراج والفارسى والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا . فمن النظم قوله .. (وذكر الشواهد التى ذكرها ابن مالك) ومنعه سيبويه والسيرا فى [2] .. وهذا الرأى من الآراء التى ثبت عليها ابن مالك ولم يغيرها باختلاف كتبه [3] ..

---

(1) شرح المفصل ١٣٢/٧ ويعد ذلك بدأ ابن يعيش فى الرد على أدلة المبرد والتعليق عليها بكلام لايخلو من تعسف وضيق أفق ، لأن كل همه نصرة رأى سيبويه .

(2) شرح الأشمونى ٣٤/٣ .

(3) راجع التسهيل ١٢٧ وشرحه ١٥/٣ وشرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢ ومابعدها .

المسألة ٥

العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار

هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، لقد منع البصريون العطف على الضمير المجرور ، إلا بعد إعادة حرف الجر ، في حين أجاز الكوفيون العطف عليه بلا إعادة لحرف الجر ، واحتج الكوفيون لمذهبهم بآيات من كتاب الله وأبيات من شعر العرب . ورفض البصريون كل هذا وأولوه[1] . والآن لننظر ما يقول ابن مالك عن هذه المسألة :

يقول : ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم : إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا .

قلت : تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار ، وهو ممنوع عند البصريين ، إلا يونس وقطرب والأخفش ، والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نظما ونثرا ...

ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : (قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) [2] فجر (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على (سبيل لاستلزامه العطف على الموصول وهو الصد قبل تمام صلته ، لأن (عن سبيل) صلة له ؛ إذ هو متعلق به و (كفر) معطوف على الصد ، فإن جعل المسجد معطوفا على سبيل كان من تمام الصلة (الصد) وكفر معطوف عليه ، فيلزم مما ذكرته العطف على الموصول قبل تمام الصلة وهو ممنوع بإجماع ، فإن عطف

---

(١) عن هذا المسألة يرجع إلى الكتاب ٣٨٢/٢ ، المقتضب ١٥٢/٤ ، المقتصد في شرح الايضاح ٩٥٩/٢ ، الجمل ١٨ ، الأمالي الشجرية ١٠٣/٢ ، والانصاف لابن الانبارى ٤٦٣/٢ ، الهمع ٢٦٧/٥ ، شرح المفصل ٧٨/٣ ، الاشموني ١١٤/٣ ، شرح التصريح ١٥١/٢ ، والتسهيل ١٧٧ ، شرحه ٣٧٥/٣ ، الخزانة ١٢٣/٥ ١٢٧ ـ ٢٠٠/١٠ ، البحر المحيط ١٥٧/٣ .

(٢) البقرة ٢١٧ .

على الهاء خلص من ذلك .

ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ [١] بالخفض وهو أيضا قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة ...

ومن مؤيداته قول بعض العرب : مافيها غيره وفرسه ..

وأنشد سيبويه :

فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب [٢].

وأنشد أيضا :

آبك ايه بي أو مصدر من حمر الجلة جأب حشور [٣] .

... فقد تبين بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الجردون إعادة العامل [٤] ولم يكتف ابن مالك بذكر رأى الكوفيين ، والاستشهاد له بهذه الشواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف ومن شعر العرب ، وانما ذكر رأى البصريين وكشف عن تهافته وضعفه . يقول [٥] إن لهم حجتين إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلم يجز كل واحد منهما محل الآخر وضمير الجر لايصلح حلوله محل ما يعطف عليه ، فمنع العطف عليه إلا باعادة حرف الجر ، ثم يعلق عليهما بقوله : والحجتان ضعيفتان ، أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الابدال منه لأن التنوين لايؤكد ولايبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه باجماع فللعطف عليه أسوة بهما .

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف عليه

---

(١) النساء ١

(٢) من شواهد الشعر المجهولة ، ورد في الكتاب ٣٨٣/٢ وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢ والانصاف ٤٦٤/٢ وابن عقيل ١٨٧/٢ ، والاشموني ١١٥/٣ والخزانة .

(٣) مجهول كسابقة ، الكتاب ٣٨٢/٢ .

(٤) شواهد التوضيح ٥٣ ومابعدها .

(٥) السابق ٥٣ .

محل الآخر شرطا فى صحه العطف ـ لم يجز رب رجل وآخيه ، ولا أى فتى هيجاء أنت وجارها .. وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدمه وتأخر ماعطفت عليه كثيرة ..

هذه هى المسألة ، وهذه هى شواهد صحتها كما أبرزها ابن مالك ، وهذه أدلة بطلان ما ذهب اليه البصريون ، وسنرى الآن موقف ، النحاة القدماء منها..

فإذا ماذهبنا إلى سيبويه ، وجدناه يعد العطف على المجرور بدون اعادة الجار من ضرائر الشعر .

يقول : وقد يجوز فى الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر .. قال ..

آبك أيـــه بـــى أو مصـــدر   من حمـر الجلـة جأب حشـــور

وقال الآخر :

فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والايام من عجب

هذا ماقاله سيبويه [1] لايجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر ، ومشى وراءه كثير من القدماء ، كالمبرد فى المقتضب [2] والزجاجى فى الجمل [3] .

لكن هؤلاء الثلاثة الكبار لم يعللوا لهذا ... ما المانع من العطف على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر ؟ ... لم يبينوا سبب هذا فإذا وصلنا للفارسى ، وجدناه يعلل لهذا بأنه يشبه التنوين وهى الحجة الأولى للبصريين ، والتى ذكرها ابن مالك ، وقد أبان تهافتها ونقضها ، ويقول أبوعلى : أما الضمير المجرور فلا يجوز العطف عليه لو قلت : مررت بك وزيد أو به وزيد لم يجز ، ويجب أن تعيد الجار ، فتقول : بك وبزيد وذلك أنه بمنزلة التنوين من وجهين :

---

(١) الكتاب ٢٨٣/٢ .

(٢) ١٥٩/٤ .

(٣) ١٨ .

أحدهما أنه قام مقامه وعاقبه تقول غلام فتجد فيه التنوين ، فاذا أضفته قلت: غلامك ، فقام المضاف اليه مقامه .

والوجه الثاني : انه لايجوز فصله مما قبله ولايلفظ به الا متصلا ، كما أن التنوين كذلك فقد شابهه معنى ولفظا ... وإنما جاء في بيتين أو ثلاثة [1] . ولم يوجد شيء منه في كلام فصيح [2] وأما قراءة حمزة : (تساءلون به والارحام) فقد ردت وأجمعوا على أنها غير متوجهة وإنما الصحيح النصب على حذف المضاف كأنه : واتقوا الله الذي تساءلون به وقطع الأرحام . وأما قوله عز وجل (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فإن الجر في المسجد الحرام بالعطف على قوله تعالى (سبيل الله) .

لا على الضمير في به [3] .

هذا هو احتجاج البصريين ، كما يمثله أبوعلي الفارسي ، الحجة الأولى قلة شواهده وهذه غير صحيحة ، يكذبها الواقع ، ولسنا بصدد جمع الشواهد للدلالة على الكثرة والقلة ، ثم إن الحديث عن الظاهرة اللغوية أحيانا يكون بشاهد واحد.

حجتهم الثانية فلسفية ، وهي (الشبه) والتشبيه النحوي أحد مشاكل العلة النحوية التي تأثر بها النحاة وأخضعوا بها كثيرا من مسائل اللغة ، لكنها هنا متهافتة لأنهم يمنعون من العطف على المجرور لمشابهته للتنوين ، اولا لضعف الشبه بينهما ولعدم استقامة التعليل ، لاطراد الظاهرة من ناحية أخرى ، إذ لو صح هذا لمنع من توكيده والابدال منه ، وهو غير صحيح .

أما الثالثة فهي رده على الشواهد . وقد رد قراءة حمزة بقوله (أجمعوا) على أنها غير متوجهة وإنما الصحيح فيها النصب

من الذين أجمعوا . ؟ ... ولم كان الصحيح فيها النصب ؟ . الجر بلا حذف

---

(1) أورد له ابن مالك ستة شواهد ، وأورد ابن الانباري شواهد أخرى في الانصاف .
(2) أما هذه فلا أفهمها باعترافه هو ورد في بيتين أو ثلاثة بعد، الأبيات أليست كلاما فصيحا؟
(3) المقتصد في شرح الايضاح ٩٥٩/٢

أو تأويل أولى أم النصب مع التأويل والحذف ...

أما رده على الآية الثانية فقد كفانا ابن مالك مؤونة التعليق عليه ..

وقد أشار ابن الشجرى إلي المسألة وقال إن حجة المنع ، هى ماذكره أبوعلى من الشبه بالتنوين [١] .

هذا وقد ذكر ابن الأنبارى فى الإنصاف مجموعة أخرى من شواهد الكوفيين على صحة المسألة من القرآن الكريم ومن الشعر . ثم ردها بتعليلات غير مقنعة [٢] وصفها البغدادى بقوله : لايخفى مافى غالبه من التعسف [٣] أما النحاة المتأخرون فقد انقسموا أمام هذه الظاهرة ، بعض منهم يشايع الكوفيين ، وآخرون يتابعون البصريين .

فالزمخشرى وقف إلي جانب البصريين ، ورفض رأى الكوفيين ، أما شارحه ابن يعيش فقد أجازه فى الضرورة [٤] .

وكذلك جعله ابن هشام – فى التوضيح – قليلا ، وأجازه فى الضرورة [٥] .

أما الأشمونى [٦] ، والسيوطى [٧] فقد وافقا الكوفيين .

وهذه المسألة لم يتغير فيها رأى ابن مالك باختلاف كتبه ، فقد قال بها فى التسهيل [٨] وشرحه [٩] وشرح الكافية الشافية ، [١٠] وقال بها فى الخلاصة حيث يقول :

---

(١) الأمالى الشجرية ١٠٣/٢ .
(٢) الانصاف ٤٦٣/٢ .
(٣) الخزانة ١٢٧/٥ .
(٤) شرح المفصل ٧٨/٣ .
(٥) شرح التصريح ١٥٨/٢ .
(٦) شرح الأشمونى ١١٤/٣ .
(٧) الهمع ٢٦٧/٥ .
(٨) ١٧٧ .
(٩) ١٧٥/٣ .
(١٠) ٢٤٦/٣ ومابعدها .

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندى لازما اذا قد أتى فى النثر والنظم الصحيح مثبتا

وفى النهاية أحب أن أشير إلى أعجب شئ صادفنى ، وأنا أبحث عن موارد لهذه المسألة : هذا العجب ، أن الفراء ـ وهو شيخ الكوفيين ـ لم يأخذ برأيهم فى هذه المسألة ، وإنما قال برأى البصريين .

يقول الفراء : حدثنى شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : بالله والرحم : وفيه قبح ، لأن العرب لاترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه وقد قال الشاعر :

تعلق فى مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف

وإنما يجوز هذا فى الشعر لضيقه [1] .

---

(١) معانى القرآن ٢٥٢/١ ومابعدها .

المسألة ٦٠

العطف على الضمير المرفوع

وهذه المسألة ـ أيضا ـ من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

لقد ذهب البصريون إلي أنه لايصح العطف على الضمير المرفوع إلا بعد الفصل بضمير منفصل أو فاصل ما . في حين ذهب الكوفيون إلي جواز العطف عليه بلا فصل (١).

وقد وافق ابن مالك الكوفيين في هذه المسألة ، واستشهد لهم بقول على رضى الله عنه وكرم الله وجهه : كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنت وأبوبكر وعمر وانطلقت وأبوبكر وعمر وفعلت وأبوبكر وعمر .

وقول عمر رضى الله عنه كنت وجار لى من الانصار .

ويعلق عليهما بقوله : تضمن الحديثان صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره ، وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر الا على ضعف ويزعمون أن بابه الشعر ، والصحيح جوازه نثرا ونظما .

فمن النثر ما تقدم من قول على وعمر رضى الله عنهما . ومنه قوله تعالى : ﴿لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا﴾ (٢) فإن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين ، ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به ، ولأنها بعد العطف ، ولأنها زائدة؛ إذ المعنى تام بدونها (٣) .

في هذا الكتاب ـ كما ترى ـ وافق ابن مالك الكوفيين في صحة العطف على الضمير المرفوع بلا فصل ، وأجازه نثرا ونظما .

---

(١) راجع في هذه المسألة : الكتاب ٣٧٨/١ و ٣٧٨/٢ ، المقتضب ٢١٠/٣ ، ٢٧٩ ، ١١٢/٤ المقتصد في شرح الايضاح ٨٥٧/٢ ، والأمالي الشجرية ١٧٧/٣ ، الانصاف ٤٧٤/٢ ، شرح المفصل ٧٦/٣ ، الاشمونى ١١٤/٣ ، الهمع ٢٦٧/٥ ، الخزانة ٤١٧/٩ .

(٢) الانعام ١٤٨ .

(٣) شواهد التوضيح ١١٢ وما بعدها ...

غير أنه في الألفية وقف إلي جانب البصريين ، وادعى مجيئه في الشعر فقط للضرورة ، وأنه ضعيف ، حيث يقول :

وإن على ضمير رفع متصل   عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما وبلا فصل يرد   في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

وكذلك قال في الكافية الشافية :[1] .

إن على مضمر رفع متصل   تعطف فقبل العطف جيء بالمنفصل
أو بسواه افصل وربما ورد   عطف بلا فصل ك (سرنا والمدد)[2].

هذا عن رأي ابن مالك ، وسنرى الآن موقف النحاة القدماء من هذه المسألة.

يقول سيبويه : وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبدالله وأفعل وعبدالله ، وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل ان هذا الاضمار يبنى عليه الفعل فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه . فإن نعته حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك : ذهبت أنت وزيد ، وقال عز وجل : (اذهب أنت وربك)[3]. (واسكن أنت وزوجك الجنة)[4] وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكده .. وقال الله عز وجل (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) حسن لمكان (لا) وقد يجوز في الشعر ، قال الشاعر :

قلت اذا أقبلت وزهر تهادى   كنعاج الفلا تعسفن رملا[5]...

واضح أنه يشترط الفصل ، بضمير منفصل أو بغيره ، والإجاز في الشعر ووصفه بـ (وقد يجوز) مما يعني قلته وندرته .

---

(1) ١٢٣٦/٣ .

(2) وراجع شرح التسهيل ٣٧٣/٣ .

(3) المائدة ٢٤ .

(4) البقرة ٣٥ .

(5) الكتاب ٣٧٨/٢ وتحدث عنه قبل ذلك في ٢٧٨/١ لكن بدون تفصيل

وفي الفلك نفسه يدور صاحب المقتضب ، حيث يقول : .. ألا ترى أنك لو قلت قم وعبدالله كان جائزا على قبح حتى تقول : قم أنت وعبدالله ، فاذهب أنت وربك فقاتلا ، فإن طال الكلام حسن حذف التوكيد كما قال الله تعالى : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) (١) ..

هذا ما قاله المبرد ، لكن يبدو أن هناك فرقا دقيقا بينه وبين سيبويه في موقفهما من قوله تعالى : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) فسيبويه ذهب إلى أن (لا) فاصلة في حين ذهب المبرد إلى أنه جاز لطول الكلام ..

والأمر كذلك بالنسبة لأبي علي الفارسي ، إذ رأى أنه لابد من الفصل وإلا كان قبيحا ولايكاد يوجد إلا في الشعر ..

يقول : المرفوع إذا أريد العطف عليه وجب الاتيان بالضمير المنفصل نحو قولك ضربت أنت وزيد ، وضربت أنا وزيد وفي المستكن : اذهب أنت وزيد ، كقوله تعالى (اسكن أنت وزوجك) و (إنه يراكم هو وقبيله) (٢) . فإن قلت : اذهب وزيد، وذهبت وزيد كان قبيحا ، وهو شيء لايكاد (يوجد) (٣) .. في غير الشعر، وإنما يجيء في الكلام إذا حصل فصل ، كقوله عز وجل : (ما أشركنا ولا آباؤنا) وذلك أن (لا) فصل بين حرف العطف وبين المعطوف .(٤) ، هذا ماقاله أبوعلي وقد رأينا أنه جعل (لا) في الآية فاصلة كما فعل سيبويه ، ولم يجعل الفصل طول الكلام كما فعل المبرد .

غير أن أبا علي التفت التفاتة بارعة لم نرها عند سيبويه أو المبرد ، وهي البحث عن علة قبح العطف على الضمير المرفوع بلا فصل فقال إن هذا الضمير إما أن يكون مستترا وإما أن يكون متصلا بالفعل فان العطف عليه في الظاهر انما هو

---

(١) المقتضب ٣/٢١٠ .

(٢) الأعراف ٧ .

(٣) زيادة من عندي ليستقيم النص .

(٤) المقتصد ٢/٩٥٧ ومابعدها .

عطف على الفعل ، ولايصح أن يعطف الاسم على الفعل ولذلك لابد من الفصل ...

يقول أبوعلى : وإنما قبح العطف على الضمير المرفوع غير المنفصل لأنه إما أن يكون مستكنا فى الفعل أو متصلا به اتصال الجزء كالألف فى قاما .. فلما كان كذلك كان العطف عليه فى الظاهر بمنزلة العطف على الفعل ، فلما لم يصح عطف الاسم على الفعل لم يجوزوا أيضا نحو اذهب وزيد وذهبت وزيد [١] ..

أما النحاة المتأخرون فمعظمهم وافق البصريين كالأشمونى [٢] والزمخشرى وابن يعيش [٣] وابن هشام ، والأزهرى [٤] .

---

(١) السابق ٩٥٨/٢ ، وهذا وقد ذكر ابن الأنبارى فى الانصاف ٤٧٤/٢ شيئا كهذا وهو يحتج للبصريين .

(٢) شرح الأشمونى ١١٤/٣

(٣) شرح المفصل ٧٦/٣

(٤) شرح التصريح ١٥١/٢

المسألة ٧

زيادة من بغير شرط

يشترط النحاة (لمن) الزائدة شروطا ، منها أن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وزاد بعضهم أن يكون المجرور بها مبتدأ أو خبر أو فاعلا ،[1] وأهمل الأخفش والكسائي وهشام هذه الشروط كلها [2] فأجازوا زيادتها في الإيجاب ، وتعريف مجرورها ولم يشترط الكوفيون الشرط الأول .

يقول ابن مالك عن هذه المسألة : ومنها قول عائشة رضي الله عنها : كان يصلي جالسا فيقرأ وهو جالس فإذا بقي من قراءته نحو من كذا .

قلت من روى : (نحو من كذا) بالرفع فلا إشكال فيه ، وإنما الإشكال في رواية من روى : (نحوا) بالنصب ، وفيه وجهان :

أحدهما أن يكون (من) زائدة ، ويكون التقدير : فاذا بقي قراءته نحو فقراءته فاعل بقي ، وهو مصدر للفاعل (ناصب نحوا) بمقتضى المفعولية ، وزيادة (من) على هذا الوجه لا يراها سيبويه ، لأنه يشترط في زيادتها شرطين : أحدهما تقدم نهي أو نفي أو استفهام ، والثاني كون المجرور بها نكرة والأخفش لايشترط ذلك[3] ، وبقوله أقول ، لثبوت زيادتها دون الشرطين نثرا ونظما .

فمن النثر قوله تعالى: (يحلون فيها من أساور)[4] و (آمنوا به يغفر لكن من

---

(١) راجع في هذه المسألة : الكتاب ٨٨/١ ، ٣١٥/٢ ، ٢٢٥/٤ ، الأزهية ٢٢٧ المقتضب ٤٥/١ ، ٥٢/٤ ، ١٣٦ ، الشعر ٢٢٥ ، ٤٤٤ ، ٤٦٨ ، معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١ ، ٤٨٨/٢ ، المحتسب ١٦٤/١ ، الأمالي الشجرية ٢٨/٢ ، ٣٧٨ ، ٣٤٨/٣ ، الجنى الداني ٣١٤ ، رصف المباني ٣٨٩ ، المغني ٤٢٥ ، ضرائر ابن عصفور ٦٤ ، ابن يعيش ١٢/٨ ، ١٣٧ ، الهمع ١٢٥،/٤ ، شرح التسهيل ١٣٨/٣ ، التسهيل ١٤٤ شرح الكافية ٧٩٦/٢ ، الخزانة ٢٧٠/٣ ، ٢٩٩ ، ٣١٧/٨ .

(٢) قال ابن هشام انه أهمل الشرط الأول والثاني فقط ، وهذا الكلام غير صحيح كما سنبين .

(٣) ليس الأخفش وحده وانما هو رأى الكسائي وهشام أيضا ، راجع الهمع ٢١٥/٤

(٤) الكهف ٣١ .

ذنوبكم) (١) ومنه قول عائشة رضي الله عنها في رواية من نصب (نحوا) . ومن ثبوت ذلك نظما قول عمر ابن أبي ربيعة :

وينمى لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر (٢) .

وقول جرير :

أما يلغنا أمام العدل قلت لهم قد كان من طول ادلاج وتهجير (٣) .

ومثله :

وكنت أرى كالموت من بين ساعة فكيف ببين كان موعده الحشر (٤)

ومثله :

يظل به الحرباء يمثل قائما ويكثر فيه من حنين الأباعد (٥) .

والوجه الثاني : أن يجعل (من قراءته) صفة لفاعل (بقي) ويجعل (نحو) منصوبة على الحال (٦) .

هذا هو رأي ابن مالك ، أجاز رأي الأخفش ، وخالف رأي سيبويه ولم يشترط لزيادة (من) أي شرط .

يقول سيبويه عن (من) : وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد . ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا (٧) .

---

(١) الأحقاف ٣١ .

(٢) ديوانه ١٧٥ .

(٣) ديوان جرير : ٢٥٦ .

(٤) لمسلمة بن يزيد بن مجمع الجعفي ، الدرر ٣٥/٢ .

(٥) مجهول، الهمع ٤١٦/٢، الدرر ٣٥/٢ ومعجم هارون وقائله في بعض الكتب (الاباعر).

(٦) شواهد التوضيح ١٢٥ ومابعدها . ..

(٧) الكتاب ٢٢٥/٤ .

فهو هنا تحدث عن زيادتها ولم يشترط شيئا إلا ان تمثيله بالنفي يشير الى ما يريد ، وتحدث عنها في موضع آخر ، ليبين أن المجرور بها له محل اعرابي غير الجر، يقول : قولك ما أتاني من أحد إلا زيد وما رأيت من أحد الازيدا ، وانما منعك أن تحمل الكلام على (من) أنه خلف أن تقول ما أتاني الا من زيد ، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال ما أتاني أحد الا فلان ، لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد واحد ولكن من دخلت هنا توكيدا [1]. فمن أمثلة سيبويه استنبط شراحه والنحاة بعده ، رأيه في زيادة من ، أن تكون في نفي وأن يكون المجرور بها نكرة .

وقد وضح المبرد القضية أكثر بقوله عن (من) الزائدة : وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فكقولك : ما جاءني من أحد وما كلمت من أحد .

وكقول الله عز وجل : (أن ينزل عليكم من خير من ربكم) [2] إنما هو (خير) ولكنها توكيد ومثل ذلك قول الشاعر :

جزيتك ضعف الود لما استبته   وما إن جزاك الضعف من أحد قبلي[3] .

فهذا موضع زيادتها إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف الا ترى أنك تقول : ماجاءني من رجل ، ولاتقول : ماجاءني من زيد ، لأن رجلا في موضع الجميع ولايقع المعروف في هذا الموقع [4] .

فهو ـ كما رأينا ـ يشترط لزيادتها تنكير مجرورها ، ووقوعها بعد نفي ...

ومثل هذا يقوله الهروى في الأزهية حيث يقول والموضع الرابع أن تكون (من)

---

(١) السابق ٣١٥/٢ ويعلق عليها السيرا في بقوله : ماكان من الحروف يختص بالجحد فلا يجوز دخوله على الموجب ولاتعليق الموجب به ، فإذا قلت : ما أتاني من أحد الا زيد لم يجز خفض زيد ، لأن خفضه معلق بمن ولايجوز دخول (من) هذه على موجب ولاتعليق الموجب بها وانما دخلت في النفي على نكرة لنقله من معنى الواحد إلى معنى الجنس ...

(٢) البقرة ١٠٥ .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ٣٥/١ .

(٤) المقتضب ١٣٦/٤ .

زائدة للتوكيد ، كقولك : هل من رجل في الدار ، فـ (من) هاهنا زائدة للتوكيد وموضع : من رجل رفع بالابتداء كأنه قال : هل رجل في الدار . وكذلك قولهم ماجاءني من رجل ، أي : رجل مثله قوله تعالى : (ماأريد منهم من رزق) (١) و(مالكم من اله غيره) (٢) قال الأنصاري :

فما حملت من ناقة فوق رحلها ... أبر وأوفى ذمة من محمد (٣)

فأما قوله عز وجل : (فكلوا مما أمسكن عليكم) (٤) فقد قال بعض النحويين إن (من) ها هنا زائدة ، وهذا غلط عند سيبويه ، لأن (من) انما تزاد في غير الواجب خاصة ، نحو النفي والاستفهام والعجب أن الهروي وبعده ابن مالك وكثير من المتأخيرن نسبوا القول بزيادتها في الموجب للأخفش ولم يذكر أحد منهم أن الفارسي قال بذلك أيضا وذكره في أكثر من كتاب من كتبه .

فهو يقول في البغداديات : ذكر أبوالحسن قول الله تعالى (وينزل من السماء من جبال فيها من برد) (٥) فقال : هو فيما يفسر ينزل من السماء جبالا فيها برد .. قلت أنا في هذه الآية قبل أن أعرف هذا القول لأبي الحسن قوله : (وينزل من السماء من جبال فيها من برد) المعنى : وينزل من السماء جبالا فيها من برد . فموضع (من) الأولى أن يكون موضع (من) في قوله (من جبال) نصبا على أنه مفعول به كأنه في التقدير وينزل من السماء جبالا فيها برد فموضع (من) الأولى نصب على أنه ظرف والثانية نصب على أنه في موضع المفعول به ، والثالثة للتبيين.. ويحتمل أن يكون موضع (من) في قوله (من جبال) نصبا على أنه مفعول به ، كأنه في التقدير : وينزل من السماء جبالا فيها برد وقد جعلنا (من) في بعض هذه التأويلات زائدة في الايجاب ، وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش

---

(١) الذاريات ٥٧ .

(٢) الأعراف ٥٩ .

(٣) نسبة محقق الأزهية لأنس بن زنيم ، نقلا عن البغدادي في الخزانة ٤٧٤/٦ .

(٤) المائدة ٤ ، وهذا رأي الأخفش ، راجع معاني القرآن ٤٦٤/٢

(٥) النور ٤٣ .

والكسائي .. ولم يجز هذا سيبويه ، فقال : ولايفعلون هذا بـ (من) في الواجب ...وإذا ثبتت رواية لقة مما لايدفعه قياس لزم قبوله واستعماله ولم يجب دفعه [1] .

وأشار اليه في كتاب الشعر وأيده ، فقال : وأجاز أبوالحسن زيادة (من) في الايجاب ومما يدل على صحة قوله قول الأسود بن يعفر :

هوى بهم من حينهم وسفاههم   من الريح لاتمرى سحابا ولاقطرا [2]

وقال أحمد بن يحي : روى قوله :

وكأنما ينأى بجانب دفها   الوحشي من هزج العشي مؤوم [3] .

هرٌ وهرٌ

فمن روى : هر أبدله من (هزج العش) وكان موضع (هزج) رفعا بأنه فاعل [4] ... ويقول تعليقا على قول امرئ القيس :

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها   لما نسجتها من جنوب وشمال

يجوز أن تكون (من) زائدة في الايجاب على قول أبي الحسن [5]

فهذه مجموعة كبيرة من النصوص للفارسي وهو شيخ كبير من شيوخ البصريين أجاز فيها زيادة (من) من الموجب ، وقد اعترف فيها بأن الأخفش سبقه الى هذا .

وقد تحدث الأخفش عن ذلك في أكثر من موضع من كتابه (معاني القرآن) فهو يقول تعليقا على قوله تعالى : (يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها

---

(1) المسائل البغداديات ٢٤١ ومابعدها .

(٢) راجع ضرائر بن عصفور ٦٤ .

(٣) لعنترة ، ديوانه ٢٠٢ وذكره أبوعلي مرة أخرى في البصريات ٢٤٦/١ ومابعدها .

(٤) الشعر ٤٤٤ .

(٥) السابق ٤٦٧ ومابعدها .

وقثائها)[1] فدخلت فيه (من) كنحو ماتقول في الكلام : أهل البصرة يأكلون من البر والشعير وتقول : ذهبت فأصبت من الطعام .. وكذلك (يخرج لنا مما تنبت الأرض) جعلته على قولك : ما رأيت من أحد ، تريد : ما رأيت أحدا وهل جاءك من رجل تريد : هل جاءك رجل : فإن قلت إنما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك قال : (ويكفر عنكم من سيئاتكم)[2] فهذا ليس باستفهام ولا نفي وتقول : زيد من أفضلها تريد : هو أفضلها وتقول العرب : قد كان من حديث يريدون : قد كان حديث[3] ...

واضح من هذا النص أن الأخفش يجيز زيادتها مطلقا في الايجاب وقد كرر هذا في أكثر من موضع من المعاني[4] .

لدينا الآن اثنان من كبار البصريين الأخفش والفارسي ، واثنان من كبار الكوفيين ، الكسائي وهشام ، فضلا عن آخرين أجازوا هذا الرأي ولم يعترضوا عليه، وخرجوا عليه كثيرا من المسائل من هؤلاء ابن جني مثلا ، حيث خرج عليه قراءة الاعرج (واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيناكم)[5] .

فقال : أقرب مافيه أن يكون أراد : لمن ما آتيناكم فزاد (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب[6] .

ولم يعلق عليه بقبول أو رفض مما يعني اجازته له ، أو على الأقل عدم اعتراضه عليه .. وبخاصة أنه يخرج عليه قراءة قرآنية ..

---

(١) البقرة ٦١ .
(٢) البقرة ٢٧١.
(٣) معاني القرآن ٢٧٢/١ .
(٤) راجع مثلا ٤٦٤/٢ ، ٤٨٨ ، وراجع منهج الأخفش ٢٣٨ فقد ذكر مواضع أخرى ..
(٥) آل عمران ١٨ .
(٦) المحتسب ١٦٤/١ ، وراجع البحر ٥١٢/٥ .

كما أشار اليها ابن الشجرى فى الآمالى ، ولم يعلق برفض هو الآخر [1] ومع كل هذه النصوص للنحاة المتقدمين إلا أن المتأخرين وقفوا جميعا دون رأى سيبويه مدافعين ، ولرأى الأخفش مخالفين ، راجع مثلا ، رصف المبانى [2] والجنى الدانى [3] والمغنى [4] ، وابن يعيش [5] والهمع [6] بل بالغ ابن عصفور فجعل زيادتها فى الواجب من ضرائر الشعر [7] ....

وهذا الرأى ثبت عليه ابن مالك فى كل كتبه ، فضلا عن شواهد التوضيح وماذكره فيه من شواهد من القرآن والحديث وشعر العرب تحدث فى التسهيل [8] وشرحه [9] عن القضية نفسها وذكر شواهد جديدة لها ، وتعرض لها أيضا فى شرح الكافية الشافية [10] .

---

(1) ٢٨/٢ .

(2) رصف المبانى ٣٨٩ .

(3) الجنى الدانى ٣١٦ .

(4) المغنى ٤٢٥ .

(5) شرح المفصل ١٢/٨ ، ١٣٧ .

(6) الهمع ٢١٥/٤ .

(7) ضرائر الشعر ٦٤ .

(8) ١٤٣ .

(9) ١٣٨/٣ .

(10) ٧٩٦/٢ .

المسألة ـ ٨

استعمال من لبدء الغاية في الزمان

وهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فقد ذهب البصريون الى أن (من) يأتي لبدء الغاية في الأماكن فقط ، في حين ذهب الكوفيون الى أنها تكون لبدء الغاية في الزمان أيضا ، وقد أنكر البصريون هذا وردوا شواهد الكوفيين عليها ، بتحريف الرواية حينا وبالتأويل أحيانا ، وبعضهم لم يتعرض للظاهرة أصلا في كثير من الأحيان ، أما سيبويه رأس البصريين ، فالمشهور عنه رأي البصريين انها في الاماكن فقط ولاتكون في الزمان ، غير أن هناك نصا في الكتاب يفهم منه انها قد تجر الزمن [١] .

وعن هذه المسألة يقول ابن مالك : ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم : مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا : فقال : من يعمل لي الى نصف النهار على قيراط قيراط ، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ، فعملت النصارى من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر الى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ، ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر الى مغرب الشمس ألا لكم أجركم مرتين .

ثم يعلق عليه بقوله : تضمن هذا الحديث استعمال (من) في إبتداء غاية الزمان أربع مرات وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه ...

ومن شواهد صحة هذا الاستعمال قوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من

(١) راجع في هذه المسألة : الكتاب ٦٤/١ ، ٢٢٤/٤ ، المقتضب ٦٣١/٤ ، الأزهية ٢٢٤ ـ ٢٣٠ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢١/٢ ، الانصاف ٣٧٠/١ ، الجنى الداني ٣٠٨ ، رصف المباني ٣٨٨ ، المغني ٤٢٠ ، أوضح المسالك ٣٢١/٢ الأمالي الشجرية ٣٧٨/٢ شرح المفصل ١٠/٨ ، الهمع ٢١١/٤ ، الاشموني ١١٢/٢ الخزانة ٣٣٢/٣ ، ٤٣٩/٩ ..

أول يوم أحق أن تقوم فيه) [1] وبهذا استشهد الأخفش [2] على أن من تستعمل لابتداء غاية الزمان .

ومن شواهد هذا الاستعمال ايضا قول النبى صلى الله عليه وسلم : أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها .

وقول عائشة رضى الله عنها : فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجلس عندى من يوم قيل فى ما قيل :

وقول أنس : فلم أزل أحب الدباء من يومئذ

وقول بعض الصحابة : فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة

ومن الشواهد الشعرية قول النابغة :

- تخيرن من أزمان يوم حليمة ... إلى اليوم قد جربن كل التجارب

ومثله :

وكل حسام أخلصته قيونه ... تخيرن من أزمان عاد وجرهم [3].

ومثله :

من الآن قد أزمعت حلما فلن أرى ... أغازل خودا أو أذوق مداما [4]

ومثله :

ألفت الهدى من حين ألفيت يافعا ... إلى الآن ممنوا بواش وعاذل [4]

ومثله :

مازلت من يوم بنتم والهادنفا ... ذا لوعة عيش من يبلى بها عجب [4]

---

(1) التوبة ١٠٨ .

(2) راجع معانى القرآن ٥٦١/٢ .

(3) من قصيدة فى السيرة النبوية لابن هشام ١٩٥/٣ منسوبه للقيم العبسى وآخرين .

(4) الأبيات مجهولة ، ولم ترد فى معجم هارون ولا فى معجم حداد .

هذه هي المسألة كما أوردها ابن مالك واستشهد بكم كبير من الشواهد من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شعر العرب . وهي من المسائل التي لم يتغير موقفه فيها باختلاف كتبه ، فقد نص عليها في التسهيل [(١)] وشرحه [(٢)] وأضاف لها شواهد أخرى ، وكذلك في شرح الكافية الشافية [(٣)] .

وسنرصد الآن مسار هذه المسألة في كتب النحو للوقوف على رأيهم فيها .

يقول سيبويه : وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الاماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا كذا ... [(٤)] ..

ويقول : وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها وذلك قولك : مالقيه . من يوم الجمعة إلى اليوم .. فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت من مكان كذا إلى مكان كذا [(٥)] .

هذا ماذكر سيبويه ، واضح أنه يعتبرها لابتداء الغاية في المكان فقط وأن (مذ) هي التي لابتداء الغاية في الزمان . ولاتدخل واحدة منهما على صاحبتها أي أن (من) لاتفيد ابتداء الغاية في الزمان أبدا . وهذا ما نقله عنه النحاة وهذا هو رأيه في هذه القضية .

غير أن في الكتاب نصا أخر ذهب فيه سيبويه إلى عكس هذا وهو قوله : .. من ذلك قول العرب : من لد شولا فإلى اتلائها .

نصب لأنه أراد زمانا ، والشول لايكون زمانا ولامكانا فيجوز فيها الجر كقولك : من لد صلاة العصر إلى وقت كذا ، وكقولك : من لد الحائط إلى مكان كذا فلما أراد الزمان حمل الشول على شئ يحسن أن يكون زمانا إذا عمل في الشول

---

(١) ١٤٤ .

(٢) ٣/٠٣١

(٣) ٧٩٧/٢ .

(٤) الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٥) الكتاب ٢٦٦/٤ .

ولم يحسن إلا ذا .. فكأنك قلت من لد أن كانت شولا[1] .

والكلام واضح أن (من) جارة في الزمان ، وعليه فلسيبويه في المسألة رأيان ، وان كان المشهور والمنقول عنه الأول .

واذا سرنا بعد سيبويه ، وجدنا المبرد في المقتضب لايذكر إلا بدء الغاية في المكان فقط [2] ، وكذلك الهروى في الأزهية [3] والزجاجي في حروف المعاني[4] والمالقي في رصف المباني [5] وابن الشجرى في كتابه الأمالي [6].

أما النحاة المتأخرون فالكثرة الكاثرة منهم على موافقة ابن مالك والكوفيين في استعمالها لبدء الغاية في الزمان ، مشى على هذا الرضى في شرح الكافية والسيوطي في الهمع والمرادى في الجنى الداني ، والأشموني ، وابن هشام في أوضح المسالك، أما ابن الانبارى في الانصاف فقد أخذ برأى البصريين ورد رأى الكوفيين بتعليلات أغلبها متعسف ...

---

(١) السابق ٢٦٤/١ .
(٢) ١٢٦/٤ .
(٣) ٢٢٤ ـ ٢٣٠.
(٤) ٥٦ .
(٥) ٣٨٨ .
(٦) ٢٧٨/٢.

المسألة ٩ .

مطلب فى استعمال (إذ) مكان (إذا) والعكس

وقوله : إذ يخرجك قومك استعمل فيه (اذ) موافقة ل (إذا) [١] فى إفادة الاستقبال وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين . ومنه قوله تعالى : (وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضى الأمر) [٢] وقوله تعالى (وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين) [٣] وقوله تعالى : (فسوف يعلمون إذ الأغلال فى أعناقهم) [٤] .

وكما استعلمت (إذ) بمعنى (إذا) استعملت (إذا) بمعنى (إذ) ، كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لاتكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا فى الأرض أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا) [٥] وكقوله تعالى (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لاأجد ما أحملكم عليه) [٦] وكقوله تعالى (وإذا رأوا تجارةً أو لهوا أنفضوا إليها) [٧] لأن (لو كانوا عندنا ماماتو وماقتلوا) و (لا أجد ما أحملكم عليه) مقولان فيما مضى ، وكذا الانفضاض المشار اليه واقع أيضا فيما مضى فالمواضع الثلاثة صالحة ل (إذ) وقد قامت (إذا) مقامها [٨] .

---

(١) عن (إذ) و(إذا) ومعناهما وعملهما ، وما تضافلان إليه راجع : الكتاب ٦٠/٣ و٢٢٩/٤ ، ٢٣٢ ، والمقتضب ١٧٧/٣ ، حروف المعانى للزجاج ٦٦ و ٦٧ ، الجنى الدانى فى حروف المعانى ١٨٥ ، ٣٦٧ ، مغنى اللبيب ١١٣ ، ١٢٩ . الأزهية ٢٠٢ ، شرح المفصل ٩٥/٤ ، خزانة الأدب : ٦٢/٩ ، ومواضع أخرى ..

(٢) مريم ٣٩ .

(٣) غافر ١٨ .

(٤) غافر ٧٠ ، ٧١ .

(٥) ال عمران ١٥٦ .

(٦) التوبة ٩٢ .

(٧) الجمعة ١١

(٨) شواهد التوضيح ٩ ومابعدها .

هذا هو حديث ابن مالك عن (إذ) و (اذا) ، الذى ورد عنهما فى التراث النحوى أنهما لا يتبادلان وانما تختص (اذ) بالزمان الماضى ، فى حين تختص (اذا) بالمستقبل .

وسنحاول الآن استعراض ماورد عنها فى التراث . لنرى ماذا قدم ابن مالك فى هذه القضية وأول مايلقانا شيخ النحاة سيبويه فى الكتاب [١] فنراه يقول : (إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى . ويقول فى موضع آخر : (إذ) وهى لما مضى من الدهر ، [٢] ويقول عن (إذا) وأما (إذا) فما يستقبل من الدهر [٣] ويقول الزجاجى: (إذ) ظرف زمان مضى ، تقول : قصدتك إذ الحجاج أمير ،... و (إذا) ظرف لزمان مستقبل ، كقولك : (إذا قدم زيد أحسنت اليك) [٤] ويقول الهروى فى الأزهية [٥] (إذا) تكون ظرفا للزمان المستقبل .

ويقول الزمخشرى : و (إذ) لما مضى من الدهر و (إذا) لما يستقبل منه وهما مضا فتان أبدا ... ويعلق عليه ابن يعيش بقوله : (إذ وإذا) ظرفان من ظروف الأزمنة فـ (إذ) ظرف لما مضى منها و (إذا) لما يستقبل [٦] .

ويقول المالقى فى رصف المبانى : (إذ) أصلها أن تكون ظرفا للماضى من الزمان [٧] وأول من رأيته من النحاة أشار إلى هذه القضية هو المرادى ، وهو متأخر عن ابن مالك ، ومع ذلك فقد ذكرها بالرفض ، وسار على الخط العام فى أن كل واحدة منهما مستقلة عن الأخرى .

يقول: [٨] (إذ) ظرف لما مضى من الزمان .. ويكون ظرفا لما يستقبل من الزمان

---

(١) الكتاب ٣/٢٠٦ .
(٢) السابق ٤/٢٢٩ .
(٣) السابق ٤/٢٣٢ .
(٤) حروف المعانى والصفات ٦٦ .
(٥) الأزهية ٢٠٢.
(٦) شرح المفصل ٤/٩٥ .
(٧) رصف المبانى ١٤٨ .
(٨) الجنى الدانى ١٨٥ ومابعدها .

بمعنى (إذا) ذهب لذلك قوم من المتأخرين منهم ابن مالك ، واستدلوا بقول الله تعالى: (فسوف يعلمون إذ الأغلال فى أعناقهم) . وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لاتقع موقع (إذا) وهو الذى صححه المغاربة

وأجابوا عن هذه الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلية لما كانت فى أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها عبر عنها بلفظ الماضى

هذا ماذكره المرادى ، وقد عمم القضية كما رأيت ، ادعى أنها رأى ابن مالك وآخرين ولم يقل من هم الآخرون ، ولامن الذى رد عليهم ومن هم المغاربة ؟ ..

وثانى من رأيته أشارلها ابن هشام فى المغنى ، فقد ذكر ماقاله ابن مالك لكنه لم يثبت القضية ولم ينفها ، وإن كان يبدو من كلامه أنه يعارضها أو على الأقل لايوافق عليها .

يقول ابن هشام : (إذ) على أربعة أوجه ، أحدها أن تكون اسما للزمن الماضى، نحو (فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا) (١) والثانى أن تكون اسما للزمان المستقبل نحو (يومئذ تحدث أخبارها) (٢) ، والجمهور لايثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب (ونفخ فى الصور) (٣) أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع . وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى (فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم) فإن يعلمون مستقبل لفظا ومعنى ، لدخول حرف التنفيس عليه وقد أعمل فى (إذ) فيلزم أن تكون بمنزلة (إذا) (٤)

هذا ماقاله ابن هشام ، لم يذكر ابن مالك ، ولم يذكر صاحب الرأى هذا ، وإن ذكر الآية التى استدل بها ابن مالك فى معرض حديثه .

---

(١) التوبة ٤٠ .

(٢) الزلزلة ٤

(٣) هذا الجزء وقع فى ثلاث سور الكهف ٩٩ ويس ٥١ وق ٢٠

(٤) المغنى ١١١ ومابعدها

بعد هذا العرض يتضح لنا (جدة) الرأى الذى ذهب اليه ابن مالك وأن أحدا من النحاة لم يتعرض له قبله على الأقل فيمن رجعنا اليهم ـ ولأن الشواهد فى القضية آيات قرآنية ، فسنرجع إلى بعض كتب إعراب القرآن الكريم ، وبعض التفاسير التى يغلب على أصحابها الاهتمام بالنحو ، لرؤية ماكتبوا عن هذا .

وقد رجعت إلى : معانى القرآن للفراء ، وللأخفش وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ، والبيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى ، والكشاف للزمخشرى ، والبحر المحيط لأبى حيان .

وهى كما ترى كتب متقدمه على ابن مالك ويجيء البحر متأخرا عنه ليرصد الظاهرة قبله وبعده .

أما الأخفش فلم يتعرض لأى آية مما سبق [١] وكذلك الفراء[٢] وكذلك الأخفش [٣] وابن الأنبارى [٤] .

يبقى الزمخشرى وأبوحيان ، وقد تعرض الزمخشرى لآية واحدة فقط ، وهى آية سورة (المؤمن) ، عند قوله تعالى : (إذا الأغلال فى أعناقهم) حيث قال : المعنى على إذا لأن الأمور المستقبلة لما كانت فى أخبار الله تعالى مقطوعا بها عبر عنها بلفظ ماكان ووجد ، والمعنى على الاستقبال [٥] فى حين لم يتعرض لباقى الآيات[٦] .

والأمر كذلك بالنسبة لأبى حيان ، فقد تحدث عن هذه الآية فقط ويبدو فى حديثه تأثره بالزمخشرى ، يقول : (إذ) ظرف لما مضى ، فلا يعمل فيه المستقبل ، كما لاتقول : سأقوم أمس ، فقيل (إذ) يقع موقع (إذا) وأن موقعها على سبيل المجاز ، فتكون (إذ) هنا بمعنى (إذا) وحسن ذلك تيقن وقوع الأمر ، وأخرج فى

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٧٢٦/٢ ، ٦٧٧ ، ٦٧٩ ، ٧٤١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٦٨/٢ ، ٣/٦ ، ١١ ، ٢٨٣ .

(٣) اعراب القرآن ٣١٦/٢ ، ٧/٣ ، ٢١ ، ٧٥٣ .

(٤) البيان فى غريب اعراب القرآن ١٢٧/٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ ، ٥٢٧ .

(٥) الكشاف ٤٠/٣ .

(٦) السابق : ٢٢٥/٢ ، ٤٠/٣ ، ٢٨٤/٣

صيغة الماضي وإن كان المعنى على الاستقبال [١]

ولم يعرض هو الآخر لباقي الآيات [٢] .

هؤلاء هم الشيوخ : معربوا القرآن الكريم ومفسروه ، لم يتعرض أي منهم لما ذكره ابن مالك ، ماخلا الزمخشري ، وما تابعه عليه أبوحيان ، وبذا تظهر ثقافة ابن مالك واجتهاده ، في هذا الكتاب الجليل ، لأنه لم يقل بهذا الرأي في غيره . بل تابع النحاة في كتبه الأخرى ، فهو يقول في شرح الكافية الشافية : (إذ) دال على زمن ماض .. (إذا) اسم زمان مستقبل [٣]

---

(١) البحر ٤٧٤/٧ .

(٢) السابق ١٩٠/٦ ، ١٨٩ ، ٥٠٠/٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٤١/٢ ومابعدها .

المسألة - ١٠

الجزم بـ (إذا)

يقول ابن مالك شبهت (إذا) بـ (متى) فأعملت ، كقول النبى صلى الله عليه وسلم لعلى وفاطمة رضى الله عنهما : (إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين وتسبحا ثلاثا وثلاثين وتحمدا ثلاثا وثلاثين) .

وهو فى النثر نادر وفى الشعر كثير (١) .

هذا ماقاله فى شواهد التوضيح والتصحيح وأعاد الحديث عنه مرة أخرى فى التسهيل فقال : قد يجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملا على (متى) ..(٢) ويقول فى شرحه (٣) : (إذا) فى الكلام على ضربين .. الثانى أن تكون متضمنة معنى الشرط وهو الغالب فيها نحو : (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم) (٤) وهي كالخالية من معنى الشرط فى عدم استحقاقه عمل الجزم ، لأن (إذا) الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه حقيقة أو حكما ، كقولك : آتيك إذا أحمر البسر ، وإذا قدم الحاج ، ولو قلت آتيك إن أحمر البسر ، كان قبيحا .

فلما خالفت (إذا) (ان) وأخواتها فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك فى وقوعه فارقتها فى حكمها ، فلم يجزم بها فى السعة ، بل تضاف إلى الجملة ،

---

(١) شواهد التوضيح ١٨ ، وراجع هذه المسألة فى شرح التسهيل ٨٣/٤ ، شرح الأشمونى ١٣/٤ ، المقتضب ٥٦/٢ ، الكتاب ١٣٤/١ ، ٦١/٣ ، ٦٢ ، الامالى لابن الشجرى ٨٢/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ، ٤٧/٧ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٨ ، والمسائل المشكلة للفارسى ٤٥١ ، والخزانة ٢٤٣/٤٠ ، ٢٢/٧ ، ٧٧ ، والجنى الدانى ٣٦٧ ، وحروف المعانى للزجاجى ٦٧ .

(٢) التسهيل ٢٣٧ .

(٣) شرح التسهيل ٨١/٤ ومابعدها .

(٤) البقرة ١٤ .

وإذا وليها المضارع كان مرفوعا ، كقوله تعالى (وهو على جمعهم إذا يشاء قدير)(١) .

وأما فى الشعر فشاع الجزم بها حملا على متى ، قال سيبويه : وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين ، شبهوها ب (إن) حيث رأوها لما يستقبل ، وأنها لابد لها من جواب ، قال قيس بن الخطيم :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب (٢)

فالقافية مكسورة ، وقال الفرزدق :

ترفع لى خندف والله يرفع لى نارا إذا خمدت نيرانهم تقد (٣)

وأنشد الفراء :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل (٤)

وقال الشاعر :

وإذا تطاوع أمر سادتنا لايثننا بخل ولاجبن (٥) .

هذا ماقال ابن مالك عن الجزم بـ (إذا) ، وهو كثير فى الشعر ، ونادر فى النثر ، وقد ذكر له بعضا من شواهد الشعر ، للدلالة على ماذهب اليه ، فإذا ماذهبنا إلى كتب النحو ، لكى ننظر موقف النحاة من الجزم بـ (إذا) وجدنا الآتى :

يقول سيبويه : وإن اضطر شاعر فأجرى (إذا) مجرى (إن) فجازى بها قال :

---

(١) الشورى ٢٩.

(٢) ديوانه ٤١ ، وراجع الكتاب ٦١/٣ والمقتضب ٥٥/٢ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ .

(٣) ديوانه ٢١٦/١ ، والكتاب ٦٢/٣ ، والخزانة ١٦٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢ ومابعدها .

(٤) لعبد قيس بن خفاف من قصيدة فى الأصمعيات ٢٣٠ ، وراجع شرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣ ، وشرح أبيات المغنى ٢٢٢/٢ .

(٥) لم ينسبه محققا شرح التسهيل وورد مجهولا فى معانى القرآن للفراء ١٥٨/١ ومجالس ثعلب ٧٤/١ ولم يرد فى معجم هارون ولافى معجم حنا حداد .

أزيد إذا تر تضرب ، إن جعل تضرب جوابا [١] .

ويقول في موضع آخر [٢] .. وقد جازوا بها مضطرين . شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل وأنها لابد لها من جواب قال قيس بن الحطيم .

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

وقال الفرزدق : ترفع لي .... البيت .... فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ ولكن الجيد قول كعب بن زهير :

وإذا ماتشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطا مذعورا [٣]

هذا ماقاله شيخ النحاة ، بعد هذه الشواهد الكثيرة من الشعر قال وهو في الكلام خطأ ولم يرض بجعله ضرورة ، حتى وصمه بالخطأ وأن الجيد أن يرفع مابعدها ...

فإذا ما ذهبنا إلى المبرد وجدناه يمشي وراء سيبويه ، خطوة خطوة فيصف الجزم بها بالضرورة ، ويذكر شواهده نفسها ، لم يعقب على ذلك بقوله الجيد قول كعب ... [٤] لكنه لم يصفه بالخطأ كما فعل شيخه ، غير جيد فقط .

والأمر كذلك بالنسبة للنحاة المتقدمين ، لم يصف أحد منهم هذا بالخطأ كما فعل سيبويه ، فقد ذكره الفراء وثعلب ، والزجاجي والفارسي ، ولم يصفوه بالخطأ كما فعل سيبويه .

هذا هو الفراء يقول في كتابه معاني القرآن [٥] من العرب من يجزم بإذا فيقول: إذا تقم أقم ، أنشدني بعضهم .

---

(١) الكتاب ١٣٤/١ .

(٢) السابق ٦١/٣ ومابعدها وراجع الخزانة ٢٤٣/٤ ، ٢٢/٧ ومابعدها فقد نقل فيه كلام سيبويه .

(٣) ديوانه ١٦١ ، وشرح المفصل ١٣٤/٨ .

(٤) المقتضب ٥٦/٢ بتصرف .

(٥) معاني القرآن ١٥٨/١ .

وإذا نـطـاوع أمـر سادتـنـا   لايـثـنـنـا جـبـن ولابـخـل [١]

وقال آخر :

استغن ما أغناك ربك بالغنى   وإذا تصبك خصاصة فتجمل

وأكثر الكلام فيه الرفع

ويقول ثعلب فى مجالسه [٢] قولك : إذا تزرنى أزرك يجوز فى الشعر :

وأنشد :

وإذا نطاوع أمر سادتنا ... البيت

ويقول الزجاجى : إذا ظرف لزمان مستقبل .. وقد يجازى بها كقول ابن الحطيم إذا قصرت أسيافنا . البيت [٣] والأمر كذلك بالنسبة لأبى على الفارسى، فقد تحدث عن هذه القضية فى المسائل المشكلة (البغداديات) [٤] وذكر لها من الرجز وهو قول الشاعر :

يا أم عبدالله لاتستعجلى   وروِّعــي ذلاذل المرجــل

انى إذا مر زمان معضـــل   يهزل ومن يهزل ومن لايهزل

يعه وكل يبتليه مبتلى [٥]

وعلق عليه بقوله : جازى ب (إذا) وذلك مما يستجاز للشاعر فى الضرورة .. وعلق عليه بكلام كثير عن شرحه واعرابه وذكر شاهدا آخر لذلك ، هو بيت الفرزدق الذى سبق الاستشهاد به [٦] .

---

(١) سبق الاستشهاد به لكن الثانية كانت (ولاجبن)

(٢) ٧٤/١ .

(٣) حروف المعانى ٦٥ .

(٤) ٤٥١ ، المسألة ٥١ .

(٥) لم ينسبه محقق المسائل ، ولم يرد فى معجم هارون ولا فى معجم حداد .

(٦) المسائل المشكلة ٤٥١ ، ٤٥٥ .

وأشار اليها ايضا ابن الشجرى فى أماليه ، وذكر الجزم بها وبيت الفرزدق، وبيت قيس بن الخطيم [١] .

فإذا ماذهبنا إلى النحاة المتأخرين من طبقة ابن مالك وشراح كتبه وجدنا منهم: ابن عصفور ، والمرادى وابن يعيش والأشمونى .

أما ابن عصفور ، فقد تحدث عن هذه القضية فى ضرائر الشعر [٢] فالجزم ب (إذا) ضرورة عنده ، يقول : ومنه الجزم بـ (إذا) وحكمها فى الكلام أن لاتجزم إلا أنها شبهت للاضطرار بـ (متى) من حيث كانت مثلها ، الاترى أنهما ظرفا زمان وفى كل واحد منهما معنى الشرط ، فحكم لها من أجل ذلك بحكم (متى) بدلا من حكمها فجزم بها كما يجزم بـ (متى) وذلك نحو قول قيس بن الخطيم .. وقول الفرزدق ... وقول بعض السلولين :

إذا لم تزل فى كل دار عرفتها   لها واكف من دمع عينيك يسجم [٣]

فـ (لم يزل) فى موضع جزم بـ (إذا) بدليل جزم جوابها وهو (يسجم) وقول أعشى همدان :

وإذا تصبك من الحوادث نكبة   فاصبر فكل غيابة ستكشف [٤]

ثم يعلل ابن عصفور للجزم بها فى الشعر فقط ، وهو محل الضرورة ...

فيقول : فإن قال قائل : هلا جزم بـ (إذا) فى سعة الكلام كما يجزم بـ (متى) إذ معنى الجزاء موجود فيها ، فالجواب ان الذى منع ذلك فى حال السعة تقصيرها عن أدوات الجزاء من جهة أن الباب فيها أن يدخل المقطوع بوقوعها .. وأدوات الشرط الجازمة الباب فيها أن لاتدخل الا على الأفعال غير المقطوع بوقوعها[٥] .

---

(١) الأمالى الشجرية ٨٢/٢ .

(٢) ضرائر الشعر ٢٩٨ ومابعدها .

(٣) فى ديوان جرير صدره مع عجز آخر وهو : لها ذارف من دمع عينيك يذهب .

(٤) ديوانه ١٣٩ .

(٥) ضرائر الشعر ٢٩٩ .

هذا كلام ابن عصفور وهو كلام جيد وتعليل مقبول وقد رأينا أنه جعل الجزم بها حملا على متى ، فى حين ذهب آخرون إلى الجزم بها حملا على (ان) .

ويقول المرادى فى الجنى عن (إذا) وأقسامها : ومع تضمنها معنى الشرط لم يجزم بها الا فى الشعر .. وانما لم يجزم بها لمخالفتها (إن) الشرطية وذلك لأن (إذا) لما تيقن وجوده أو رجح ، بخلاف (إن) فإنها للمشكوك فيه [١] .

أما ابن يعيش فقد ذكر ما قاله السابقون بشواهدهم ولم يأت بجديد [٢] ، وكذلك فعل الأشمونى فى أحد تنبيهاته [٣] .

---

(١) الجنى الدانى ٣٦٧ .

(٢) شرح المفصل ٩٧/٤ ، ٤٧/٧ .

(٣) شرح الأشمونى ١٣/٤ .

المسألة ١١

حذف الفاء

وهذه تحتها نوعان ، حذف الفاء من جواب الشرط ، وحذفها من جواب (أما)(١) .

فمن الأول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد رضى الله عنه : انك ان تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة ، وقوله صلى الله عليه وسلم لأبى ابن كعب فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية : البينة والاحد فى ظهرك .

ثم يعلق على هذه الأحاديث الثلاثة بقوله : تضمن الحديث الأول حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط فإن الأصل إن تركت ولدك أغنياء فهو خير وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة وليس مخصوصا بها بل يكثر استعماله فى الشعر ويقل فى غيره .

فمن وروده فى غير الشعر ـ مع ماتضمنه الحديث المذكور قراءة طاوس : (ويسألونك عن اليتامى قل أصلح لهم خير) (٢) أى أصلح لهم فهو خير . وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط فإن الأمر مضمن معناها فكان ذلك بمنزلة التصريح بها فى استحقاق جواب واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية .

ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيق حيث لاتضيق بل هو فى غير الشعر قليل وهو فيه كثير .

---

(١) راجع فى هذه المسألة الكتاب ٦٥/٣ ، ٢٣٥/٤ ، والمقتضب ٧١/٢ العر الفارسى ٦٢ ، ٤٩٤ ـ معانى القرآن الأخفش ٣٥٠/١ ، سر الصناعة ٢٦٤/١ الخصائص ٢٨/٢ ، والمحتسب ١٢٢/١ ، والأصول ١٩٥/٢ ، ٤٦٢/٣ ، الأمالى الشجرية ٧/٢ و١٣٢/٣ ، ضرائر الشعر ١٦٠ ، الجنى ٦٩ ، المغنى ٨٠ ، ٢١٨ ، ابن يعيش ٢/٩ الهمع ٣٢٨/٤ ، شرح شواهد المغنى ١٧٧ ، ٢٨٦ ، الخزانة ٤٩/٩ .

(٢) البقرة ٢٢٠.

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر :

أأبي لاتبعد وليس بخالد حي ومن يصب المنون بعيد (١)

ومثله :

فهل أنا الامثل سيقة العدا إن استقدمت نحر وإن جبأت عقر (٢)

ومثله :

بني ثعل لاتنكعوا العنز شربها بني ثعل من ينكع العنز ظالم (٣) ..

وتضمن الحديث الثاني حذف شرط أن الثانية ، حذف الفاء من جوابها ، فإن الأصل فإن جاء صاحبها أخذها وإن لايجيء فاستمتع بها .

وتضمن الثالث .. حذف فاء الجواب والمبتدأ معا فإن الأصل . وإن لاتحضرها فجزاؤك حد في ظهرك (٤) ..

وأما النوع الثاني وهو حذف الفاء من جواب أما ، فمنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما بعد مابال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله .

وقول صلى الله عليه وسلم : أما موسى كأني أنظر اليه إذا نحدر في الوادي ، وقول عائشة رضي الله عنها ، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا .. قلت : أما حرف قائم مقام أداة الشرط والفعل الذي يليها ولذلك يقدرها النحويون : بمهما يكن من شيء ، وحق المتصل بها أن تصحبه الفاء نحو (فأما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق) (٥) .

ولاتحذف هذه الفاء غالبا إلا في شعر أو في قول أغنى عنه مقوله ، نحو :

---

(١) لعبد الله بن عنمة الضبي ، راجع الخزانة ٤٢/٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٠٤١/٣ .

(٢) لنصيب بن رباح .

(٣) لم ينسب لأحد .

(٤) شواهد التوضيح ١٣٣ ومابعدها .

(٥) فصلت ١٥.

(فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم) [1] ، أى : فيقال لهم أكفرتم ومن حذفها في الشعر قول الشاعر :

فأما القتال لاقتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب [2] .

أراد فلا قتال لديكم ، فحذف الفاء لإقامة الوزن ..

وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم بتحقيق عدم التضييق وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه عاجز عن نصرة دعواه [3] .

هذه المسألة من مسائل النحو التي اشتجر حولها الخلاف وكثر كلام النحويين فيها وهي مسألة الحذف في الجملة العربية ، ومنه حذف الفاء ، ووقف النحاة حولها مختلفين من بين مجيز ورافض ، ومن بين مجيز في الشعر فقط وغيره وقد ظهر هذا الحذف (حذف الفاء) في موضعين مرتبطين مما حذفها من جواب الشرط وحذفها من جواب (أما) وهي نائبة عن أداة الشرط وفعله فكأن الفاء حين حذفت من جوابها حذفت أيضا من جواب الشرط .

وقد تحدث سيبويه عنها في موضعين من كتابه ، الأول عن حذف الفاء من جواب الشرط ووسمه بالضرورة ، إذا اضطر اليه شاعر ، والثانية من جواب أما وقال لابد من ذكر الفاء [4] .

يقول سيبويه : وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم فقال : لايكون هذا الا أن يضطر شاعر من قبل أن (أنا كريم) يكون كلا ما مبتدأ والفاء وإذا لايكونان إلا معلقتين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطرا .. قال حسان بن ثابت :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان [5]

---

(1) آل عمران ١٠٦ .

(2) للحارث بن خالد المخزومي ، ديوانه ٤٥ .

(3) شواهد التوضيح ١٣٦ ومابعدها .

(4) الكتاب ٢٣٥/٤ .

(5) نسب لحسان وليس في ديوانه ونسب لابنه ولكعب بن مالك ، راجع معجم هارون .

وقال الأسدى :

بنى ثعل لاتنكعوا العنز شربها ... بنى ثعل من ينكع العنز ظالم[1] .

فهذا شيخ النحاة ، يرى هو والخليل أن الفاء لاتحذف من جواب الشرط الا لضرورة الشعر ، مع أنها فى حديث ابن مالك وردت فى جملة صالحة من الشواهد من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفى قراءة طاوس .

.ويقول ابن جنى فى المحتسب عن هذه القراءة : (خير) مرفوع : لأنه خبر مبتدأ محذوف أى : أصلح اليهم فذاك خير : وإذا جاز حذف هذه الفاء مع مبتدئها فى الشرط الصحيح نحو قوله : بنى ثعل ... البيت كان حذف الفاء هنا أجدر وأحرى بالجواز[2]

والعجب أن الأخفش تحدث عن حذف الفاء ، فى غير شرط ، وأجازها .

يقول تعليقا على قوله تعالى : (ان ترك خير الوصية للوالدين)[3] . (الوصية) على الاستئناف ، كأنه والله أعلم . (ان ترك خيرا) فالوصية[4] وقد رفض تحليله هذا كثير من النحاة ، وحجتهم أن سيبويه قال لاتحذف الا فى اضطرار ، والقرآن ليس موضع ضرورة[5] .

ذهب إلى هذا المبرد[6] .وأبو على افارسى[7] وابن السراج فى الأصول[8] وابن الشجرى يقول ابن الشجرى : فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون هذه الفاء

---

(١) الكتاب ٦٥/٢ .

(٢) المحتسب ١٢٢/١ ، وأشار إليه فى الخصائص ٢٨١/٢ وذكر البيت المنسوب الى حسان : من يفعل الحسنات .. وراجع سر الصناعة ٢٦٤/١ ومابعدها فقد ذكر للظاهرة شواهد أخرى...

(٣) البقرة ١٨٠ .

(٤) معانى القرآن ٣٥ .

(٥) البحر ٢٠/٢ والمغنى ١٣٣ ، ٢١٩ .

(٦) المقتضب ٧١/٢ .

(٧) راجع كتاب الشعر ٦٣/١ و ٦٩٤/٢ .

(٨) ١٩٤/٢ ومابعدها و ٤٦٢/٣ .

زائدة لحذفها فى الشعر ، قبل لايخلو أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزاء .

ولايجوز أن تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ لايعطف على المبتدأ (١) ولايجوز أن تكون زائدة لأن الكلام لايستغنى عنها فى حال السعة(٢) فلم يبق إلا أن تكون جزاء .

وإذا عرفت هذا فالفاء بعد (إما) لازمة ؟ لما ذكرت لك من نيابة (إما) عن الشرط وحرفه فإن حذفها الشاعر فللضرورة ، كما جازله له حذفها من جواب الشرط كقول عبدالرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيان

كان الوجه أن يقول : فالله ، ومثل حذفها من قوله :

فأما القتال لاقتال لديكم

وحذفها من قول بشربن أبى خازم :

وأما بنو عامر بالنســـاء غداة لقوا القوم كانوا نعاما (٣)

ما ذكرناه نقول مختارة من متقدمى ، النحويين ، لم يجز حذف الفاء واحد منهم إلا ما ذكره الأخفش ، والباقون جميعا على عدم جواز الحذف إلا فى الضرورة ، يستوى فى هذا حذف الفاء من جواب الشرط ، أو من جواب أما .

وسنحاول تتبع الظاهرة عند المتأخرين لمعرفة موقفهم منها .

لقد رجعت إلى كثير من كتب النحو ولكن وجدتهم ـ للأسف ـ يفعلون مافعل القدماء . كلهم يرجع إلى سيبويه فما أجازه أجازوه ، وما رفضه رفضوه دون اجتهاد أو بحث ، كما فعل ابن مالك .

* كلهم على أن الحذف لايجوز إلا فى الضرورة ، راجع مثلا ابن هشام فى

---

(١) أجاز الأخفش زيادتها فى الخبر .

(٢) وهذه لادليل عليها ، وكثرة الشواهد على حذفها ترده .

(٣) الأمالى ٢/٩ ومابعدها . ونقله ابن هشام فى المغنى ٨٠ بنصه دون اشارة .

المغنى [١] والمرادى فى الجنى الدانى [٢] والسيوطى فى شرح شواهد مغنى اللبيب[٣] والأشمونى [٤] وابن يعيش [٥] والبغدادى [٦] .

الا أن السيوطى فى الهمع فصل القضية وذكر آراء النحاة فيها .

يقول : قال أبوحيان : وهذه الفاء هى فاء السبب الكائنة فى الايجاب فى نحو قولك : يقوم زيد فيقوم عمرو ، وكما يربط بها عند التحقيق ، يربط بها عند التقدير .. وفى جواز حذفها أقوال :

أحدها يجوز ضرورة واختيارا ، نقله أبوحيان عن بعض النحويين ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾ [٧] ..

ثانيها : المنع فى الحالين ...

ثالثها : وهو الصحيح يجوز ضرورة ويمتنع فى السعة وهو مذهب سيبويه [٨] . انتهت القضية الأصح وهو مذهب سيبويه ، لم كان الأصح ؟

لأنه مذهب سيبويه .. مع أن النحو استعمال ، وقد رأينا شواهد هذه المسألة شعرا ونثرا مما يصعب معه القول بتعليق الجواز على الضرورة لكن هذا ما انتهى إليه موقف النحاة فيها ..

---

(١) ٨٠ ، ٢١٨ .

(٢) ٦٩ .

(٣) ١٧٧ و ٢٨٦ .

(٤) ٢١/٤ و ٤٤ .

(٥) شرح المفصل ٢/٩ ومابعدها و ١٣ .

(٦) خزانة الأدب ٤٩/٩ ومابعدها .

(٧) الأنعام ١٢١ .

(٨) الهمع ٢٢٨/٤ وراجع كذلك ٣٥٦/٤ .

المسألة ـ ١٢

وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا

يرى جمهور النحاة أن أدوات الشرط التى تجزم فعلين ، تقتضى كل واحدة منها ، فعلا يسمى الشرط وآخر يكون جزاء له . وأن هذين الفعلين يأتيان على صور شتى ، فيكونان مضارعين نحو قوله تعالى (وإن تعودوا نعد) ويكونان ماضيين نحو قوله تعالى : (وإن عدتم عدنا) ويكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا نحو قوله تعالى (من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه) ويكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا نحو قوله تعالى (إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين) وهذا النوع الآخير وصفوه بالقلة ، حتى خصوه بالضرورة، لأن اعمال الأداة فى الشرط ثم جاء الجواب ماضيا كان كقطعها عن العمل(١) .

وقد أجاز الفراء هذه وتابعه عليه ابن مالك .

يقول ابن مالك عن هذه المسألة : ومنها قول النبى صلى الله عليه وسلم : من يقم ليلة القدر غفر له . وقول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق .

ويعلق عليهما بقوله : تضمن هذان الحديثان ، وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا لفظا لامعنى ، والنحويون يستضعفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم ، بجوازه مطلقا ، لثبوته فى كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ، كقول نهشل بن ضمرة :

يافارس الحى يوم الروع قد علموا ... ومدره الخصم لانكسا ولا ورعا

ومدرك التبل فى الأعداء يطلبـــه ... وما يشأ عندهم من تبلهم منعـــا

---

(١) راجع فى هذه المسألة : الكتاب ٥٠/٣ ، معانى القرآن للفراء ، ٢٧٦/٢ شرح المفصل ١٥٧/٨ ، التصريح ٩/٢ ، الأشمونى ١٧/٤ ، الهمع ٣٢٢/٤ ، والتسهيل ٢٤٠ شرح التسهيل ٩١/٤ ، أوضح المسالك ٦/٤ ، المغنى ٩٠٦ .

وكقول أعشى قيس :

وما يرد من جميـــع بعـد فرْقــة   وما يرد بعد من ذى فرقة جمعا

وكقول حاتم :

وانك مهمـا تعط بطنــك سؤلـه   وفرجك نالا منتهـى الذم أجمعـا

وكقول رؤبة :

مايلـف فـى أشـداقه تلهمـا   إذا أعـــاد الـــزار أو تفهـــما

ومثله :

إن يسمعـوا ريبة طاروابهـا فرحـا   عنى وماسمعوا من صالح دفنوا[1]

ومثله :

إن تستجيروا أجـرناكم وان تهنـوا   فعندنا لكم الانجاد مبـذول[2]

ومثله :

متى تأتــه الفتيـــه متكفــلا   بنصـرة مذعور وترقبـه بائــس[3]

ومثله :

إن تصرمونا وصلناكم وان تصلوا   ملأتم أنفس الأعـداء إرهابـــا[4]

ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى : إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين) [5] فعطف على الجواب الذى هو (ننزل) (ظلت) وهو ماضى اللفظ ، ولايعطف على الشئ غالبا إلا مايجوز أن يحل محله وتقدير حلول

---

(١) لقعنب بن أم صاحب ، راجع الخزانة بتحقيق عبهلان ٢ / ١٧٠ .

(٢) مجهول .

(٣) كسابقة .

(٤) كسابقة .

(٥) الشعراء ٤

ظلت محل تنزل : إن نشأ ظلت أعناقهـم لما نزل خاضعين [(١)] هذا ماقاله ابن مالك، عرض القضية وأحازها مستشهدا لها بحديثين من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبمجموعة كبيرة من شواهد الشعر ، يصعب معه ردها أو الاحتكام فيها إلى ضرورة الشعر ولم يكتف ابن مالك بهذا السماع ، وانما أدار المسألة على القياس ليجدلها منفذا أيضا ، مع أن هذا السماع كاف للتدليل على المسألة يقول [(٢)] ولهذا الاستعمال أيضا مؤيد من القياس ، وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظا أو تقديرا ، واللفظي أصل للتقديري ، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك لجواز أن يقع فيه جملة اسمية وفعل أمر أو دعاء أو فعل مقرون بقد أو حرف تنفيس أو بلن أو ب ما ، النافية فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل ، لأن المراد منهما الاستقبال ودلالة المضارع عليه موافقة الوضع ، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع ، وما وافق الوضع أصل لما خالفة ، وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل وحسنهما وجود التشاكل ، وإذا كان أحدهما مضارعا والآخر ماضيا حصلت الموافقة من وجه ، والمخالفة من وجه ، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف ، لأن المخالف نائب عن غيره ، لأن المضارع بعد اداة الشرط غير مصروف عما وضع له ، إذ هو باق على الاستقبال ، الماضي بعدها مصروف عما وضع له ، إذ هو ماض اللفظ مستقبل المعنى ، فهو ذو تغيير في اللفظ دون المعنى ... فالتأخر أولى به من التقدم ، لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل .

هذا ما قاله ابن مالك ، وأحسب أنه ليس بعده زيادة لمستزيد ، وأظن أن هذه المسألة تنسب له في اجتهاداته ، حقيقة أن الفراء سبقه اليها ، لكن الفراء لم يعلل كما علل ابن مالك ، ولم يجمع لها شواهد من الحديث كما صنع ابن مالك ، وحتى تعلم مقدار جهد ابن مالك في هذه المسألة إليك ماقاله الفراء .

يقول تعليقا على قوله تعالى : (إن نشأ تنزل عليهم من السماء آية فظلت

---

(١) شواهد التوضيح ١٤ ، ١٥ .

(٢) السابق ١٧ .

اعناقهم لها خاضعين) قوله : إن نشأ ثم قال : فظلت ولم يقل : فتظل كما قال: ننزل وذلك صواب أن تعطف على مجزوم الجزاء بفعل ، لأن الجزاء يصلح في موضع فعل يفعل [1] وفي موضع يفعل فعل [2] فعطف الا ترى أنك تقول : إن زرتني زرتك ، وإن تزرني أزرك والمعنى واحد ، فلذلك صلح قوله (فظلت) مردودة على يفعل وكذلك قوله (تبارك الذى إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات) ثم قال (ويجعل لك قصورا) فرد يفعل على فعل وهو بمثابة رده (فظلت) (على ننزل) وكذلك جواب الجزاء يلقى يفعل بفعل وفعل بيفعل كقولك : إن قمت أقم وان تقم قمت وأحسن الكلام أن تجعل جواب يفعل بمثلها وفعل بمثلها كقولك : إن تتجر تربح أحسن من أن تقول : إن تتجر ربحت . وكذلك إن تجرت ربحت أحسن من أن تقول : إن تجرت تربح وهما جائزان . قال الله (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم) [3] فقال : (نوف) وهي جواب لكان .

وقال الشاعر :

إن يسمعوا ريبة طاروا به فرحا ... مني ومايسمعوا من صالح دفنوا

فرد الجواب بفعل وقبله يفعل [4] .

هذا ماقاله الفراء هو كما رأينا أجاز الصورة وإن حسن أن يكونا متماثلين بأن يكونا مضارعين أو ماضيين ، أما ابن مالك فقد دلل وقاس واستشهد بالكثير لدعم رأيه فيها وأجازها المبرد ، حيث يقول : وتقول : إن أتيتني فلك درهم : لأن معناه إن تأتني . ولو قلت : إن أتيتني آتك لصلح كما قال الله عز وجل (من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم) لأن معناه : من يكن وكذلك لو قال : من يأتني أتيته لجاز ، والأول أحسن لتباعد هذا عن حرف الجزاء ، وهو جائز ، كما قال الشاعر :

---

(١) أي يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا عكس ما نحن فيه

(٢) هذه هي مسألتنا .

(٣) هود ١٥

(٤) معاني القرآن ٢٧٦/٢ .

من يكدني بسيء البيت [1] .

وسنحاول الآن أن نعرف رأى الجمهور فى هذه المسألة ، وذلك بالرجوع إلى سيبويه ، يقول : وسألت الخليل عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخليل عادتنا أو تنزلون فإن معشر نزل

فقال الكلام ها هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا ، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى صار بمنزلة قولك : ولاسابق شيئا ، وأما يونس فقال : أرفعه على الابتداء كأنه قال : أو أنتم تنزلون ، ... وقول يونس أسهل . وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير :

بدالي أني لست مدرك مامضى ولاسابق شيئا إذا كان جائيا

والاشراك على هذا التوهم بعيد [2] .

هذا ماقاله سيبويه نقل رأى الخليل فيها وهو يرى أنه على التوهم ، كما حدث فى بيت زهير بجر (سابق) على توهم وجود (الباء) فى خبر ليس .

وقد رفض سيبويه هذا التخريج وجعله بعيدا [3] ووافق على رأى يونس أنه على الاستئناف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : أو أنتم تنزلون .

وقد رفض الرمانى مذهب سيبويه وأجاز رأى الخليل فى هذه المسألة فقال تعليقا على البيت إن تركبوا ... هذا بالعطف عند الخليل على المعنى ، إذ المعنى : أتركبون أو تنزلون وهو عند يونس على الاستئناف أو أنتم تنزلون ، وشبهه سيبويه بقول زهير :

بدالي أني لست مدرك مامضى ولاسابق شيئا إذا كان جائيا

---

(1) المقتضب ٥٩/٢ .

(2) الكتاب ٥١/٣ .

(3) ومع هذا فإن ابن هشام يرى أن سيبويه يقول بالتوهم ، تعليق على البيت إن تركبوا ... قال يونس أراد أو أنتم تنزلون للعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبوية ذلك من العطف على التوهم . المغنى ٩٠٩ .

فهذا ضعيف لاضماره حرف الجر مع اعماله ولايلزم في بيت الأعشى مثل ذلك بل هو حسن كما تأوله الخليل ، يجرى مجرى (وحورا عينا) في قراءة أبي بالحمل على دلالة الكلام الأول ، لأن قوله (يطوف عليهم ولدان مخلدون) بمنزلة يعطون ذلك وحورا عينا ... وألزمه : هو يأتينا ويحدثنا ، لأنه بمعنى يكون منه إتيان أو يحدثنا ، وله أن ينفصل من هذا بما فيه من مناقضة الأصول التي انعقدت بأن اضمار (أن) في الواو ، وانها تكون في غير الواجب ، وليس كذلك بيت الأعشى [1] .

وسنحاول تتبع مسار هذه المسألة عند المتأخرين لنرى مدى موافقتهم لما قال به الفراء وابن مالك ـ أو مخالفتهم لها .

هناك نحاة ذكروا المسألة ولم يتعصبوا لرأى منها كالسيوطي في الهمع والبغدادي في الخزانة .

وهناك من وافق ابن مالك على رأيه ورفض رأى الجمهور . كالأشموني [2]

وهناك من جعله قليلا كابن هشام في المغنى وأوضح المسالك .

وهناك من رفض رأى ابن مالك كابن يعيش في شرح المفصل [3]

يقول : ولايحسن أن يكون الأول مضارعا معربا والثاني ماضيا مبنيا نحو قولك إن تقم قمت ، وذلك لأمرين : أحدهما أن الشرط إذا كان مجزوما لزم أن يكون جوابه كذلك ، لأنك إذا أعملت في الأول كنت قد أرهفته للعمل غاية الإرهاف فترك إعماله في الثاني تراجع عما اعتزموه .. والثاني : أنَّ إن إذا جزمت اقتضت مجز ومابعدها ، وجزمها يتعلق بفعلين وإذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة حرف جازم لايؤتى له بمجزوم ...

---

(١) الرماني النحوى : ٢٨٤ ومابعدها نقلا عن شرح الرماني على سيبويه .
(٢) شرح الاشموني ١٧/٤ .
(٣) ١٥٧/٨ .

الفصل الثانى

المشكلة الثانية

موقف ابن هشام من المتنبى

الأبيات بحسب ورودها فى المغنى

١ ـ أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا — والبين جار على ضعفى وما عدلا[١]

٢ ـ أحاد أم سداس فى أحاد — لييلتنا المنوطة بالتناد[٢]

٣ ـ أى يوم سررتنى بوصال — لم ترعنى ثلاثة بصدود[٣]

٤ ـ أمن ازديارك فى الدجى الرقباء — إذ حيث كنت من الظلام ضياء[٤]

٥ ـ كفى ثعلا فخرا بأنك منهم — ودهر لأن أمسيت من أهله أهل[٥]

٦ ـ كفى بجسمى نحولا أننى رجل — لولا مخاطبتى إياك لم ترنى[٦]

٧ ـ ما كل ما يتمنى المرء يدركه — تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن[٧]

٨ ـ فيا شوق ما أبقى ويالى من النوى — ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى[٨]

٩ ـ لولا مفارقة الأحباب ما وجدت — لها المنايا إلى أرواحنا سبلا[٩]

١٠ ـ قفا قليلا بها على فلا — أقل من نظرة أزودها[١٠]

١١ ـ إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى — فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا[١١]

١٢ ـ ولو قلم ألقيت فى شق رأسه — من السقم ما غيرت من خط كاتب[١٢]

١٣ ـ وما كنت ممن يدخل العشق قلبه — ولكن من يبصر جفونك يعشق[١٣]

١٤ ـ رمى وما رمتا يداه فصابنى — سهم يعذب والسهام تريح[١٤]

١٥ ـ يا حاديى عيرها وأحسبنى — أوجد ميتا قبيل أفقدها[١٥]

١٦ ـ ظلت بها تنطوى على كبد — نضيجة فوق خلبها يدها[١٦]

١٧ ـ وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه — بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه[١٧]

١٨ ـ أبعد بعدت بياضا لا بياض له — لأنت أسود فى عينى من الظلم[١٨]

يلقاك مرتديا بأحمر من دم — ذهبت بخضرته الطلى والأكبد

١٩ ـ أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدنى — وفرق الهجر بين الجفن والوسن[١٩]

٢٠ ـ هذى برزت لنا فهجت رسيسا — ثم انثنيت وما شفيت نسيسا[٢٠]

٢١ ـ واستقبلت قمر السماء بوجهها — فأرتنى القمرين فى وقت معا[٢١]

٢٢ ـ وعذلت أهل العشق حتى ذقته — فعجبت كيف يموت من لا يعشق[٢٢]

---

(١) المغنى ٢٠ .
(٢) السابق ٦٩ ، ٨٥٨ .
(٣) السابق ١١٠ ، ٦٦٨ .
(٤) السابق ١١٩ .
(٥) السابق ١٤٥
(٦) السابق ١٤٨
(٧) السابق ٢٦٥ .
(٨) السابق ٢٧٤ ـ ٢٩٠ .
(٩) السابق ٢٩٤ .
(١٠) السابق ٣١٣
(١١) السابق ٣١٦ .
(١٢) المغنى ٣٥٤ .
(١٣) السابق ٣٨٤ ، ٧٨٩ .
(١٤) السابق ٤٨٥ .
(١٥) السابق ٥٢١ .
(١٦) السابق ٥٨٠ .
(١٧) السابق ٧٠١ .
(١٨) السابق ٧٠٣ .
(١٩) السابق ٧٣٠ .
(٢٠) السابق ٨٤١ .
(٢١) السابق ٩٠٠ .
(٢٢) السابق ٩١٣ .

الأبيات مرتبة بحسب حروف الهجاء

ـ أمن ازديارك فى الدجى الرقباء ... إذ حيث كنت من الظلام ضياء
ـ فيا شوق ما أبقى ويا لى من النوى ... ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى
ـ ولو قلم ألقيت فى شق رأسه ... من السقم ما غيرت من خط كاتب
ـ ورمى وما رمتا يداه فصابنى ... سهم يعذب والسهام تريح
ـ أحاد أم سداس فى أحاد ... لييلتنا المنوطة بالتناد
ـ أى يوم سررتنى بوصال ... لم ترعنى ثلاثة بصدود
ـ يلقاك مرتديا بأحمر من دم ... ذهبت بخضرته الطلى والأكبد
ـ قفا قليلا بها على فلا ... أقل من نظرة أزودها
ـ يا حادبى عيرها وأحسبنى ... أوجد ميتا قبيل أفقدها
ـ ظلت بها تنطوى على كبد ... نضيجة فوق خلبها يدها
ـ هذى برزت لنا فهجت رسيسا ... ثم انثنيت وما شفيت نسيسا
ـ واستقبلت قمر السماء بوجهها ... فأرتنى القمرين فى وقت معا
ـ وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ... ولكن من يبصر جفونك يعشق
ـ وعذلت أهل العشق حتى ذقته ... فعجبت كيف يموت من لا يعشق
ـ أحبا وأيسر ما قاسيت ماقتلا ... والبين جار على ضعفى وما عدلا
ـ لولا مفارقة الأحباب ما وجدت ... لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
ـ كفى لعلا فخرا بأنك منهم ... ودهر لأن أمسيت من أهله أهل
ـ أبعد بعدت بياضا لا بياض له ... لأنت أسود فى عينى من الظلم
ـ وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه ... بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه
ـ ما كل ما يتمنى المرء يدركه ... تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن
ـ أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدنى ... وفرق الهجر بين الجفن والوسن
ـ كفى بجسمى نحولا أننى رجل ... لولا مخاطبتى إياك لم ترنى
ـ إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ... فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

الأبواب النحوية التي وردت بها هذه الأبيات

١ ـ الألف المفردة (الهمزة)

٢ ـ أمْ : متصلة ومنقطعة .

٣ ـ أي :

٤ ـ إذ :

٥ ـ الباء

٦ ـ الباء

٧ ـ كل

٨ ـ اللام

٩ ـ اللام

١٠ ـ لا النافية

١١ ـ لا النافية

١٢ ـ لو

١٣ ـ لكن

١٤ ـ حرف الألف (علامة التثنية)

١٥ ـ الاعتراض (جملة لا محل لها من الإعراب)

١٦ ـ تنبيه (حول متعلق الجار والمجرور)

١٧ ـ الجهات التي يراعيها المعرب (ومنها المعنى)

١٨ ـ الجهات التي يراعيها المعرب (ومنها المعنى)

١٩ ـ ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله

٢٠ ـ حذف همزة الاستفهام

٢١ ـ التغليب

٢٢ ـ القلب

يتحدث ابن هشام عن الحروف المفردة ، ويبدأ الحديث عنها بالهمزة ، فيذكر أنواعها للنداء وللاستفهام ، ويذكر خصائص همزة الاستفهام ، وأن منها أنها تحذف لأ من اللبس ويقول :

أحيا وأيسر ما قاسيت ماقتـــلا   والبين جار على ضعفي وما عدلا

أحيا :[١] فعل مضارع والأصل أ أحيا فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التعجب من حياته ، يقول : كيف أحيا وأقل شئ قاسيته قد قتل غيرى ؟ ..

والأخفش يجيز ذلك في الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى (وتلك نعمة تمنها على) [٢] وقوله تعالى : (هذا ربى) [٣] في المواضع الثلاثة[٤] .

---

(١) الى مثل هذا ذهب ابن الشجرى لكن لم يذكر همزة الاستفهام .
يقول في الأمالي ٣٥/١ : أحيا فعل المتكلم والجملة التى هى (أيسر) وخبره في موضع نصب على الحال من المضمر في (أحيا) . أى أعيش وأقل ما قاسيت أو أهون ما قاسيت ما قتل غيرى ، أخبر بحياته في هذه الحال كالمتعجب .
وذكر ابن سيدة وجها ثالثا وهو أن يكون (أحيا) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره أنا أحيا وهذه حالي أن تجلدى وصبرى يتعجب منها . راجع شرح المشكل من شعر المتنبى ٣٥ بتصرف .
وذكره أيضا صاحب الشرح المنسوب لأبي العلاء ٤٢/١ .
(٢) الشعراء ٢٢ .
(٣) الأنعام ٧٦ ـ ٧٧ .
(٤) يرى سيبويه أن حذف الهمزة الاستفهام يكون للضرورة عند أمن اللبس وأكثر مايوجد ذلك مع (أم) لأن فيها دلالة عليه . في حين ذهب الأخفش ومن وافقه إلى جواز حذفها مطلقا . يقول تعليقا على قوله تعالى (وتلك نعمة تمنها على) هذا استفهام كأنه قال (أو تلك نعمة تمنها) ثم فسر فقال (أن عبدت بني اسرائيل) ونقل هذا عنه في البحر ١١/٧ ونقله عنه ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ٨٩ .
راجع معاني القرآن الأخفش ٦٤٦/٢ .
والكتاب ١٧٤/٣ .
ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية ٢٥٤ .
وخزانة الأدب للبغدادى ١٢٢/١١ ومابعدها .

والمحققون على أنه خبروا وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل . فيحكي كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة

وقرأ ابن محيصن [1] : (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) [2] وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام : (وإن زنى وإن سرق) [3] ؟ فقال وإن زنى وإن سرق [4] .

---

(١) ابن محيصن : محمد بن عبدالرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي ، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير روى له مسلم عرض على مجاهد وابن جبير (طبقات القراء ١٦٧/٢) .

(٢) البقرة (٦) وراجع الاتحاف ١٢٨ .

(٣) إلى مثل هذا ذهب ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٨٧ حتى لكأنه هو ...

(٤) هذا هو تحليل ابن هشام لهذا البيت وقد رأينا أنه ذكر وجهها (لكلمة أحيا) وقد ذكر أبوالعلاء المعري هذا الوجه الذي ذكره ابن هشام ، لكنه ذكر وجها آخر يقول : يمكن أن يكون (أحيا) في معنى أفعل الذي يراد به التفضيل أي : أشد ما يكون في أحياء الانسان ، وأيسر ما قاسيت شئ قاتل وكأن الكلام على التقديم والتأخير ، أي الشئ الذي يقتل أحيا وأيسر ما ألقاه .

وإذا حمل على هذا الوجه فقد حذف إليه في قوله (أحيا) لأنه أراد أحيا ما قاسيت ، وإنما يستعمل ذلك في الشعر ، ولو قلت في الكلام المنثور أكرم وأفضل الناس زيد ، تريد أكرم الناس وأفضلهم لقبح ذلك ، وفيه شبه من قول الفرزدق .

يا من رأى عارضا أرقت له   بين ذراعي وجبهة الأسد

أراد بين ذراعي الأسد وجبهته (تفسير أبيات المعاني ٢٠٥ ومابعدها وهذا الذي ارتآه أبوالعلاء من حذف المضاف إليه جائز، فقد ذكر النحاة أن المضاف اليه يحذف وينوى ثبوت لفظه فيبقى المضاف على حاله التي كان عليها قبل الحذف . فلا يتغير إعرابه ، ولايرد إليه ما حذف للإضافة كالتنوين .. وإنما تظل أحكام الإضافية سارية بعد الحذف كما كانت قبله، بشرط أن يكون المضاف المذكور اسما تاما ويعطف عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف، من ذلك قولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، وقول الشاعر :

سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها   فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع

وقول الفرزدق رأى عارضا ... البيت

راجع الكتاب ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والأشموني ٢٧٤/٢ .

يتحدث ابن هشام عن أم متصلة ومنقطعة ، والفرق بين كل ، ثم تحدث عن مجيئها محتملة للاتصال والانقطاع :

أحاد أم سداس في أحاد ... لييلتنا المنوطة بالتناد

قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى ﴿قال أتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لاتعلمون﴾ [١] قال الزمخشري يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير، لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة [٢] . أهـ .

ومن ذلك قول المتنبي : أحاد ... فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة ، فطلب التعيين ، وهذا من تجاهل العارف ، كقوله :

أيا شجر الخابور مالك مورقا ... كأنك لم تجزع على ابن طريف [٣]

وعلى هذا يكون قد حذف الهمزة قبل (أحاد) ويكون تقديم الخبر وهو (أحاد) على المبتدأ وهو (لييلتنا) تقديما واجبا ، لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس ، إذ شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي أم المعادل الآخر ، ليفهم السامع من أول الأمر الشئ المطلوب تعيينه.

تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ : أزيد قائم أم عمرو ؟ ..

وإن شئت : أزيد أم عمرو قائم ؟ .. وإذا استفهمت عن تعيين الخبر : أقائم زيد أم قاعد ؟ .. وإن شئت : أقائم أم قاعد زيد ؟ ..

---

(١) البقرة ٨٠ .

(٢) راجع الكشاف ٢٢٢/١ ، والبحر المحيط ٢٧٨/١.

(٣) لليلى بنت طريف التغلبية ترثي أخاها ، من مقطوعة رواها البحتري في الحماسة ٢٧٦ ، والقالي في الأمالي ٢٧٤/٢ ، ومطلعها

بتل نباثا رسم قبر كأنه ... على جبل فوق الجبال منيف

وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب ، أوشك هل هي ست في ليلة أم لا؟ .. فأضرب واستفهم .

وعلى هذا فلا همزة مقدرة ، ويكون تقديم (أحاد) ليس على الوجوب إذ الكلام خبر ، وأظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في (إنها لإبل أم شاء)[1]. ومن الاعتراض بجملة (أم سداس) بين الخبر وهو (أحاد) والمبتدأ وهو (ليلتنا) ، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة فإن ذلك معلوم لافائدة فيه ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل[2] .

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات : استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست ، وإنما هي واحدة واحدة وست ست .

واستعمال سداس وأكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة ، وتصغير ليلة على لييلة ، وإنما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس، ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين : استطالة الليلة ، وتصغيرها،

---

(١) يقول سيبويه في الكتاب ١٧٢/٣ عن أم المنقطعة .
وذلك قولك «أعمر عندك أم زيد . فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك .. ويدلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل : انها لا بل ثم يقول : أم شاء . فكما جاء (أم) هنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام .. كقولك : أعندك زيد أم لا ؟ ...
وزعم الخليل أن قول الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ... غلس الظلام من الرباب خيالا

كقولك إنها لإبل أم شاء .
ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ، ويحذف الألف قال التميمي وهو الأسود بن يعفر :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

وقال عمر بن ربيعة :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

(٢) هذا الكلام كله منقول من الأمالي لابن الحاجب ، راجع ١٤٨/٣ .

وبعضهم يثبت مجي التصغير للتعظيم كقوله[1] .

دويهية تصفر منها الأنامل [2] .

ولم يكتف ابن هاشم بما قاله عن هذا البيت ، فأدار الحديث عنه مرة أخرى واتهم المتنبي بالجهل .

يقول تعليقا على قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) [3] قولهم : إن (الواو) نائبة عن (أو) لايعرف في اللغة وإنما يقوله بعض صغار المعربين والمفسرين . قال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى (الرسالة المعربة عن شرف الإعراب) القول فيها بأن الواو بمعنى أو عجز عن درك الحق ، فاعلموا أن الأعداد التي تجمع قسمان : قسم يؤتى به لينضم بعض إلى بعض وهو الأعداد الأصول نحو : (ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) [4] (.. ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) [5] . وقسم يؤتى به لا لينضم بعض إلى بعض وإنما يراد به الانفراد لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية ، وآية سورة فاطر[6] وقال : أي منهم جماعة ذو جناحين وجماعة ذو ثلاثة ثلاثة ، وجماعة ذو أربعة أربعة ، فكل جنس مفرد بعدد ، وقال الشاعر :

ولكنما أهـــلي بواد أنيســـه ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد [7]

ولم يقولوا : ثلاث وخماس ويريدون ثمانية .. وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم فقال :

---

(١) للبيد وصدره : وكل أناس سوف تدخل بينهم .

(٢) المغني ٦٩ ومابعدها .

(٣) النساء ٣ .

(٤) البقرة ١٩٦ .

(٥) الأعراف ١٤٢ .

(٦) (الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) .

(٧) لساعدة بن جؤية الهذلي ، راجع ديوان الهذليين ٢٣٧/١ ، وكتاب سيبويه ٢٢٥/٣ ومعاني القرآن للأخفش ٤٣٢/١ .

أحاد أم سداس في أحاد [1]

هذا بيت مشكل ، وزاده إعراب ابن هشام إشكالا ، وتعقيدا لأن ابن هشام تحدث عن اتصال أم وانقطاعها فيه ، ولم يتحدث عنها أحد من شراح المتنبي – فيما أعلم – إلا على أنها متصلة ، وعليه فليس في البيت سوى حذف همزة الاستفهام وهو جائز في الضرورة . وقد سبق أن نقلنا كلام سيبويه عن ذلك .

يقول ابن سيدة عن البيت : .. أي أواحدة ليلتنا هذه أم ست في واحدة [2] .

ويقول الواحدي : أراد همزة الاستفهام في أحاد فحذفها ضرورة ، كما قال :

تروح من الحي أم تبتكر

ويقول أبو العلاء : يجب أن يكون هذا الكلام على تقدير ألف الاستفهام ويدل على ذلك مجيء (أم) في أوله ، كأنه قال : أواحدة أم ست هذه الليلة ؟.. [3]

ويقول صاحب الشرح المنسوب للعكبري : (أحاد) – يريد : آأحاد فحذف همزة الاستفهام وليس هو بالفصيح وإنما يقع في الشعر ضرورة ، لايقال زيد أبوك أم عمرو ، أنشد سيبويه :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

وأنشد في الباب لعمر بن أبي ربيعة :

فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

وقول امرئ القيس

تروح من الحي أم تبتكر [4]

ويقول صاحب الشرح المنسوب لأبي العلاء : أراد الاستفهام كأنه قال : آأحاد

---

(١) المغني ٨٥٨ .

(٢) شرح المشكل ٧٠ .

(٣) تفسير أبيات المعاني ٨٦ .

(٤) التبيان في شرح الديوان ٣٥٣/١ .

فحذف الهمزة لدلالة أم سداس (١) .

ولقد أفاض ابن مالك في الحديث عن حذف همزة الاستفهام ، عارضا لها ومعللا ، ومستشهدا بفصيح الكلام من قراءات القرآن الكريم العشرية والشاذة ، ومن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن شعر من يحتج بهم من العرب ، يقول في كتابه الخالد شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : وقد كثر حذف همزة الاستفهام إذا كان معنى ماحذفت منه لا يستقيم إلا بتقديها كقوله تعالى : (وتلك نعمة .. تمنها علي (٢) قال أبوالفتح وغيره : أراد: أو تلك نعمة . ومن ذلك قراءة ابن محيصن : (سواء عليهم أنذرتهم) (٣) بهمزة واحدة . ومثله قراءة أبي جعفر (٤) : (سواء عليهم استغفرت لهم) (٥) بهمزة وصل .

ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد: أو ذو الشيب يلعب ؟ ..

ومثل قول الآخر :

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر أتوني فقالوا : من ربيعة أو مضر (٦)

ومن حذف الهمزة قبل (ما) النافية عند قصد التقرير ، ما أنشده

---

(١) المعجز المنسوب لأبي العلاء ٢١٦/١ ، وراجع غير ذلك المرزوقي ٧٤/١ ، والفتح على أبي الفتح ٣٨ .

(٢) الشعراء ٢٢ .

(٣) البقرة ٦ .

(٤) يزيد بن القعقاع المدني المخزومي ، من التابعين ت ١٣٠ هـ .

(٥) المنافقون ٦ .

(٦) لعمران بن حطان ، وراجع معجم شواهد العربية ، والخصائص لابن جني ١٨١/٢ ، والمحتسب ٥/١ .

البطليوسي[1] من قول الشاعر :

ما ترى الدهر قد أباد معدا وأباد القرون من عهد عاد

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلى الله عليه وسلم : (يا أبا ذر عيرته بأمه) أراد أعيرته .

ثم نجئ الى ماذكره من (لحنات) فيقول : استعمال سداس وأكثرهم يأباه .

يقول السيوطي في الهمع ٨٣/١ : ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فعال ومفعل، المسموع منها : أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع ، وخماسي ومخمس وعشار ومعشر .. قال تعالى (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع)[2] .

وقال الشاعر :

ولقد قتلتهم ثناء وموحدا وتركت مرة مثل أمس المدبر[3]

وقال :

ترى النعرات الزرق تحت لبانه أحاد ومثنى أضعفتها صواهله[4]

وقال :

هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم وللآكلين التمر مخمس مخمسا[5]

وقال :

---

(١) قال محقق شواهد التوضيح لم ألف عليه في شيء من كتب الشواهد ، وهو لاذكر له في معجم الشواهد لعبدالسلام هارون ، وقال حنا حداد في معجمه لاذكر له إلا في شواهد التوضيح ، ولم ينسب لأحد .

(٢) فاطر ١ .

(٣) لصخر بن عمر بن الشريد السلمي .

(٤) لتميم بن أبي بن مقبل ، ديوانه ٢٥٢ .

(٥) لم ينسب لأحد ، راجع معجم هارون ، ومعجم حداد .

فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا [١]

واختلف هل يقاس عليها : سداس ـ مسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب :

أحدهما : لا وعليه البصريون ، لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب .

والثاني : نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريقة القياس عليه .

والثالث : يقاس على ماسمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته وماذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في التسهيل وذكر أبوحيان أن سداس ومابعده مسموع أيضا ، فقال في شرح التسهيل : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد الى عشرة . حكى أبوعمرو : موحد إلى معشر ، وحكى أبوحاتم في كتاب الإبل ويعقوب بن السكيت : أحاد الى عشار . قال [٢] ولاالتفات الى قول أبي عبيدة في المجاز [٣] : لانعلمهم قالوا فوق رباع ، فمن علم حجة على من لم يعلم .

ثم نقل السيوطي بعد ذلك مقطوعة تنسب لخلف الأحمر بنى فيها قائلها من أحاد الى عشار [٤] .

ويقول ابن مالك : وأجاز الكوفيون والزجاج أن يقال قياسا خماس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع وروى فيها عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر [٥] .

هذا عن (اللحنة) الأولى . أما الثانية فهي قوله : تصغير (ليلة) على ليبلة وإنما صغرتها العرب على (لييلية) على غير قياس .

---

(١) للكميت بن زيد الأسدى .

(٢) أي أبوحيان .

(٣) نص أبي عبيدة في المجاز ١١٦/١ : ولاتجاوز العرب رباع ، غير أن الكميت بن زيد الأسدى قال .. وذكر البيت الذى سبق أن ذكرناه .

(٤) الهمع ٨٣/١ ومابعدها والخزانة ١٧/١ ، والخصائص ١٨١/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣ ومابعدها ، وذكر هذا ايضا صاحب الشرح المنسوب للمصري، المعجز ٢١٦/١.

يقول سيبويه : ومما صغر على غير بناء مكبره المستعمل فى الكلام (إنسان) تقول : (انيسيان) .. كأنهم صغروا أنسيان فعلوا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها فى كلامهم ، وهم مما يغيرون الأكثر فى كلامهم عن نظائره ، وكما يجمع الشئ على غير بنائه المستعمل ومثل ذلك (ليلة) تقول : (لييلية) وقولهم فى (رجل) (رويجل) [1].

واضح من كلام سيبويه أنهم غيروا هذه الصيغ لكثرة الاستعمال ، لكن الصيغ الأخرى (الأصيلة) مستعملة كذلك فليس كل الناس يقولون فى تصغير رجل / رويجل ، وإنما يقولون : (رجيل)

وعن هذه النقطة (التصغير على غير قياس) يقول السيوطى : وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل ، كقولهم فى مغرب الشمس ، مغيربان .. وفى ليلة : لييلية .

كأنه تصغير مغربان وليلاة [2]

فهو بنص كلامه مهمل وإنما كثر فى كلامهم .

بل إن ابن هشام نفسه وصفه بأنه خارج عن القياس ، حيث يقول : وماجاء مخالفا لما شرحناه فخارج عن القياس مثاله فى التصغير تصغيرهم : (مغرب وعشاء) على مغيربان وعشيان ... و (ليلة) على لييلة [3] .

أما اللمحة الثالثة فهى استطالة الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجئ التصغير لتعظيم .

أولا لا شئ يعيب أن يتحدث المتنبى عن استطالة الليلة ، ثم يصغرها . فقد ذكر بعض الشراح وجها لهذا فقال : صغرها مع وصفه لها بالطول إشارة إلى أنها

---

(1) الكتاب ٤٨٦/٢ ، وراجع أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ٣٧٤.

(2) الهمع ٤٨/٦ .

(3) شرح التصريح ٢١٩/٢ ، وراجع شرح الشافية ٢٢٧/١ .

فى نفسها قصيرة ، وإن كانت عنده طويلة لطول سهره فيها[1] لكن العجب أن ابن هشام يقول عن التصغير للتعظيم : وبعضهم يثبته وكلمة (وبعضهم) هذه قد يفهم منها أنه رأى انفرد به واحد من النحاة ، ولم يتابعه عليه أحد ، أو أنه رأى ضعيف ، لاسند له من اللغة ، والأمر على غير هذا ، فقد أثبته الكوفيون ولهم عليه شواهد كثيرة من فصيح الكلام شعرا ونثرا [2] .

هذا أحد العلماء الكبار ، وهو ابن سيدة يقول : (ليلتنا) صغرها تصغير التعظيم ، كقول أوس :

فويق جبيل شاهق الرأس لم يكن ليبلغه حتى يكلَّ ويعملا [3]

فقال جبيل ، والجبل الذى هذه حاله ، ليس بجبيل ، إنما هو جبل ، وإنما وجه تصغير التعظيم أن الشئ قد يعظم فى نفوسهم حتى ينتهى الى الغاية فإذا انتهى إليها عكس الى ضده . لعدم الزيادة فى تلك الغاية ، وهذا مشهور من رأى القدماء الفلاسفة الحكماء ، وأن الشئ إذا انتهى انعكس الى ضده ولذلك جعل سيبويه الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهى نهاية التعدى بمنزلة الفعل الذى لايتعدى الى مفعول . قال . لأنه لما انتهى فلم يتعد صار بمنزلة مالايتعدى [4] وهذا منه ظريف جدا .. وصغر الليلة [5] على القياس [6] .

ويقول الأشمونى عن فوائد التصغير : وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود : كنيف ملئ علما [7] ، وقول بعض

---

(١) الشرح المنسوب للمعرى ٢١٧/١ .

(٢) راجع خزانه الأدب ١٥٩/٦ والإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ١٦٩/١ ، همع الهوامع ١٣٠/٦ والفتح على ابى الفتح ٣٨ وتفسير أبيات المعنى ٨٦ ...

(٣) ديوان أوس بن حجر .

(٤) راجع الكتاب ٤١/١ ومابعدها .

(٥) أى المتنبى فى هذا البيت .

(٦) شرح المشكل ٧٠ .

(٧) كنيف : بصيغة التصغير (فعيل) تصغير (كنف) بكسر الكاف وسكون النون ، وهو وعاء أداة الراعى ، أو وعاء أسقاط التاجر شبه به ابن مسعود رضى الله عنه بجامع حفظ كل لما فيه .

العرب : أنا جذيلها المحكك وعزيقها المرجب [١] وقول الشاعر :

وكل أناس سوف تدخل بينهم   دويهية تصفر منها الأنامل [٢]

ومع ذلك فقد ذكره كثير من نحاة البصريين [٣] هذا عما ارتآه ابن هشام من (لحنات) للمتنبي في هذا البيت وقدرددنا عليها .

أما الذي لا أفهمه فهو إدارته الحديث عن البيت مرة أخرى ونقله عن أسماء أبوطاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني [٤] ، أن صغار المفسرين والمعربين يقولون إن الواو نائبة عن أو ، في آيتي النساء [٥] وفاطر [٦] . وانتهازه من هذا باتهام المتنبي بالجهل .

أولا أنا لا أعرف من هو أبوطاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني ، ولا ذكر له في البغية للسيوطي ، وهو أجمع الكتب لتراجم النحاة واللغويين .

ورجعت إلى نزهة الألبا لأبي البركات فلم أجد فيه شيئا هو الأخر [٧] ورجعت إلى إنباه الرواة للقفطي فوجدت فيه ما يأتي : حمزه بن الحسين الأصفهاني

---

(١) تصغير (جذل) وهو العود الذي ينصب للإبل الجربى لتحتك به (والمحكك) بفتح الكاف الأولى مشددة ، هو الذي كثر الاحتكاك به ، أي يستشفى برأيه ، كما تستشفي الإبل الجربى بهذا الاحتكاك ، والتصغير في هذه الجمل للتعظيم ، لأن المقام للمدح كما رأينا .

(٢) الأشموني ١٥٧/٣ ، وراجع غير ماذكره ، الأمالي لابن الشجري ٣٦/١ ، ٢٥٧/٢ ، ٣٨٤ .

(٣) راجع مثلا كتاب الشعر للفارسي ٣٩١ ومابعدها ، وذكرها ابن جني في شرحه لهذا البيت ، يقول في الفتح والوهبي ٥٤ : وصغر الليلة لذلك تصغير التعظيم كما قال أوس : فويق جبيل ...البيت .

(٤) لم يترجم له محققا المثنى وكل ما قالاه : كنيته في كتب التراجم : (أبوعبدالله) اتصل بعضد الدولة البويهي وكان واسع العلم في كل فن ت ٣٦٠ هـ ولم يذكرا مرجعا لهذا الكلام .

(٥) قوله تعالى (فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) .

(٦) قوله تعالى (الحمد فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) .

(٧) وجدته يذكر في ص ٣٨٩ علما ، ابو طاهر الأصبهاني لكن اسمه عنده : ابوطاهر اسماعيل بن محمد الزناتي الاصفهاني ت ٥٣٣ هـ وأظن أن هذا غير ذلك .

الفاضل الكامل المصنف المطلع كان عالما في كل فن .. وله كتاب الموزانة بين العربي والعجمي وله كتاب تاريخ أصبهان ولم يذكر رسالته في الإعراب التي ذكرها ابن هشام .

كما رجعت الى الفهرست لابن النديم فوجدت شيئا كهذا وذكر كتبا أخرى ليس منها ماذكره ابن هشام [١] .

ولا أعلم إن كان هو أولا [٢] .

ولكن رغم جلهنا بصاحب الشخصية التي ذكرها ابن هشام يبقى التساؤل ما العلاقة بين حديثه عن (الواو) و (أو) وبيت المتنبى ؟ .. ثم من هم صغار المفسرين والمعربين الذين ذهبوا الى هذا ؟ ... لقد رجعت الى البحر المحيط ـ رغم أنه لايسوغ أن يكون أبو حيان من صغار المفسرين والمعربين ـ فوجدت أبا حيان يقول لاتكون (أو) هنا مكان الواو ، وذكر أدلة كثيرة على ذلك [٣] .، وأشار اليها أيضا في النهر [٤] .

كما رجعت إلى إعراب القرآن الكريم للنحاس ، في آية (النساء) وآية (فاطر) [٥] فوجدته لم يتعرض لشئ من هذا .

وكذلك لم يتعرض لها أبوالبركات في البيان في غريب إعراب القرآن [٦] ولا الزمخشرى في الكشاف [٧] .

ولم يذكر الجمل ـ وهو متأخر كثير النقل عن السابقين ـ في حاشيته على الجلالين أي شئ عن هذا [٨] .

---

(١) ٣٧٠/١ .

(٢) الفهرست ١٢٠ واسمه عنده أبوعلي الحسن بن عبدالله الأصفهاني ..

(٣) رجعت للأعلام ٢٧٧/٢ ومعجم المؤلفين ٧٩/٢ ، ولم يذكرا أيضا رسالة الأعراب .

(٤) البحر المحيط ١٦٣/٣ .

(٥) ٣٩٣/١ .

(٦) ٦٨٣/٢ .

(٧) ٢٨٥/٢ .

(٨) ٣٤٧/١ ، ٤٥٤/٢ .

والأمر كذلك بالنسبة لمعاني القرآن للأخفش [١] .

وفضلا عن هذا كله فإن ابن هشام (استفاد) [٢] في ذكر هذه (اللحنات) من الحريري في درة الغواص دون إشارة إليه .

يقول في الدرة : وقد عيب على أبي الطيب قوله :

أحاد أم سداس في أحاد لييلتنا المنوطة بالتناد

ونسب إليه أنه وهم في أربعة مواضع في هذا البيت :

أحدها أنه أقام أحاد مقام واحدة ، وسداس مقام ست ، لأنه أراد أليلتنا هذه واحدة ؟ أم واحدة في ست ؟ ...

والموضع الثاني : أنه عدل بلفظة ست إلى سداس ، وهو مردود عند أكثر أهل اللغة .

والموضع الثالث : أنه صغر (ليلة) على (لييلة) ، والمسموع في تصغيرها (لييلية) .

والرابع أنه ناقض كلامه ، لأنه كنى بتصغير الليلة عن قصرها ثم عقب تصغيرها بأن وصفها بالامتداد الى التناد [٣] .

وأظن أن كلام ابن هشام قد خرج من كيسه كما يقولون .. هذه مناقشتي لابن هشام في هذا البيت ، وفي النهاية أحب أن أعرض ماذكره البغدادي في شرح أبيات المغني تعليقا عليه فقد استدرك عليه أشياء هو الآخر ، ونبه على أخذه بعض القضايا من السابقين دون إشارة إليهم [٤] .

يقول عبدالقادر عن قول ابن هشام : إذ شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد

---

(١) ٤٣٢/١ وأخرنا هذا الكتاب في الذكر والترتيب لقلة ما يذكره من أعراب .

(٢) أقول استفاد ولا أقول نقل أو سرق ..

(٣) درة الغواص ٢٠٢ .

(٤) شرح أبيات المغني ٢٧٠/١ .

الأمرين بقول : هذا كلام ابن الحاجب في أماليه أخذه المصنف ، وقد أجاز سيبويه خلاف ذلك قال في الكتاب بعد أن مثل بقوله : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيداً لقيت أم بشرا .. واعلم أنك اذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لاتسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لاتدرى أيهما فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أى الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، فصار الذى لاتسأل عنه بينهما . ولو قلت : ألقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، أو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان كذلك [1].

ثم ناقشه فيما أخذه على المتنبي من (لحنات) في اللحنة الأولى وهي قوله : استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست فقال : أما أحاد فقد قال ابن برى فيما كتبه على درة الغواص إنه قد ورد في كلام العرب بمعنى واحد ، كقوله :

منت لك أن تلاقينا المنايا أحاد أحاد في الشهر الحلال

وأما سداس بمعنى ست فقد حكى صاحب القاموس : ازار سديس وسداس طوله ست أذرع فلولا أن سداس ثابت في كلامهم مانسبوا إليه وإن كان استعماله قليلا [2] .

ثم قال البغدادى عن قول ابن هشام : وقد اشتمل هذا البيت على لحنات .. أخذ هذا من درة الغواص للحريرى ...

هذا ماقاله البغدادى وسبق أن قلته في مقدمة هذه الدراسة ومعلوم أن الحريرى توفي ٥١٦ هـ ، ولكن ستعجب معي حين تعلم أننى عثرت على هذا الكلام بنصه عند عالمين ، أحدهما ت ٣٦٦ هـ أى قبل الحريرى بقرن ونصف من الزمن وهو القاضى على بن عبدالعزيز الجرجانى في كتابه الوساطة ، والأخر ت٤١٢ هـ وهو القزاز أى قبل الحريرى بقرن كامل ... أما الجرجانى فلا ذكر له

---

(١) راجع الكتاب ١٦٩/٣ ومابعدها .

(٢) شرح أبيات المغنى ٢٧٢/١ .

فى كتاب المغنى كله [1] وكذلك القزاز ، حتى نعلم عمن نقل ابن هشام .

يقول الجرجانى عن البيت : تعرض فيه لوجوه من الطعن منها قله : سداس ، وقد زعموا أنها غير مروية عن العرب ، و ... ومنها أنه أقام أحادا وسداسا مقام واحد وستة والعرب إنما عدلوا عن واحد واحد واثنين اثنين ... ومنها أنه صغر الليلة ثم وصفها بالطول ... [2] .

ويقول القزاز بعد أن ذكر البيت : قالوا : غلط فى هذا البيت من وجوه : أنه صرف أحاد والعرب لاتعربه وإنما تجعله مبنيا .. وقال سداس والعرب لم تجاوز فى العدد إلى رباع ، وقال : (لييلتنا) والعرب إذا صغرت (ليلة) قالت (لييلية) فحذف هذا الياء من آخره [3] .

(١) اعتمادا على (الفهرس) الذى صنعه محققا المغنى .

(٢) الوساطة ٩٨ ومابعدها .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٦ ومابعدها

يتحدث ابن هشام عن (أى) وأنواعها ، فهى تكون شرطا واستفهاما واسم موصول وصلة لنداء مافيه (ل) كما تكون نعتا أو حالا :

أى يوم سررتنى بوصال لم ترعنى ثلاثة بصدود

ليست أى فيه موصولة ، لأن الموصولة لاتضاف إلا إلى المعرفة . قال أبوعلى فى التذكرة فى قوله :

أرأيت أى سوالف وخدود برزت لنا بين اللوى فزرود

لاتكون أى فيه موصولة ، لإضافتها إلى نكرة ، انتهى

ولاشرطية [١] لأن المعنى حينئذ : إن سررتنى يوما بوصالك أمنتنى ثلاثة أيام من صدودك . وهذه عكس المعنى المراد ، وإنما هى للاستفهام الذى يراد به النفى ، كقولك لمن ادعى أنه أكرمك : أى يوم أكرمتنى المعنى ما سررتنى يوما بوصالك إلا روعتنى ثلاثة بصدودك . والجملة الأولى مستأنفة قدم ظرفها ، لأن له الصدر ، والثانية إما فى موضع جر صفة (لوصال) على حذف العائد ، أى : لم ترعنى بعده كما حذف من قوله تعالى : (واتقوا يوما لاتجزى نفس) [٢] الآية .. أو نصب حالا من فاعل سررتنى أو مفعولة ، والمعنى : أى يوما سررتنى غير رائع لى أو غير مروع منك وهى حال مقدرة ، مثلها فى (طبتم فادخلوها خالدين) [٣] أولا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل فى (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله) [٤] وكذا فى بقية الآية وفيه بعد ، والمحققون على أن الجمل مستأنفة بتقدير : فما قالوا له ؟ فما قال لهم .

---

(١) أى فى بيت المتنبى .

(٢) البقرة ٤٨ .

(٣) الزمر ٧٣ .

(٤) البقرة ٦٧ .

ومن روى (ثلاثة) بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتنى لخلو (ترعنى) من ضمير ذى الحال [(١)] .

هذا ما قاله ابن هشام عن البيت ، فإذا ماذهبنا إلي الشرح المنسوب للعكبرى وجدناه يقول : أى : نصب وهو استفهام خرج مخرج النفى ، كما تقول لمن يدعى أنه أكرمك : أى يوم أكرمتنى قط كما قال الهذلى :

اذهب فأي فتى فى الناس أحرزه　　من حتفه ظلم دعج ولاجبل

ولايجوز أن تكون (أى) شرطية تتعلق الجملة بالجملة تعلق الجزاء بالشرط ، وإذا حملته على الشرط كان ذلك مناقضا للمعنى الذى أراده فكأنه يقول : إن سررتنى يوما بوصالك فقد أمنتنى ثلاثة أيام من صدودك وهذا عكس مراده. [(٢)] .

وجدنا الكلام قريبا مما قال ابن هشام عدا خلوه من التفاصيل الإعرابية التى ذكرها .

فرجعت إلي الأمالى الشجرية فوجدت أن الاثنين (ابن هشام والمنسوب للعكبرى) ينقلان عنه حذوك النعل بالنعل كما يقولون . هذا فضلا عن أن ابن الشجرى شرح البيت بإفاضة . وذكر الأوجه الإعرابية الجائزة وعلل لها واستشهد لكل ما قال [(٣)] .

والذى يؤكد أنهما نقلا عنه ، ـ ولم ينقل الجميع عن مصدر رابع لا أعرفه ـ أن ابن الشجرى ذكر قبل شرح البيت والتعليق عليه أن شراح المتنبى غفلوا عن التعليق على هذا البيت أو أهملوا التعرض له .

فهو يقول : وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسروه فأنبه على معنى أو إعراب أغفلوه وهذا البيت لبعده من التكلف ، وخلوه من التعسف أهملوا تأمله فخفى عنهم مافيه .

---

(١) المغنى ١١٠ وكرر ابن هشام الحديث عنها بنصه تقريبا فى ٦٦٨ .

(٢) ٢١٩/١ .

(٣) وقد أشار البغدادى الى أن ابن هاشم ينقل عن ابن الشجرى فى هذا البيت . راجع شرح أبيات المغنى ١٥٥/٢ .

والذي يتوجه فيه من السؤال أن يقال : ما وجه تعلق عجزه بصدره ، وهل للجملة الأخيرة موضع من الإعراب ؟ ..

وهل يجوز أن تكون (أى) فيه شرطية ؟ ..

والجواب أنه لايصح حمل (أى) على معنى الشرط ، لأن في ذلك مناقضة للمعنى الذى أراده الشاعر ، فكأنه قال : إن سررتني يوما بوصالك أمنتني ثلاثة أيام من صدودك ، وهذا عكس مراده . وانما (أى) ستفهام خرج مخرج النفى ، كقولك لمن يدعى أنه أكرمك : أى يوم أكرمتنى ؟ تريد ما أكرمتنى قط . قال الهذلى :

فاذهب فأى فتى فى الناس أحرزه ... من حتفه ظلم دعج ولاجبل [1]

ذهب بأى مذهب النفى . فأدخل مع لاحرف العطف ، كما تقول : ماقام زيد ولاعمرو ، فمعنى البيت : ماسررتنى يوما بوصالك الا رعتنى ثلاثة أيام بصدودك ....

ثم يتحدث عن العلاقة بين الجملتين ومدى تعلق الثانية منهما بالأولى ، فيقول : والعلاقة بينهما تصبح من ثلاثة أوجه : أحدها أن تجرى الجملة وصفا لوصال [2] فتحكم على رضعها بالجر ، والعائد منها إلى الموصوف مقدر ، وقد ذكرت أن العرب قد حذفت عائد الصفة حذفا يقارب حذف عائد الصلة ، كحذف الهاء فى قوله :

وماشىء حميت بمستباح [3]

وفى قول الله تعالى (واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئا) [4] أراد لاتجزى فيه ، كما قال (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) [5] ....

---

(١) المتنخل الهذلى ، شرح أشعار الهذليين ١٢٨٣/٣ .

(٢) هذا هو الرأى الثانى عند ابن هشام .

(٣) لجرير وصدره : أبحت حمى تهامة بعد نجد .
راجع ديوانه ٩٩ بشرح الصاوى .

(٤) بهذه الآية استدل ابن هشام أيضا .

(٥) البقرة ٢٨١ .

والوجه الثاني : أنك تقدر بالجملة العطف وتضمر العاطف فكأنك قلت : أي يوم سررتني بوصالك فلم ترعني ثلاثة بصدود ، والعرب تضمر الفاء والواو العاطفتين، فمما جاء فيه إضمار الفاء قوله سبحانه (وإذا قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين) فأضمر الفاء في (قالوا) لتمام كلام موسى عليه السلام ، ثم أضمر الفاء في (قال) لتمام كلام قومه ، وهذا كثير في القرآن [١] .

. . . .

ومما أضمرت فيه الواو قول الحطيئة :

إن أمر أرهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا [٢]

أراد : ومنزله برمل يبرين ....

والثالث : أن تجعل الجملة حالا من التاء في سررتني والعائد على التاء من حالها هو الضمير المستتر في (ترعني) فأنك قلت : أي يوم سررتني غير رائع لي ، وهذه حال مقدرة ، كقولك : مررت برجل [٣] معه صقر صائدا به غدا .. ومثله في التنزيل (طبتم فادخلوها خالدين) ..

ومن روى (لم ترعني ثلاثة) برفع (ثلاثة) على إسناد الفعل إليها كانت العلاقة بين الجملتين بتقدير الوصف أو العطف ، بطل أن تكون الجملة حالا لخلو (ترعني) من ضمير يعود على ذي الحال . [٤] بقي أن نسأل ابن هشام : لم رفض أن تكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى بحرف عطف محذوف ؟ .. فهذا هو الذي لم يقل به ابن الشجري إنه لم يعلق على الإعرابين الأخرين كونها صفة أو حال ، إنما رفض هذه فقط ، دون أن يعلل لهذا الرفض بشئ سوى هذه العبارة الغامضة : (فيه بعد) ..

---

(١) ممن قال بهذا (حذف الفاء في هذه الآية) الفراء ، في كتابه معاني القرآن ١/٤٤ .

(٢) ديوانه ١٤ .

(٣) هذه هي الثانية عند ابن هشام بشواهدها وبحالها المقدرة ، كل الفرق بينهما أن ابن هشام جعل صاحب الحال الفاعل أو المفعول في حين جعله ابن الشجري الفاعل فقط .

(٤) وهذه الرواية أيضا (الرفع) انتهى بها هاشم تحليله للبيت كما فعل ابن الشجري ...

لكنه لم يفسر لنا أى بعد هذا ؟ .. أمن جهة الصناعة ، أم من جهة المعنى؟..

أنا لا أرى فيه بعدا والمعنى مستقيم عليه وعلى حد قول الفراء وهو فى القرآن كثير ، وهو كذلك فى الشعر .

يقول فى معانى القرآن [١] تعليقا على قوله تعالى (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم ...) الآية .

وهذا فى القرآن كثير بغير الفاء ، وذلك لأنه جواب .

يستغنى أوله عن آخره بالوقفه عليه ، فيقال : ماذا قال لك ؟ .. فيقول القائل: قال كذا وكذا فكأن حسن السكوت يجوز به طرح الفاء .

وأنشدنى بعض العرب [٢] .

لما رأيت نبطا أنصارا

شمرت عن ركبتى الازارا

كنت لها من النصارى جارا

وهو نفسه ـ ابن هشام ـ قد ذكر بابا فى المغنى عنوانه حذف حرف العطف ومما استشهد عليه به قول الحطيئة :

إن امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا [٣]

---

(١) ٤٤/١ .

(٢) مجهولة القائل . فلم تنسب فى الأمالى الشجرية ، ولا فى معانى القرآن للفراء ، وهى كذلك فى معجم شواهد العربية .

(٣) المغنى ٨٣١ .

يتحدث ابن هاشم عن (إذ) وأنواعها ومعانيها ، ومجيئها ظرفا للزمان الماضى أو الزمان المستقبل ، وهذا لايثبته لها الجمهور ، كما يتحدث عن مجيئها للتعليل والمفاجأة وأنها لازمة الإضافة للجمل .

أمن ازديارك فى الدجى الرقباء إذ حيث كنت من الظلام ضياء

أضيفت إذ إلى الجملة الاسمية ، فاحتملت الظرفية والتعليلية ، أمن فعل ماض .. الزيارة أبلغ من الزيادة ، وفى متعلقة به لا بأمن ، لأن المعنى أنهم أمنوا دائما أن تزورى فى الدجى .

وإذ : إما تعليل أو ظرف مبدل من محل فى الدجى ، وضياء : مبتدأ خبره (حيث) وابتدئ بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ، ولأنها موصوفة فى المعنى ، لأن من الظلام صفة لها فى الأصل ، فلما قدمت عليها صارت حالا منها .

و (من) للبدل وهى متعلقة بمحذوف . وكان) تامة ، وهى وفاعلها خفض بإضافة حيث ، والمعنى : إذا الضياء حاصل فى كل موضوع حصلت فيه بدلا من الظلام . (١)

هذا إعراب ابن هشام للبيت ، لكن اللافت للنظر فيه قوله عن المبتدأ (ضياء) وهو نكرة ، إن المسوغ لها تقدم خبرها عليها ظرفا وهذا لانقاش فيه ، وهو كاف فى هذا ، ولكنه قال بعد ذلك : ولأنها موصوفة فى المعنى ، لأن من الظلام صفة لها فى الأصل فلما قدمت عليها صارت حالا منها .

طالما أصبحت حالا فهل تظل مسوغا ؟ ...

حين تقول : فى المسجد جالسا عابد ، يكون الجار والمجرور خبرا مقدما ، وعابد مبتدأ موخرا ، وهو نكرة ، وسوغ الابتداء بها تقدم خبرها عليها ، وجالسا حال ، لو تأخرت عن صاحبها (عابد) لصارت صفة لها ، لكنها تقدمت فأعربت حالا .

---

(١) المغنى ١١٩ .

فهل يجوز مع ذلك أن نعدها مسوغا للابتداء بالنكرة ؟ .. هى مسوغ نعم لكن لشئ آخر ، وهو ورود صاحب الحال نكرة [1] .

وقال الواحدى [2] ضياء ابتداء والخبر محذوف ، تقديره ، ضياء هناك ، وهذا غريب وإذا كان الخبر محذوفا فأين مسوغ الابتداء بالنكرة ؟ ....

(١) وبعد كل ذلك وجدت البغدادى فى أبيات المغنى ٢٠٤/٢ ينقل شرح هذا البيت جميعه من أمالى ابن الحاجب .

(٢) العكبرى ١٢/١ ، ولم يتحدث ابن جنى عن إعراب هذا البيت .

يتحدث ابن هشام عن (الباء) ومعانيها ، فيذكر لها أربعة عشر معنى بشواهدها ومن هذه المعاني التوكيد وهي الزائدة ، ويذكر انها تزاد في الفاعل وفي المفعول والمبتدأ والخبر والحال وغيرها . وزيادتها في الفاعل واجبة وجائزة وضرورة.

ولاتزداد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ أو أغنى ، ولا التي بمعنى وقى، والأولى متعدية لواحد ، كقوله :

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل [1]

والثانية متعدية لاثنين ، كقوله تعالى (وكفى الله المؤمنين القتال) [2] ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال

كفى ثعلا فخرا بأنك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

ولم أر من انتقد عليه ذلك ، فهذا أما لسهو عن شرط الزيادة ، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء . وثعل رهط الممدوح وهم بطن من طيء ، وصرفه للضرورة .

إذ فيه العلمية والعدل كعمر ، ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر، وأهل صفة له بمعنى مستحق ، واللام متعلقة بأهل ، وجوز ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره ، أي يفتخر بك ، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بأهل ، والثاني : كونه معطوفا على فاعل كفى أي: أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه والثالث أن نجره بعد أن ترفع فخرا على تقدير كونه فاعل كفى ، والباء متعلقة بفخر ، لا زائدة ، وحينئذ نجر الدهر بالعطف وتقدر أهلا خبرا لهو محذوفا .

وزعم المعري أن الصواب نصب (دهر) بالعطف على (ثعل) ، أي : وكفى دهرا هو أهل لأن أمسيت من أهل أنه أهل لكونك من أهله ، ولايخفى ما فيه من

---

(١) مجهول ، راجع معجم الشواهد .

(٢) الأحزاب ٥٢ .

التعسف ، وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم وهو (ثمل) والفاعل المتأخر وهو (أنك متهم) منصوبا ومرفوعا ، وهما دهرا وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها ، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى .

وزعم الربعي أن النصب بالعطف على اسم إن وأن أهل عطف على خبرها، ولامعنى للبيت على تقديره [1] .

هذا هو تحليل ابن هشام للبيت ، وهذا هو إعرابه له ، ولنا عليه جملة من الملاحظات ، وبعض من المناقشة لما ذهب اليه .

أول ما نقف عنده حديثه عن زيادة الباء . لقد ادعى ان الباء تزاد في فاعل (كفى) اللازمة فقط ، أما إن كانت متعدية لواحد أو اثنين فإن الباء لاتزاد في فعلهما ، ومن ثم نعى على شراح المتنبي أنهم ـ جميعا ـ لم يأخذوا عليه هذا ولم يذكروه .

وهذا الذي ذكره من التفريق بين كفى لازمة ومتعدية في زيادة الباء في فاعلها لم أره لغيره من النحاة .

لقد رجعت إلى كثير من كتب النحو والمعاني وإعراب القرآن لأناس قبل ابن هشام ومعاصرين له ، ومتأخرين عنه ، فلم أجد عند أحد منهم شيئا من هذا ، كلهم يتحدثون عن الباء الزائدة وأن زيادتها غالبة في فاعل (كفى) وواجبة في فاعل (أفعل) في التعجب وضرورة في كذا وكذا ... لكنهم لم يفرقوا في (كفى) بين كونها لازمة أو متعدية . أول من رجعت إليه سيبويه في الكتاب ، وقد تحدث عن زيادة الباء في أكثر من موضع [2] من كتابه ، لكنه لم يذكر هذه التفرقة وسأذكر موضعا واحدا من كلامه ، وأحيل على الباقي .

يقول : وإذا قلت : مررت بزيد وعمرا مررت به ، نصبت وكان الوجه لأنك

---

(١) المغني ١٤٥ .

(٢) الكتاب ٣٨/١ ، ٤١ ، ٦٦ ، ٩٢ ، ٢٦/٢ ، ١٧٥ ، ٢٩٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٥/٤ .

بدأت بالفعل ، ولم تبتدئ اسما تبنيه عليه ، ولكنك قلت : فعلت ، ثم بنيت عليه المفعول ، وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الاضافة ، فكأنك قلت مررت زيدا .. ونحو ذاك قولك : خشنت بصدره فالصدر في موضع نصب وقد عملت الباء و (كفى بالله شهيدا بيني وبينكم) [1] إنما هي كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء عملت [2] .

والأمر كذلك بالنسبة لابن جني في سر الصناعة [3] .

أما الفارسي في كتابه (الشعر) فقد تحدث عن زيادة الباء في الفاعل ومنه طبعا فاعل كفى - في أكثر من موضع من كتابه ، ومع ذلك لم يذكر شيئا عن هذه التفرقة [4] .

والأمر كذلك بالنسبة لابن مالك في شرحه للتسهيل ١٥٣/٣ والسيوطي في الهمع ٢٥٦/٢ .

أما ابن يعيش في شرحه للمفصل فقد تحدث عن زيادة الباء في أكثر من موضع في كتابه [5] .

ولم يذكر المرادي في الجنى الداني [6] ولا المالقي في رصف المباني [7] شيئا عن ذلك . كما لم يذكره ابن الشجري في الأمالي ٣٠٩/١ برغم أنه شرح البيت وأعربه ولم يذكر صاحب شرح الديوان المنسوب للعكبري [8] شيئا من ذلك ولأن الشواهد فيها آيات قرآنية ، فقد رجعت إلى إعراب القرآن للنحاس [9] وإلى البحر

---

(١) الاسراء ٩٦ .

(٢) الكتاب ٩٢/١ .

(٣) ١٣٥/١ .

(٤) كتاب الشعر ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٥٢١ وتحدث عن زيادتها في المفعول ٤٦٧ .

(٥) ١١٥/٢ ، ١٤٧/٧ ، ٢٣/٨ ، ٢٤ ، ١٣٨ ، ١٠٥/١٠ .

(٦) ١٤٩ .

(٧) ٢٢٦ .

(٨) ١٩٠/٣ .

(٩) ٤٣٧/١ .

المحيط لأبي حيان أيضا [1] .

فهل هذا شئ سبق به ابن هشام وأن أحدا قبله لم يلتفت إليه كما قال أو أن هناك من ذكره ولم استطع الاهتداء اليه ؟ ...

كما رجعت إلى كتاب ضرائر الشعر لابن عصفور ، وهو من أجمع كتب الضرائر ، باعتبار زيادة الباء ضرورة ـ فوجدته يقول (وبالجملة لاتنقاس زياد الباد في سعة الكلام إلا في خبر وما خبر ليس. وفاعل كفى ومفعوله ، وفاعل أفعل بمعنى ما أفعله ، نحو قولك : مازيد بقائم ، وليس عمرو بذاهب و (كفى بالله شهيدا) ، وكفى بنا حبك وأحسن بزيد [2] .

هذا ما كتبته في أول الأمر ، ثم وقع في يدى بآخرة كتاب (حاشية على شرح بانت سعاد) للبغدادي ، فوجدته تعرض لهذه القضية ونقد ابن هشام على كلامه هذا ، وأنه مخالف لكلام السلف من النحاة يقول البغدادي : وجعل الشارح (كفى) ثلاثة أقسام لاسلف له فيه ، إنما هي قسمان :

أحدهما متعد لواحد ، وهي التي يزاد في فاعلها الباء كما فهم من كلام ابن جني في بيت (كفى بنا فضلا) والآخر يتعدى إلى مفعولين وهذه لاتزاد الباء فاعلها ، وقد صرح بهذا ابن الشجرى في أماليه قال في إعراب بيت المتنبي كفى ثعلا .. وزعم الشارح أن مافي بيت المتنبي لم يتنبه له أحد قال : ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدى لواحد ولم أر من انتقد عليه .. ولا يخفى أن زيادتها موافقة لشرطهم ، وماذهب إليه مخالف لكلام الناس ، وفي مقرب ابن عصفور مايشعر بتعديتها ، قال : إن الباء تزاد في فاعل كفى ومفعولها. وقال السمين في إعرابه عند قوله تعالى (أو لم يكف بربك أنه على كل شئ شهيد) [3] فيه وجهان :

---

(1) ٣٠٢/٣ ، ٤٠٢/٥ .

(2) ضرائر الشعر ٦٤ ، ونقل البغدادي في الخزانة هذا النص ٥٢٥/٩ .

(3) فصلت ٥٣ .

أحدهما أن الباء مزيدة في الفاعل وهذا هو الراجح والمفعول محذوف أي : أولم يكفك ربك .. "[1] .

وثاني مانقف عنده في هذا البيت مع ابن هشام هو موقفه من المعربين لهذا البيت ، وأول من ذكرهم ابن جني لكنه لم يذكر رأيه كاملا ولم يعلق عليه برفض أو قبول .

فهو يقول : ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر ، وأهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة بأهل .

أما رأى ابن جني كاملا على رواية الرفع فهو أنه قال : ارتفع (أهل) لأنه وصف (لدهر) وارتفع (دهر) بفعل مضمر دل عليه أول الكلام ، فكأنه قال وليفخر دهر أهل لأن أمسيت من أهل لايتجه رفعه إلا على هذا لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر وليس في قوة إضمار الفعل هاهنا وإنما احتاج إلى رفع دهر لأن أهل صفة له والقافية مرفوعة فأوجبت الحال رفع دهر[2] وهذا الإعراب لاغبار عليه ، على الأقل عندي[3] ، لكن لم لم يعلق ابن هشام على قوله لايتجه رفعه إلا على هذا .. كأنه ليس هناك سبب لرفعه إلا كونه فاعلا لفعل محذوف ، فهناك سبب آخر لرفعه وهو كونه معطوفا على فاعل كفى كما ذكر ابن الشجري .. وهو وجه مقبول . وتقدير الكلام عليه كفى ثعلا فخر كونك منهم ، وكفاهم فخرا دهر أنت فيه ، والعادة جارية في الكلام والشعر بمدح زمان الممدوح[4] .

الأمر الثالث وقوفه صامتا أمام اعرابات ابن الشجري للبيت ، فكأنه قبلها ووافق عليها طالما أنه لم يعلق عليها والحقيقة أن الإعراب الأول والثاني كلاهما مقبول ، أما الثالث ففي النفس منه شئ ولنعد إليه عند ابن الشجري نفسه لننقله كاملا ،

---

(1) ٦٢١/١ ومابعدها .

(٢) الأمالي الشجرية ٣١٦/١ والفتح على أبي الفتح ٢٥٠ ، والفسر المخطوط ٤٥٦ ومابعدها والفتح الوهبي ١٢٦ .

(٣) نقده ابن فورجه وسأذكره بعد ذلك .

(٤) الأمالي لابن الشجري ٣١٢/١ .

فنراه يقول : ويتجه عندي في إعراب البيت بعد هذا وجه لم يذهب إليه من تقدم ، وهو أن ترفع (الفخر) بإسناد (كفى) إليه وتخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدية متعلقة بالفخر ، وتجر (الدهر) بالعطف على مجرور الباد وترفع (الأهل) بتقدير المبتدأ الذى تقدم ذكره فيصير اللفظ : كفى ثعلا فخر بكونك منهم وبدهر هو أهل لأن أمسيت من أهله [1] .

والقضية ليست في تعدد الأوجه الإعرابية الجائزة في الكلمة ، وكلمة (دهر) هذه صالحة لأكثر من إعراب ، تبعا لتعدد الروايات فيها ، وبسبب موقعها مما قبلها، ولكن الشيء الذي يجب أن نقف أمامه هو المعنى الذى أراده الشاعر .. وفي النفس شيء من هذا الإعراب الأخير بجر (الدهر) ..

وثالث المعربين للبيت أبوالعلاء [2] وأمامه لم يقف ابن هشام صامتا كما فعل مع ابن جنى وابن الشجرى ، وإنما علق على رأيه بقوله : (ولايخفى مافيه من التعسف) ، وبدأ الحديث عنه ب (زعم) .

وأنا لا أعرف لماذا رفض ابن هشام إعراب أبى العلاء ، ولا أين وجه التعسف فيه ، ولمَ بدأ الحديث عنه بزعم كأنه كذب في هذه الرواية مع أنها باعتراف شراح الديوان كلهم رواية الشاميين [3] يقول ابن فورجه في إعراب البيت على رواية النصب : هكذا رويته (دهرا) بنصب (دهر) .

معطوف على قوله (ثعلا) أى : وكفى دهرا ورفع (أهل) بخبر ابتداء محذوف كأنه قال : وكفى دهرا هو لأن أمسيت من أهله أهل فخرا ، وهذا كقوله [4] .

ليت لى مثل جد ذا الدهر في الأدهر ، أو رزقه من الأرزاق

أنت فيه وكان كل زمان يشتهى بعد ذاعلى الخلاق .

وحسن هذا المعنى والوضع ظاهر كما ترى [5] .

---

(1) السابق .

(2) وهو رأى ابن فورجه أيضا ولكن ابن هشام لم يشر إليه .

(3) راجع الأمالى ٢١١/١ والشرح المنسوب للمعرى ٢٢٨/١ ، والفتح على أبى الفتح ٢٥٠ .

(4) أى المتنبى .

(5) الفتح على أبى الفتح ٢٥١ .

لم ينقل رأى ابن جنى وتحليله للبيت . ويعلق عليه مقارنا بين إعرابه وإعراب ابن جنى فيقول : هذا كلامه واختياره ، وشتان إضمار مبتدأ يدل عليه الكلام ويشهد به الضمير ، وحذف فعل لا انسياق للفظ معه ، ولنتحاكم مع الشيخ ابى الفتح إلى إظهار الفعل الذى زعم أنه مضمر ، ثم ننظر كيف انسياق الكلام فى حكم الشعر ، فما أراك تستحسن أن تقول : كفى ثعلا فخرا بأنك منهم وليفخر دهر أهل لأن أمسيت من أهله [١] بل كفى ثعلا فخرا بأنك منهم ودهر هو لأن أمسيت من أهل أهل [٢] .

ولو خير فى هذين اللفظين الشيخ أبوالفتح لاختار هذا لاشك .

ومع أن ابن هشام لم يرفض رواية ابن جنى ولم يعلق عليها ، فإن ابن الشجرى قد نقدها . يقول : وأما قول أبى الفتح إنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه فقول من لم ينعم النظر ، رفع بأول لفظة فقد يجوز عطف (دهر) على فاعل كفى .. [٣] .

النقطة الأخيرة فى مناقشتنا لابن هشام فى هذا البيت هى نقله عن الربعى ، فهو يقول : وزعم الربعى أن النصب بالعطف على اسم إن وان (أهل) عطف على خبرها ، ولامعنى للبيت على تقديره .

هذا ماقاله ابن هشام عن الربعى .

والذى يقرأ هذا (النقل) يظن أن الربعى كان من القائلين برواية (النصب) ، وإن هذا رأيه على ذلك . وهذا الكلام غير صحيح فهو من الذين رووا الكلمة بالرفع ، لكنه يذكر رأيا فى إعراب رواية النصب يقول ابن الشجرى : وحمل الربعى نصب (دهر) على أنه معطوف على اسم إن وأهل خبر عنه ، أى : كفى ثعلا فخرا أنك منهم ، وأن دهرا لأن أمسيت من أهله ، وهذا القول بعيد من حصول الفائدة ، ثم قال : والرفع أجود على : وليفخر دهر وهو روايتى والنصب رواية شامية ذكرتها لتعرف [٤] .

---

(١) هذا على تقدير أبى الفتح فى رواية رفع (دهر)

(٢) هذا على تقدير أبى العلاء فى رواية نصب (دهر) وهو ماوصفه ابن هشام بالتعسف .

(٣) الأمالى ٣١٢/١ .

(٤) السابق ٣١١/١ .

وهذا البيت مرتبط بسابقة ، لأنه حديث عن الباء الزائدة ايضا .

يتحدث ابن هشام عن زيادة الباء في مفعول (كفى) فيقول : وقد زيدت في مفعول (كفى) المتعدية لواحد ، ومنه الحديث : (كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ماسمع) .

وقوله :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا   حب النبي محمد إيانا [١]

وقيـل : إنما هي في البيت زائدة في الفاعل ، (وحب) بدل اشتمال على المحل .

وقال المتنبي :

كفى بجسمي نحولا أنني رجل   لولا مخاطبتي إياك لم ترني [٢]

في هذا البيت لم يتعرض ابن هشام لتحليله وإعرابه كما فعل مع الأبيات السـابقة لكنه اكتفى بقوله : وقد زيدت مما يعني أن هذا قليل ، وهو بالفعل كذلك حتى إن ثعلب نقل في مجالسـه [٣] عن المازني انه شـاذ ، وانما تدخل البـاء في الفاعل فقط .

أما ابن الشـجري فقد قال إن زيادتها في فاعل كفى جائزة أما في مفعوله فقليل [٤] .

(١) تنسب إلى حسان وإلى كعب بن مالك وإلى عبدالله بن رواحة ، وراجع معجم هارون .
(٢) المغني ١٤٨ وراجع الجنى الداني ٥٢ و ٥٣ فستجد الكلام مطابقا بشواهده .
(٣) ٢٧٣/١ ، وراجع الخزانة ١٢١/٦ .
(٤) راجع الامالي ٢٢١/٣ ومابعدها ، وقد أفاض في ذكر اعراب هذا البيت ومايجوز فيه من أوجه ، ونقل اعرابه صاحب الشرح المنسوب للعكبري ١٨٩/٤ .

يتحدث ابن هشام عن (كل) وانها اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر ، وأنها ترد باعتبار ما قبله وما بعدها على صور متعددة ، وأن لفظها مفرد مذكر ، أما معناها فهي بحسب مانضاف إليه ، ثم يذكر مسألة تتعلق بها فيقول : قال البيانيون: إذا وقعت (كل) في حيز النفي كان النفي موجها إلى الشمول خاصة ، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولك : ماجاء القوم ... ، وقوله :

ماكل ما يتمنى المرء يدركه　　تجرى الرياح بما لاتشتهي السفن (١)

---

(١)المغنى ٢٦٥ ، والدسوقي على المغنى ١٢/١ م ولم يتعرض صاحب الشرح المنسوب للعكبري الى ما تعرض له ابن هشام وانما تحدث عن الأوجه النحوية الجائزة في اعراب كل - ٢٣٦/٤

يتحدث ابن هشام عن حرف الجر (اللام) فهى تكون مكسورة مع الظاهر، إلا مع المستغاث المباشر (ليا) فتكون مفتوحة، نحو (يالله) وأن قولنا: (يالك) و(يالى) يحتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به، وأن يكون مستغاثا من أجله، وقد أجازهما، ابن جنى فى قوله [1].

فيا شوق ما أبقى ويالى من النوى ويادمع ما أجرى وياقلب ما أصبى [2]

وأوجب ابن عصفور فى (يالى) أن تكون مستغاثا من أجله، لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير: (يا أدعولى) وذلك غير جائز فى غير باب: ظننت وفقدت وعدمت، وهذا لازم له لا لابن جنى [3] وذكره مرة أخرى وزاده توضيحا فى ذكر رأى ابن عصفور بقوله قال ابن عصفور: الصواب أنه مستغاث لأجله، لأن لام المستغاث متعلقة بأدعو، فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل، وهذا لايلزم ابن جنى، لأنه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم [4] وقال الأشمونى الصحيح أن (يالى) حيث وقع مستغاث له، وفاقا لابن عصفور وأن المستغاث به محذوف [5].

---

(١) الذى فى الفسر ١٦٣/١، فى التعليق على هذا البيت قوله: أراد ما أبقاك وما أجراك وما أصباك، تعجبا، ثم حذف الكاف المنصوبة وقوله (يالى) استغاثة، كما تقول: (يالله من جورك) كأنه استغاث بنفسه من الهوى.

(٢) العجب من محققى المغنى حيث قالا عن هذا البيت إنه مجهول ...

(٣) المغنى ٢٧٤.

(٤) السابق ٢٩٠.

(٥) الأشمونى ١٦٣/٣، وراجع الدسوقى على المغنى ٢٣١/١.

تحدث ابن هشام فى كتابه (المغنى) عن اللام ومعانيها ، وعملها وزيادتها وغير ذلك ، وفى أحد تنبهاته قال الظاهر (لها) من قول المتنبى

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت ، لكن فيه تعدى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك (ضربه زيد) وذلك ممتنع ، فينبغى أن يقدر صفة فى الأصل لسبلا ، فلما قدم عليه صار حالا منه كما أن قوله (الى أرواحنا) كذلك ، اذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا .

ولك فى (لها) وجه غريب وهو أن تقدره جمعا للهاه ، كحصاة وحصى ويكون (لها) فاعلا بـ (وجدت) ، والمنايا مضاف اليه ، ويكون إثبات اللهوات المنايا استعارة ، شبهت بشئ يبتلع الناس يكون أقام اللها مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم[1] .

ولاتعليق لى على كلام ابن هشام عن هذا البيت الا أننى شعرت بغرابة رأيه الأخير فى (لها) والذهاب الى أنها استعارة من لها جمع لهاه ، فهذه الاستعارة البعيدة أقرب الى مذهب أبى تمام منها بالمتنبى

ورجعت إلى ابن الشجرى فى الأمالى فوجدته يقول (لها) من الحشو الذى لافائدة فيه ، لأن المعنى غير مفتقر اليه ، فهو من الزيادات الموضوعة لإقامة الوزن، وقد حمل عدم الفائدة به بعض أدباء المغرب على أن جعله جمع لهاة على حد حصاة وحصى ، وأضافه الى المنايا وفرعه بإسناد (وجدت) إليه فاستعار للمنايا لهوات، على معنى أنها كشئ يبتلع الناس ، والمراد أفواه للمنايا ، ولكنه استعمل اللهافى موضع الأفواه لمجاورة الهاه للفم[2] .

---

(١) المغنى ٢٩٤

(٢) الأمالى ٢٥٣/١

التحليل يكاد يكون هو ، غير أنه نسبه لغيره ، بعض أدباء المغرب على حد قوله، أى واحد قبل ابن هشام بزمان حتى يذكره ابن الشجرى .

فرجعت إلى الشرح المنسوب للعكبرى فوجدته يقول : قال ابن القطاع (لها) هى الفاعلة ، والمنايا فى موضع خفض بالإضافة ، والمعنى وجدت لهوات المنايا ، فلها جمع لهاة ، وقال : قال لى شيخى محمد بن على التميمى قال لى أبوعلى ابن رشدين ، قلت للمتنبى عند قراءتى عليه أضمرت قبل الذكر قال ليس كذلك، وليس المنايا فاعلة ، وإنما هى فى موضع خفض [1] ، وقد وجدته بالفعل فى رسالة ابن القطاع شرح المشكل من شعر المتنبى [2] .

ومع هذا يقول ابن هشام : ولك فى (لها) وجه غريب ...

---

(١) الشرح المنسوب للعكبرى ١٦٣/٣ .

(٢) شرح المشكل من شعر المتنبى لابن القطاع ٢٤١ ـ مجلد المورد ٣ م ١٩٧٧/٦ .

يتحدث ابن هشام عن (لا) الثانية ، وأنواعها ، عاملة عمل إن أو عمل ليس فيقول عن بيت أبي الطيب :

قفا قليلا بها على فلا   أقل من نظـــرة أزودها

ويجوز رفع (أقل) على أن تكون عاملة عمل ليس [١] .

وقد ذكر الواحدى في شرحه على المتنبى هذين الوجهين ، كما أشار لهما ابن الشجرى فى الامالى .

(١) المغنى ٣١٣ .

(٢)المغنى راجع الأمالى ٥٢٩/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٢٧٥/٤ .

يتحدث ابن هشام عن (لا) النافية ، وأنواعها العاملة ليس ، لكنها تخالفها في أمور ، منها ، أنها لاتعمل إلا في النكرات ، خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا   سواها ولا عن حبها متراخيا

وعليه بنى المتنبي قوله :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى   فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا(١)

كلام ابن هشام هنا يشير الى أن ابن الشجري يجيز اعمالها في المعرفة وهذا الكلام غير صحيح ، فقد رجعت الى الأمالي ، فوجدته يقول : كتب الى رجل من أماثل كتاب العجم ، يسأل عن هذا البيت ، أصحيح إعرابه أم فاسد ، وذكر أنه لشاعر أصفهاني من أهل هذا العصر :

يزلل عصلا لابناهن هيبة   ضعافا ولا أطرافهن توابيا

رفع (بناهن) بلا ونصب (هية) بأنه خبرها ، وإنما فعل ذلك لينصب القافية ، لأنه لما أعمل (لا) الأولى هذا العمل ، أعمل (لا) الثانية عمل الأولى ، ولحنه في ذلك نحوي من أهل أصفهان لأنه جعل اسم لا معرفة ، وقال : إن من شبة لابليس من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة .

فأجبت عن هذا بأني وجدت قوما من النحويين معتمدين على أن (لا) المشبهة بليس إنما ترفع النكرات خاصة . كقولك : لارجل حاضرا ، ولم يجيزوا لا الرجل حاضرا ، كما يقال ليس الرجل حاضرا ، وعللوا هذا بأن (لا) ضعيفة في باب العمل ، لأنها انما تعمل بحكم الشبه لابحكم الأصل في العمل ، والنكرة ضعيفة جدا فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات .. فلما كانت (لا) أضعف العاملين ، والنكرة أضعف المعمولين خصوا الأضعف بالأضعف(٢) .

---

(١) المغني ٣١٦ والتصريح ١٩٩/١ ، والهمع ١٢٠/٢ ، والجنى الداني ٢٩٣ ، والمعجز المنسوب للمعري ٢/٥ .

(٢) واضح من هذا النص ، أن ابن الشجري يوافق النحاة في أن (لا) تعمل في النكرة ، ولم يجز اعمالها في معرفة ، وأن الذي أجاز هذا إن كان هناك من أجاز - فهو ابن جني كما يظهر من بقية النص .

وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين إعمال (لا) في المعرفة في قوله:

إذا الجود ولم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ولكنه قال بعد إيراد البيت : شبه (لا) بليس فنصب بها الخبر .

وأقول إن مجيء مرفوع (لا) مذكورا في الشعر القديم هو الاعرف . وروى بيت للنابغة الجعدي فيه مرفوع (لا) معرفة وهو .. وذكر البيت [1] وأظن أن المسألة أصبحت واضحة الآن ، فإن ابن الشجرى لم يجز مجيء اسم لا ، العاملة عمل ليس معرفة .

ولذلك كان السيوطي دقيقا جدا حينما نسب هذه (الإجازة) إلى ابن جني فقال عن شرط تنكير اسمها ، ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط فأجازوا إعمالها في المعارف [2] .

وكذلك فعل ابن قاسم في الجنى الداني ، حيث يقول : أجاز ابن جني إعمال (لا) عمل ليس في المعرفة ووافقه ابن مالك وذكره ابن الشجرى في قول النابغة الجعدي : وحلت ... وذكر البيت [3] . أرأيت : وذكره ابن الشجرى ... ذكره فقط ..

أما ابن مالك فقد قال في شرح التسهيل : وشذا إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي ، البيت .. وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال .. البيت والقياس على هذا سائغ عندي [4] .

واضح أنه لم يسند الإجازة لأحد ، ووافق على إعمالها في معرفة والعجيب أن ابن هشام اختلف كلامه في هذه القضية باختلاف كتبه

---

(1) الأمالي ٣٣١/١ .
(2) الهمع ١٢٠/٢ ، وقال بذلك أيضا الشنقيطي في الدرر اللوامع ٩٨/١
(3) الجنى الداني ٢٩٣ .
(4) شرح التسهيل ٣٧٧/١

ففي التوضيح مثلا لم يشر إليها فقد ذكر شروطها ، ولم يذكر مخالفة له ، ومن ثم لم يذكر بيتي النابغة والمتنبي .

لكنه في شذور الذهب ذكر الخلاف وزاد على هذا بأن أجازه وذكر شواهد أخرى!! ...

فهو يقول : وأما (لا) فإنها تعمل بالشروط المذكورة ل (ما) .. ويضاف أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، كقوله :

تعز فلا شيء على الارض باقيا ولاوزر مما قضى الله واقيا

وربما عملت في اسم معرفة كقوله :

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا [١]

وعلى ذلك قول المتنبي :

إذا الجود ... البيت [٢] ، هنا لم ينسب الإجازة لأحد ، ووافق عليها ، لكن انظر إلى ما يقوله في كتاب آخر ، وهو شرح اللمحة البدرية :

يقول : ولإعمالها شروط : أحدها تنكير معموليها ، ومن ثم لحن أبوالطيب في قوله :

إذا الجود لم يرزق ... البيت [٣] .

---

(١) هذا الشاهد لم يرد في أي كتاب نحوي ـ كما أوضح المرحوم الأستاذ عبدالسلام هارون ـ إلا في شذور الذهب ، وهو مجهول القائل وأشار الى هذا حنا حدا في معجمه إلا أنه قال : إن عجزه قد وقع في شعر جرير ، وهو كذلك بالفعل في قصيدته التي مطلعها .

بان الخليط ولو طوعت ما بانا وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

البيت الثاني :

حي المنازل اذ لايبغي بدلا بالدار دارا ولا الجيران جيرانا

(٢) شرح شذور الذهب ١٩٧ ومابعدها ...

(٣) شرح اللمحة البدرية ٤١/٢ .

يتحدث ابن هشام عن لو وأنواعها شرطية ، وامتناعية ، وللتمنى وما يتعلق بكل ذلك من قضايا ، واختصاصها وعملها وينتهى إلى إنها خاصة بالفعل فإن وليها اسم مرفوع إعرب معمولا لعامل محذوف يفسره المذكور ، وإن كان منصوبا أول على إضمار كان ، أواسم هو فى الظاهر مبتدأ ومابعدها خبر ، المهم أن يليها الفعل ، وقد مثل لكل هذا ، كما هو موجود عند النحاة السابقين (١) .

ثم يقول فالأول كقولهم (٢) : لو ذات سوار لطمتنى ، (٣) وقول عمر رضى الله عنه (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) (٤) .

وقوله :

لو غيركم علـــق الزبير بحبلـــه　　　أدى الجـــوار الــى بنى العـــوام (٥)

والثانى نحو : لوزيدا رأيته أكرمته

والثالث نحو : التمس ولو خاتما من حديد (٦)

وقوله :

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكـــا　　　جنوده ضاق عنها السهل والجبل (٧)

والرابع نحو قوله :

لو بغـير المـــاء حلقـــى شـرق　　　كنت كالغصان بالماء اعتصارى (٨)

---

(١) راجع فى هذه المسألة الكتاب ١٢١/٣ ، كتاب الشعر الفارسى ٥٤٣ الأصول لابن السراج ٢٦٨/١ ، والمقتضب ٧٨/٣ ، والجنى الدانى ٢٧٢

(٢) وليها مرفوع يعرب فاعلا لفعل محذوف .

(٣) مجمع الأمثال ٢ ، ١٢٢ ، ١٥٢ قاله حاتم الطائى حين لطمته جارية وهو أسير .

(٤) قاله عمر فى شهر الطاعون حين عزم عمر على العودة فقال له أبوعبيدة : افرارا من قدر الله ؟..

(٥) جرير ، ديوانه ٥٥٣ .

(٦) هذا الذى يفسر على أنه على اضمار كان .

(٧) للعين المنقرى ، معجم الشواهد ٢٩٢ .

(٨) لعدى بن زيد ، وهو فى الكتاب ١٢١/٣ ، وكتاب الشعر للفارسى ٥٤٣ .

وقوله :

لو في طهيه أحلام لما عرضوا   دون الذى أنا أرميه ويرميني [1]

واختلف فيه ، فقيل : محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذا، كما قيل في قوله :

فهلا نفس ليلى شفيعها [2]

وقال الفارسي هو من النوع الأول ، والأصل لو شرق حلقي هو شرق [3] فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخر . وقال المتنبي :

ولو قلم ألقيت في شق رأسه   من السقم ما غيرت من خط كاتب

فقيل : لحن [4] لأنه .. لايمكن أن يقدر ولو ألقى قلم ، وأقول روى بنصب قلم ورفعه ، والنصب أرجح بتقدير ولو لابست قلما والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى أي ولو حصل قلم أي : ولو لوبس قلم ... ويكون ألقيت : صفة لقلم، و(من) الأولى تعليلية متعلقة بألقيت .

المشكلة التي يثيرها هذا البيت هي ذهاب النحاة إلى أن (لو) لايليها إلا الفعل. فهذا شيخ النحاة سيبويه يقول : ولو بمنزلة لولا ولولا تبتدأ بعدها الأسماء ، ولولا تبتدأ بعدها الأسماء ولو بمنزله لولا وإن لم يجز فيها مايجوز فيما يشبهها[5] .

فهذا قاطع في أنها لايليها الفعل ، فإن وليها اسم كان شاذا أو أول كما كان في حديث ابن هشام .

---

(1) جرير ، ديوان ٥٨٧ .

(2) صدره : رنبئت ليلى أرسلت بشفاعة .
ينسب للمجنون وللصمة القشيري وإلى ابن الدمينة ، وهو في شعرهم جميعا .

(3) راجع كتاب الشعر ٥٤٣ .

(4) ذكر البغدادي في أبيات المغنى أن أبا حيان هو الذى قال هذا .

(5) المقتضب ٧٨/٣ ومابعدها .

ويقول المبرد : ولو لاتقع إلا على فعل قدمت الاسم فيها قبل الفعل كان على فعل مضمر ....

هذا ما رواه النحاة ، فإن ورد خلاف ذلك وجب تأويله ، ونقل البغدادى فى الخزانة [(١)] إجازة ابن جنى وقوع الجملة الاسمية موقع الفعلية ، وقال إن أبا حيان نسبه إلى أبى بكر بن طاهر ، لكن الغالبية رفضت هذا ولجأت إلى التأويل وإن كان بعيداً .

من ذلك قولهم فى بيت عدى بن زيد : لو بغير الماء ..

ليس هنا فعل حتى يفسر عليه الفعل المحذوف ، ومع هذا قال الفارسى :

(حلقى) رفع بأنه فاعل ، والرافع له فعل مضمر يفسره (شرق) كأنه قال : لو شرق حلقى بغير الماء ، ولايكون (شرق) خبر (حلقى) هذا الظاهر ، لأن مابعد (لو) لايكون مبتدأ [(٢)] . أرأيت يفسره (شرق) مع أن شرق هذه ليست فعلا بلا هى اسم لكن لابد مما ليس منه بد لماذا ؟ لأن مابعد لو لايكون اسما...

المهم أن يخضع البيت للتأويل ماشاء النحاة ، إذ ليس لهم مندوحة له لرفضه، لأن صاحبه مما يستشهد بشعره .

لكن اذا وصلنا للمتنبى فالأمر أهون من ذلك ، أبسط شئ (لحن) كما قال ابن هشام ، وكأنه أحس بصعوبة وصف المتنبى باللحن ، وأن هناك (حيلا) أخرى يمكن اللجوء إليها فقال : روى بالنصب ، فرارا من المأزق الذى وقعوا فيه لأن الفعل الموجود لايمكن أن يفسر عليه محذوف مرفوع (القيت) لكن إن كان مابعد (لو) منصوبا جاز ، فلجأ ابن هشام إلى ذكر رواية النصب فراراً مما وقع فيه مع أن رواية النصب هذه لم يذكرها أحد من شراح المتنبى فيما أعلم .

فلم يذكرها صاحب الشرح المنسوب للعكبرى [(٣)] ، ولم يذكرها صاحب

---

(١) ٥٠٨/٨ .

(٢) الشعر ٥٤٣ .

(٣) ١٤٩/١ .

المعجز ، الشرح المنسوب للمعرى [1] ولا الواحدى ، ولا البرقوقى [2] ومع هذا فقد قال البغدادى فى شرح أبيات المغنى ٨٧/٥ إن الذى قال هذا هو ابن الحاجب، وعنه نقل ابن هشام ...

(١) ٥٩٠/١ .
(٢) ٢٧٦/١ .

يتحدث ابن هشام عن (لكن) مشددة النون ، ويذكر الخلاف بين النحاة في معناها ، أهي للاستدراك أم للتأكيد أم تارة لهذا وأخرى لذاك ، ثم يذكر الخلاف في بنيتها : أمركبة أم بسيطة . ثم يقول : وقد يحذف اسمها كقوله :

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر (١)

أي : ولكنك زنجي ، وعليه بيتا المتنبي :

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق

وبيت الكتاب :

ولكن من لايلق امرا ينوبه بعدته ينزل به ولو أعزل (٢)

ولايكون الاسم فيها (من) لأن الشرط لايعمل فيه ماقبل (٣)

القضية التي تثيرها هذه الأبيات هو حذف ضمير الشأن اذا كان اسما لإن وأخواتها ، وهو معدود في ضرائر الشعر ومن ثم لايحسن في الكلام يقول سيبويه : وقد جاء في الشعر إن من يأتني آته قال الا عشى :

إن من لام في بني بنت حسان ، ألمه وأعصه في الخطوب (٤)

وقال أمية بن أبي الصلت :

ولكن من لايلق أمرا ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل

---

(١) للفرزدق لكنه برواية : ولكن زنجيا غليظا مشافرة ، راجع الأغاني ٣٣٢/٢١ ولم أعثر عليه في ديوانه دار صادر .

(٢) لأمية بن أبي الصلت ، ديوانه ٤٦ نشرة بشير يموت .

(٣) المغني ٣٨٤ ، وراجع الانصاف ١٨٠ ، وشرح المفصل ١٥٥/٣ .

(٤) الأعشى ، ديوانه ٣٨٥ برواية من يلمني على بني ابنة حسان ، وعلها فلا شاهد فيه على هذه الرواية . لكن البيت برواية سيبويه في ضرائر ابن عصفور - ١٧٨ ، وأمالي ابن الشجري ١٨/٢ .

فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء ، وأراد إنه ولكنه ، كما قال الراعي :

فلو أنّ حق اليوم منكم إقامة وإن كان سرح قد مضى فتسرعا [1]

أراد : فلو أنه حق اليوم ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالا [2]

ويقول ابن عصفور من ضرائر الشعر ، إن منها : حذف ضمير الشأن أو القصة إلا كان اسما (لأن) وأخواتها .. فحذف هذا الضمير يحسن فى الشعر ويقبح فى الكلام إلا أن يؤدى حذفه إلى أن تكون (أن) وأخواتها داخلة على فعل ، فإنه اذ ذاك يقبح فى الكلام والشعر ، لأنها حروف طالبة لأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال [3] .

وعليه فلغة ابن هشام فى التحدث عن هذا الظاهرة غير دقيقة ، لأنه قال (وقد يحذف اسمها...) قد يفهم من هذا أنه قليل ، لكن النحاة جميعا صرحوا بأنه ضرورة ، ولذلك يقول البغدادى بعد ذكر بيت الفرزدق : على أنه لايجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا فى الشعر على قلة وضعف ... وتقييد الشارح المحقق حذف الاسم بالضرورة ، أجود من إطلاق ابن هشام (فى المغنى) فى قوله (وقد يحذف اسمها) [4] .

---

(1) ديوانه ١٦٧ .

(2) الكتاب ٧٢/٣ومابعدها .

(3) ضرائر الشعر ١٧٨ ومابعدها .

(4) الخزانة ٤٤٤/١٠ ومابعدها وراجع أيضا ٤٧٣/١٠ ومابعدها .
وراجع الأمالى الشجرية ١٩/٢ ومابعدها ...

يتحدث ابن هشام عن (الألف) وأنواعها ، حيث يكون ضميرا للاثنين وفاصلة بين الهمزتين ، وبين النونين ، النسوة والتوكيد ، وتكون مدا للصوت فى الاستغاثة وغيرها [١] ...

ثم يقول : والرابع أن تكون علامة الاثنين كقوله :

ألفيتا عيناك عند القفا [٢] .

وقوله : وقد أسلماه مبعد وحميم [٣] .....

وعليه قول المتنبى :

ورمى ومارمتا يداه فصابنى سهم يعذب والسهام تريح

القضية التى تثيرها هذه الأبيات هى إلحاق علامة التثنيه والجمع بالفعل إذا كان فاعله مثنى أو مجموعا .

والنحاة على أن اللغة الفصحى هى تجرد الفعل من علامات التثنية أو الجمع ، يقول ابن عقيل تعليقا على قول الناظم :

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع ك (فاز الشهدا)

مذهب جمهور العرب أنه اذا أسند إلى ظاهر - مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله اذا أسند إلى مفرد فتقول : قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول : قام زيد .. ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصفار في شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو جمع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع ، فتقول: قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات [٤] .

---

(١) راجع الجنى الدانى ١٧٥ ومابعدها ، والمغنى ٤٨١ ومابعدها ، وسر الصناعة ٦٥١/٢ ومابعدها.

(٢) لعمرو بن ملقط .

(٣) لعبدالله بن قيس الرقيات، وصدره : تولى قتال المارقين بنفسه ديوانه ١٩٦ .

(٤) ابن عقيل ٣٩٦/١ ومابعدها ، وراجع فى هذه اللغة الهمع ١٦٠/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٣ ، ٧/٧ وشذور الذهب ١٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢ وشرح الكافية ٥٧٧ والخزانة ٢٢٣/٥ ومابعدها ....

لكن النحاة اختلفوا في الحكم على هذه اللغة وشواهدها ، وكيف تحلل جملتها ، هل تكون علامات التثنيه والجمع هي الفاعل ، أم هي علامات فقط للتثنية كعلامة التأنيث ؟ ...

يقول سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة .كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة ، قال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكن ديا في أبوه وأمه   بحورن يعصرن السليط أقاربه

وأما قوله جل ثناؤه (وأسروا النجوى الذين ظلموا) [١] فانما يجيء على البدل وكأنه قال : انطلقوا ; فقيل له : من فقال : بنو فلان . فقوله جل وعز (وأسروا النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس . [٢] لجأ سيبويه هنا إلى تحليلين : الأول أنها علامة للجمع كما أن للتأنيث علامة ، واضح أن هذا تمحل لامعنى له ، وإلا فما معنى علامة الجمع وهي تدل أحيانا على التثنية ، وما الحكم لو أسندت هذه (العلامة) للفعل وحدها ولم يجيء بعدها الفاعل الظاهر ، أتظل – أيضا – علامة ، أم تعرب فاعلا ..

وهذا أيضا بعض ماقاله ابن جني [٣] وفي نفس الفلك يقول ابن السراج : فأما من قال : أكلوني البراغيث ، فيجعل في الفعل علامة التثنية والجمع ولم يرد الضمير ، ليدل على أن فاعله مثنى أو مجموع ، كما كانت التاء في (فعلت هند) فرقا بين فعل المذكر والمؤنث [٤] والتحليل الثاني في كلام سيبويه ، أن تكون فاعلا وما بعدها بدل منها وأشار ابن الشجري إلى هذه التعلات ، ثم قال : وقال السيرافي في شرح الكتاب : في قولهم : (أكلوني البراغيث) ، ثلاثة أوجه : أحدها ما قاله سيبويه وهو أنهم جعلوا الواو علامة تؤذن بالجماعة وليست ضميرا والثاني أن

---

(١) الانبياء ٣ .

(٢) الكتاب ٤٠/٢ ومابعدها ، والمسائل البغداديات ١٠٩ .

(٣) سر الصناعة ٦٢٩ .

(٤) الأصول ٧١/١ .

تكون (البراغيث) مبتدأ ، و (أكلوني) خبرا مقدما ، فالتقدير البراغيث أكلوني ، والثالث أن تكون (الواو) ضميرا على شرط التفسير والبراغيث بدلا منه [١] .
ولم يرفض ابن جني هذه اللغة ولم ينتقدها [٢] .

وجاء في البحر المحيط عند إعراب قوله تعالى : (وحسبوا أن لاتكون فتنة فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم) كثير على البدل من المضمر وجوزوا أن يرتفع على الفاعل والواو علامة للجمع لا ضمير على لغة (أكلوني البراغيث) وقيل خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم اى العمى والصم كثير منهم ، وقيل مبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر .. وضعف بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التأخير ، والوجه هو الأعراب الأول [٣] .

وأشار إلى هذه الوجوه نفسها النحاس في إعراب القرآن [٤] .

ويقول أبوحيان عن الآية الثانية : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) وجوزوا في إعراب الذين ظلموا وجوها : الرفع والنصب والجر .

فالرفع على البدل من ضمير (وأسروا) إشعارا أنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروابه ، قال المبرد ، وعزاه ابن عطية إلى سيبويه ، أو على أنه فاعل ، والواو في (أسروا) علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث) قاله أبوعبيدة والأخفش وغيرهما قيل : وهي لغة شاذة قيل : والصحيح أنها لغة حسنة وهي من لغة أزد شنوءة ، .. أو على أن (الذين) مبتدأ و (أسروا النجوى) خبره ، قاله الكسائي فقدم عليه ، والمعنى : وهؤلاء أسروا النجوى ، فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلا على فعلهم أنه ظلم .. وقيل (الذين) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين [٥] .

---

(١) الأمالي الشجرية ٢٠٢/١ ومابعدها ، و ٤٢٦/٢ .

(٢) قال تعليقا على هذا البيت : كان ينبغي أن يقول : (ومارست بداه) ولكن قال (رمتا) على حد قولك : (قاما أخواك) .

(٣) البحر ٥٣٤/٣ .

(٤) ٥١١/١ وراجع معاني القرآن للفراء ٣١٦/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤٧٤/٢ ومابعدها.

(٥) البحر ٢٩٦/٦ .

يتحدث ابن هشام عن الجملة العربية ، وأنواعها ، وأقسامها ، من جملة لامحل لها من الإعراب إلى جملة ذات محل ، وأنواع كل ، والخلاف بين النحاة فيها ثم يصل إلى الحديث عن أنواع الجملة التى لامحل لها من الإعراب فيذكر منها الجملة الاعتراضية وهى الجملة التى تقع بين شيئين متلازمين يحتاج كل منهما للآخر ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والموصوف وصفته ، والفعل ومفعوله ، والشرط وجوابه وغير ذلك ، وهى تأتى لإفادة الكلام تقوية وتسديدا[1] .

وقد تحدث ابن هشام عن هذه الجملة ، وذكر مواضعها فى الكلام ، ومثل لكل موضع ، وتقع عنده فى أكثر من خمسة عشر موضعا ، ثم تحدث عن الاعتراض هل يكون بجملة واحدة أو بجملتين ، وذكر آراء العلماء فى ذلك ، ثم انتهى إلى أن الجملة المعترضة قد تشتبه بالجملة الحالية ، وذكر ما يدفع هذا الشبه ومن هذه الدفوع أن الجملة المعترضة ، يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبى :

ياحادىي عيرها وأحسبنى ... أوجد ميتا قبيل أفقدها

قفا قليلا بها على فـــلا ... أقل من نظـرة أزودها

هذا ما قاله ابن هشام عن هذا البيت [2] .

والحديث عن الجمل وأقسامها متفرقة فى كتب النحو ، فلا تكاد تجد كتابا قديمـا أفـرد له بابا محـددا . إلا ، مـاكـان من صنيع ابن جنى اذا أفـرد فى الخصائص [3] بابا للحديث عن الاعتراض ، وأهميته ، وأنه وقع كثيرا فى القرآن وفصيح الكلام شعرا ونثرا ، وأنه يجرى مجرى التأكيد ، وإلا ماسمع به وهو يفصل

---

(١) راجع فى هذا المغنى ٥٠٥ ومابعدها ، الخصائص ٣٣٥/١ ومابعدها . المدخل الى دراسة النحو العربى للدكتور على أبوالمكارم ١٨٨/٢ ومابعدها ، الاعراب عن قواعد الإعراب ٢٥ ، الاشباه والنظائر للسيوطى ١٥/٢ ومابعدها ، الجملة النحوية نشأة وتطورا واعرابا ، لفتحى عبدالفتاح ١٠٦ ومابعدها .

(٢) المغنى ٥٢١ .

(٣) ١٣٥/١ ـ ١٤٣ .

بين ماحقه الاتصال ، ويعترض بين مالا يعترض بينهما بغيره وهذا الفصل الذى ذكره ابن جنى بأمثلته وشواهده وتقسيماته ، كان (عمدة) من أتى بعده ومنهم ابن هشام وغيره ...

وفى بيت المتنبى تحدث بعض شراحه عن الاعتراض فيه ، ولم يلتفت إليه آخرون [(١)] .

يقول صاحب الشرح المنسوب للعكبرى : نادى الحاديين ، وحذف ماناداهما له وذكره فيما بعد البيت ، وهذا مما يسمى الاعتراض ، اعتراض له كلام آخر هو من شأنه وقصته ، ولو كان كلاما ليس من قصته وشأنه فسد ، وإذا كان من كان جائزا ، كقول الآخر :

وقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لاضعاف ولاعزل [(٢)] .

ففصل بين الفعل والفاعل بما هو من قصته ، ..... وكذلك قول أبى الطيب[(٣)] ومعنى ذلك أن ما ذكره ابن هشام غير مسبوق به ، فقد ذكر الاعتراض فى البيت ، ثم ذكره لهدف آخر ، وهو دفع التشابه بين الجملة المعترضة والجملة الحالية ، بأن الاولى تقترن بالواو ، مع تصديرها بمضارع مثبت ، بعكس الأخرى فلا يصح فيها هذا ، ولذا يقول الناظم عن جملة الحال :

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

يقول ابن عقيل [(٤)] تعليقا على هذا البيت : الجملة الواقعة حالا إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لاتربط إلا بالضمير ، نحو : جاء زيد يضحك ولايجوز دخول الواو ، فلا تقول : جاء زيد ويضحك فإن جاء من لسان

---

(١) لم يتحدث عنه صاحب الشرح المنسوب للمعرى ، وابن الشجرى مع ذكره له فى الأمالى ١٢٤/١ ، ٢٠٩/٣ .

(٢) مختلف فى نسبته ، وراجع معجم الشواهد ٣٠٠ .

(٣) الشرح المنسوب للعكبرى ٣٩٦/١ ، ونقله عن البرقوقى ١٩/٢ .

(٤) شرح الألفيه ٥٥٤/١ وأوضح المسالك ٣٥٦/٢ ومابعدها .

العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ ، وذلك نحو قولهم : (قمت أصك عينه) وقوله :

قلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا (١)

(١) لعبدالله بن همام السلولي ، راجع الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٥٥ .

يتحدث ابن هشام عن الجار والمجرور ، وأحكامهما ، ومتعلقهما ، وهل يتعلق شبة الجملة بالفعل الناقص وماحكم تعلقة بالفعل الجامد ، وبحروف المعانى وما هى الحروف التى لاتحتاج إلى متعلق ، وحكم شبه الجملة بعد المعارف والنكرات وحكم المرفوع بعدهما .. وفى أحد تنبيهاته قال يحتمل قول المتنبى فى ذكر دار المحبوب :

ظلت بها تنطوى على كبدٍ   نضيجة فوق خلبها يدها

أن تكون (اليد) فيه فاعلة بنضيجة أو بالظرف أو بالابتداء ، والأول أبلغ لأنه أشد للحرارة [١] .

يتحدث ابن هشام فى هذا البيت عن بعض الوجوه الإعرابية الجائزة عن إعراب كلمة (يدها) فى بيت المتنبى ، فيذكر لها ثلاثة أوجه ، لكنه يفضل إحداها ، لأنه أبلغ فى آداء المعنى .

الوجه الذى ارتضاها أن تكون (نضيجة) اسما يعمل عمل الفعل واليد فاعلها أى على كبد نضجت يدها فوق خلبها .

هذا هو الوجه التى أرتآه أبلغ ، والحقيقة أن هذا الرأى ذهب إليه كل شراح المتنبى فلم ينفرد به ابن هشام .

فقد ذهب اليه الواحدى والعكبرى (فى الشرح المنسوب اليه) [٢] .

وكذلك صاحب الشرح المنسوب للمعرى [٣] .

وكذلك البغدادى فى الخزانة فى نقله عن السابقين من الشراح [٤] . أما ابن سيدة فقد أشاد بوجه آخر ، وجده أبلغ فى المعنى المراد . يقول [٥] وأكثر الناس

---

(١) المغنى ٥٨٠ .

(٢) ١٩٥/١ .

(٣) ٧/١ .

(٤) ١٦٥/٦ .

(٥) شرح المشكل ٢٨ .

على أن (نضيجة) صفة للكبر في اللفظ والمعنى لاحظ لليد في النضج ، وإنما يريد أن اليد موضوعة على خلب الكبد فقط ... وقد يجوز أن تكون (نضيجة) صفة للكبد في اللفظ واليد في المعنى ، أى على كبد قد نضجت يدها على خلبها ، ومن حرارتها . وهذا أبلغ لأنه إذا أنضجت اليد وهى موضوعة على الخلب من حر الكبد فما الظن بالكبد ، .. فإذا كان المعنى على هذا جاز في . نضيجة الجر والرفع ، فالجر على الصفة للكبد في اللفظ ، والرفع على أن يكون خبر مبتدأ هذا المبتدأ هو اليد .. وأما إذا كانت (النضيجة) صفة للكبد في اللفظ والمعنى فا لايكون فيها إلا الجر ، وكون (نضيجة) صفة لليد أبلغ في المعنى ، لأنها حـ نضيجة بما ليس في ذاتها ، وإذا كانت نعتا للكبد فهى نضيجة بما في ذا واحتراق الشئ بما ليس فى ذاته أبلغ من احتراقة بما فى ذاته .

تحت عنوان : فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها :

يتحدث ابن هشام عن بعض الأساليب التى يخطئ بعض الناس فى إعرابها لخفاء أساليبها ودقتها وماذا يجب على المعرب أن يراعيه لكى تكون تحليلاته صحيحة .

ومن هذا الأشياء التى يجب على المعرب مراعاتها ، المعنى صحيح .

ويقول : من ذلك قول المتنبى :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

وقد سأل أبوالفتح المتنبى عنه فأعرب (وفاؤكما كالربع) مبتدأ وخبر وعلق الباء بـ (وفاؤكما) . فقال له : كيف تخبر عن اسم لم يتم ؟ فأنشده قول الشاعر:

لسنا كمن جعلت اياد دارها تكريت تمنع حبها أن يحصدا [1]

أى إن (اياد) بدل من (من) قبل مجئ معمول (جعلت) وهو (دارها) . والصواب تعليق (دارها) و (بأن تسعدا) بمحذوف أى جعلت ، ووفيتما ، ومعنى البيت : وفاؤكما ياصاحبى بما وعدتمانى به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يسليني إذا كان بدمع ساجم ، أى : هامل ، كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسا [2] .

هذا بيت مشكل ، وحسنا فعل ابن هشام إذ أحال على نقد ابن جنى له ، وسؤاله المتنبى عن مراده من هذا الطلاسم وقبل أن أبدأ فى التعليق عليه أحب أن

---

(١) قال محققا المغنى ـ فى طبعته الخامسه ـ لم نقف على قائله ، والبيت للأعشى الكبير ، ديوانه ٢٨١ والشطر الثانى فيه برواية : لتكريت تنظر حبها أن يحصدا فالتعبير فى كلمة (تنظر) بدلا من (تمنع) فى رواية ابن هشام والعجب العاجب أن المرحوم عبدالسلام هارون لم ينسبه لأحد فى معجم الشواهد ص ٩٨

(٢) المغنى ١ ٧٠١ .

نقل طرفة فى نقده قالها صاحب كتاب (تنبيه الأديب على مافى شعر أبى الطيب من الحسن والمعيب) يقول : هذا المطلع فى غاية ما يكون من التعقيد والتكلف والتعسف ، أولا ترى لصوام الأفهام عن تصور معناه نبوة ، ولجياد الأفكار عن تفهمه كبوة ، وبعد اجهاد الفكر فيه وكر الفهم عليه لايحصل منه على طائل ، ولنذكر لغته واعرابه ... فنقول : الباء فى (بأن) متعلقة بفعل محذوف يدل عليه قوله ، (وفاؤكما) فكأنه لما قال : وفاؤكما كالربع .. قال وفيتما بأن تسعدا ، هذا تقديره فكأنه قال وفيتما بالإسعاد ، والطاسم : الدارس ، والطامى مثلة ، وأشجاه : أشد شجوا ، كما يقال : أحزانه وأسفه وهو اسم والفعل منه شجاه .

وبعد معرفة لغتة وإعرابه فللناس فى فهم معنى هذا المطلع اختلاف كثير واضطراب كبير ، لعدم دلالة لفظه على المعنى المراد منه إلا بتقدير وحذف وتقديم وتأخير ...

وأحسن ماقيل فى معناه ماقاله صاحب المغنى وهو ... الخ [1] .

وقيل معنى البيت : كنت أبكى الربع وحده فصرت أبكى وفاءكما ولهذا ازددت بكاء ....

وقيل : معناه أنه يخاطب خليليه اللذين عاهداه على أن يسعده بالبكاء عند ربع الأحبة ، يقول لهما : وفاؤكما باسعادى مشبه بالربع ... ثم فسر وبين وجه الشبه فقال أشجى الربع طاسمه ، أشفى الدمع للحزين ساجمة .. [2] ثم ذكر بعد ذلك شرحين آخرين للبيت ، وعلق عليهما بقوله : وموجب الاختلاف فى معناه، الاختلاف فى إعرابه ، ولله در سيف الدولة حيث قال عند إنشاد هذا البيت : (يحتاج أن يكون سيبويه على منشدة ، وكلما أنشده أعربه له) .

والبيت بالفعل مشكل ، وقد اضطربت فيه كلمة النحاة ، لكن العجب أن صاحبه ـ المتنبى ـ اضطرب هو الأخر ، وعجز عن ذكر المراد منه ، فقد نقلوا أن

---

(١) النص الذى ذكرناه .

(٢) ص ٢٢١ ومابعدها .

ابن جنى ـ وهو من هو في اللغة والنحو ـ حينما عجز عن إدراك مراده سأله ، وقد حكى ابن جنى هذا فى الفسر [1] فقال : كلمتة وقت القراءة فى إعراب هذا البيت ، فقلت له : الباء فى (بأن بأى شئ تتعلق ؟ فقال : بالمصدر الذى هو (وفاؤكما) [2] فقلت له : فيم رفعت (وفاؤكما) ؟ فقال : بالابتداء . فقلت : فأين خبره ؟ فقال : (كالربع) فقلت له : هل يصح أن يخبر عن اسم قبل تمامه، وقد بقيت منه بقية وهو الباء ؟ .. فقال : هذا لا أدرى ماهو [3] إلا أنه فى الشعر له نظائر . وأنشدنى بيتا أنشده أبوالحسن الأخفش وهو : لسنا كمن حلت ايا د ... البيت» .

وهكذا بدأ الشراح والمفسرون ، يصدرون فى حديثهم عن هذا البيت بما ذكر ابن جنى من تعلق الجار والمجرور بمحذوف يفسره المذكور .

كما يقال فى بيت الأعشى [4] كذلك ، لأنه أبدل (إياد) من حلت دارها وهذا خطأ للفصل بالبدل بين بعض الصلة وبعض وذلك لأن البدل إذا أجرى على المبدل منه أذن بتمامه وانقضاء أجزائه ، ولكن هذا أبدل منه وقد بقيت منه بقية ، وعليه فلابد من إضمار (حلت) لكي تنصب (الدار) ويصير التقدير : لسنا كمن حلت اياد .. حلت دارها (فحلت) التى فى الصلة ، تدل على (حلت) التى نصبت (دارها) وكما قلت رجع الشراح جميعا إلى ماقال ابن جنى .

فعل ذلك ابن سيدة [5] وابوالعلاء [6] وصاحب المعجز [7] وصاحب

---

(١) ٥١٧ ومابعدها وذكرها كذلك فى الخصائص ٤٠٢/٢ وراجع تفسير أبيات المعانى ٢٢٣ فقد نقله هو الآخر وهكذا كل الشراح بعد ابن جنى كانوا يصدرون عن هذا البيت بذكر سؤال ابن جنى له .

(٢) وبهذا تعلم أن مايقوله ابن هشام وغيره من تعلقة بمحذوف إن هو الاتملات.

(٣) وهذه أخرى .

(٤) ذكر ابن جنى فى الخصائص ٤٠٢/٢ ومابعدها و ٢٥٦/٣ نماذج أخرى لهذا فى الشعر والقرآن كقوله تعالى (إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر) .

(٥) شرح المشكل ١٥٧ .

(٦) تفسير ابيات المعانى ٢٢٤ .

(٧) ٦٦٧/١ .

الشرح المنسوب للعكبرى [١] وابن الشجرى فى كتابه الأمالى [٢] إلا ما كان من ابن فورجة فإنه مال إلى تفسير متعسف ـ هذا باعترافه هو ـ فرارا من هذه الضرورة التى وقع فيها المتنبى ، يقول فى كتابه الفتح على أبى الفتح .. وله عندى تأويل يخرجه مما منع منه أبوالفتح وهو أن يكون قوله : (وفاؤكما كالربع) مقطع الكلام يريد وفاؤكما دارس كالربع . ثم قال : أشجاه ، يريد الذى أشجاه من قولك : شجى باللقمة اذا غص بها ـ كما تقول الرجل يكلم الأمير جور ، تريد الذى يكلم الأمير ، فقوله بأن تسعد متصل بأشجاه ، يريد أغصه بإسعار كما لى فيه على البكاء ، ثم يعلق .

على هذه الذى ذهب اليه يقول : وهذا المعنى وإن كان متعسفا فإنه مخرج له من الضرورة التى ذكرها أبوالفتوح [٣] .

وهو بالفعل متعسف ، وغير مقبول لقد حذف عند ضررا وأوقعه فى أشد منه ، وألا فإن حذف الموصول معدود فى الضرائر [٤] .

وأختم الحديث عن هذا البيت بما قاله عنه صاحب الوساطة .. احتملنا له ماقدمناه على مافيه من فنون المعايب وأصناف القبائح ، فكيف يحتمل له اللفظ المعقد والترتيب المتعسف لغير معنى بديع يفى شرفه وغرابته بالتعب فى استخراجه وتقوم فائدة الانتفاع بازاء التأذى باستماعه كقوله : وفاؤكما .. البيت [٥] .

(١) ٣٥٢/٣ .

(٢) ٢٩٩/١ .

(٣) الفتح ٢٧٣ ومابعدها .

(٤) راجع ضرائر ابن عصفور ، ١٨٢ ، وراجع المغنى ٨١٥ ، والأمالى لابن الشجرى ١٠٠/٣ .

(٥) الوساطة ٩٨ .

وهذا البيت كسابقه ، ذكره ابن هشام أثناء حديثه عن بعض الأساليب الدقيقة التي تخفى على بعض المعربين ، فيخطئون في إعرابها .

يقول : من ذلك قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب :

ابعد بعدت بياضا لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم .

إن (من) متعلقة بـ (أسود) وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل ، وذلك ممتنع في الألوان ، والصحيح أن (من الظلم) صفة لأسود ، أي أسود ، كائن من جملة الظلم ، وكذا قوله :

يلقاك مرتديا بأحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والأكبد

(من دم) إما تعليل ، أي أحمر من أجل التباسه بالدم ، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما [١] .

هذا البيت ليس فيه مشاكل نحوية كسابقة ، وليس به شيء من التقديم والتأخير حتى يعتاص على المعرب ، لكن الذي فيه استعمال (أفعل التفضيل) من الألوان ، وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين .

لقد رفض البصريون استعمال أفعل التفضيل ومثله التعجب من (أفعل) الذين مؤنثه (فعلاء) وأجاز الكوفيون استعمالها من البياض والسواد خاصة ، وعلى رأيهم وردت بعض الشواهد ، منها قول الشاعر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ [٢] .

---

(١) المغنى ٧٠٣ ومابعدها وراجع في هذه المسألة الانصاف للانبارى ١٤٨/١ ومابعدها وشرح الكافية للرضى ٢١٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ ، ودرة الغواص ٣٩ والخزانة ١٩٩/٣ ، ٢٣٠/٨ ومابعدها ، الجمل للزجاجي ١٠٢ ، الاصول لابن السراج ١٠٤/١ ، والمقتضب ١٨١/٤ ...

(٢) ينسب لطرفة بن العبد ديوانه ١٧٣ .

ومنها قول الراجز :

جارية في درعها الفضفاض [١]

تقطع الحـــــديث بالايماض

أبيض من أخت بني إباض

وقال آخر :

وأبيض من ماء الحرير كأنه شهاب بدا والليل داج عساكره [٢] .

وغيرها .

وقد انقسم النحاه من البصريين في موقفهم من هذه الشواهد .

يقول ابن جني في التعليق على بيت المتنبي : لأنت أسود ...

لايقال أسود من كذا ، لأن الألوان لايبنى منها أفعل التفضيل ، وإنما هو أفعل الذى مؤنثه فعلاء ، وعلى هذا تم الكلام عند (أسود) والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، كقولك : هو كريم من أحرار [٣] ...

وكذلك قول ابن سيدة : إن أفعل هنا ليست للمفاضلة ، ولا (من متصلة (بأسود) عى حد تعلقها بأفضل فى قولك : زيد أفضل من عمرو وإنما هو كقولك : لأنت أسود معدود من الظلم فى عينى [٤] .

وهذا هو رأى ابن هشام الذى ذكره فيما نقلناه عن المغنى .

ومثله يقول الحريرى فى درة الغواص : من تأول له فيه جعل (أسود) من قبيل الوصف المحض الذى تأنيثه سوداء ، وأخرجه عن حيز (أفعل) الذى للتفضيل [٥] .

---

(١) ملحقات ديوان رؤبة ١٧٦ .

(٢) لم ينسب لأحد ، راجع الانصاف ١٥٣ ومعجم الشواهد والخزانة ٢٣٩/٨ .

(٣) الفسر المخطوط ٥٧٧ ومابعدها ، ونقله عن العكبرى ٢٥/٤ .

(٤) شرح المشكل ٤٨ .

(٥) درة الغواص ٣٩ وراجع غير ماذكرنا الشرح المنسوب للمعرى ٩٨/١ ، وتفسير آيات المعانى ٢٥٥ .

واضح أن هذا التأويل تعلات لاتثبت ، وإلا فإن شاهد الرجز جارية .. كان عليه أن يقول (بيضاء) لأنها جارية ولكنه قال (أبيض) ...

وهناك نحاة آخرون أكثر تشددا من هؤلاء فأغلقوا الطريق وقالوا (شاذ) . ولعل من أشدهم صوتا ابن السراج ، الذى يقول فى كتابه الأصول (١) .

واعلم أن كل ماقلت فيه : ما أفعله ، قلت فيه : أفعل به ، ومالم تقل فيه : ما أفعله ، لم تقل فيه : هذا أفعل من هذا ولا أفعل به .

تقول : زيد أفضل من عمرو وأفضل بزيد ، كما تقول : ما أفضله .

وتقول : ما أشد حمرته وما أحسن بياضه وتقول على هذا : أشدد ببياض زيد زيد أشد بياضا من فلان ، وهذا كله مجراه واحد .. وقد أنشد . بعض الناس :

يالـيتنى مـثلك فى البـيـاض

أبيـض مـن أخـت بـنـى إبـاض

قال أبوالعباس : هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه ... وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لاحجة معه ...

وهناك اتجاه ثالث تخفف وقبله متابع للكوفيين .

يقـول ابن جنى : فـإن صح هذا (٢) فإنما جاز لكثرة استعمالهم هذين الحرفين فإن الكوفيين قد حكى عنهم : ما أسود شعره وما أبيضه (٣) .

ونص على هذا صاحب الشرح المنسوب للعكبرى ، لأنه كوفى (٤) .

---

(١) ١٠٤/١ ومابعدها .

(٢) أى الشواهد التى ذكرناها .

(٣) الفسر ٥٧٧ ومابعدها ، والعكبرى ٣٥/٤ ، والدسوقى على المغنى ١٧٩/٢ .

(٤) السابق ٦٣/٤ .

يتحدث ابن هشام عن المنصوبات المتشابهة ، فيذكر نماذج لما يحتمل نوعين منها ، كما يحتمل المصدرية والمفعولية ، وما يحتمل ثلاثة ، كما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية ، ثم ذكر مايحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله وذكر من هذا النوع الأخير قوله تعالى (يريكم البرق خوفا وطمعا) [١] .

وقول المتنبي :

أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن

والتقدير : آسف أسفا ، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به ، أو إبلاء أسف أو لأجل الأسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال ، وأما من اشترط فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما في قوله تعالى : (يبغونها عوجا) [٢] ، أو الاتحاد موجود تقديرا ، أما على أن الفعل المعلل مطاوع أبلى محذوفا أى قد بليت أسفا ، ولاتقدر : فبلى بدني ، لأنه الاختلاف حاصل ، إذ الأسف فعل النفس لا البدن ، أو لأن الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال: أبليت بالهوى بدني [٣] .

هذا بيت واضح ، لا إشكال فيه ، تخير ابن هشام منه كلمة (أسفا) وقال إنها تحتمل أن تكون مفعولا مطلقا ، (المصدرية) وعلى هذا قدره آسف أسفا ، أى أن (أبلى) تدل على الأسف ، وإعراب هذه الكلمة على المصدرية هو رأى معظم شراح المتنبي [٤] .

ثم قال ابن هشام إنها يجوز فيها أن تكون مفعولا لأجله ، لأجل الأسف عند من لم يشترط اتحاد الفاعل .

المفعول لأجله : مصدر معلل ، أما ماذكروه من شروط كونه قلبيا واتحاده مع العامل في الزمان والفاعل فهذا صنيع الأعلم والمتأخرين من النحاة ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، وعليه ورد قوله تعالى (يريكم البرق خوفا وطمعا) ففاعل الإراءة هو الله والخوف والطمع من الخلق ، وعليها ورد قول الشاعر :

---

(١) الرعد ١٢ .

(٢) هود ١٩ .

(٣) المغني ٣٧ ومابعدها .

(٤) راجع مثلا الشرح المنسوب للعكبري ١٨٥/٤ ، والشرح المنسوب للمعرى ٢/١ والبرقوقي ٣١٧/٤ .

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

فقاعل تعرونى (هزة) وفاعل الذكرى الشاعر [1] .

يقول سيبويه فى الكتاب تحت عنوان : (هذا باب ماينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر) .

فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله ، ولم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولامنه فانتصب كما انتصب درهم فى قولك : عشرون درهما . وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر ، وفعلت ذلك مخافة فلان وادخار فلان قال الشاعر وهو حاتم الطائى :

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما .

الخ ... [2]

ويقول الزمخشرى فى المفصل عن المفعول لأجله وشرائطه : وفيه ثلاث شرائط أن يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل ، ومقارنا فى الوجود . فان فقد شئ منها فاللام كقولك : جئت للسمن واللبن ولا كرامك الزائر ، وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا أمس [3] .

أما الاحتمال الثالث وهو أن تكون (أسفا) حالا فلم يتحدث عنه ابن هشام ، ولا أكاد أسيغه فيها ...

وقال ابن الحاجب فى أماليه :

قوله : (أسفا) : يجوز أن تكون مفعولا من أجله ، وكان القياس يقتضى مجئ اللام ، إذ ليس هو لفاعل الفعل المعلل فيكون حذفها لضرورة الشعر ... ويجوز أن يقال إن الهوى لما كان من سبب المتكلم فكأنه هو الذى أبلى نفسه فيكون (أسفا) فعلا لفاعل المعلل فى المعنى .. ولا يستقيم أن يكون مصدرا إلا على تأويل حذف مضاف كأنه قبل ابلاء أسف وهو ضعيف [4] .

---

(١) راجع همع الهوامع ١٣٢/٢ ومابعدها .

(٢) الكتاب ٣٦٧/١ ومابعدها .

(٣) راجع شرح ابن يعيش واستشهاده عليها فى شرح المفصل ٥٣/٢ .

(٤) ٣/٩٢ .

يتحدث ابن هشام [١] عن حذف أداة النداء جوازا ، كقوله تعالى (أيها الثقلان) [٢] و (يوسف أعرض عن هذا) [٣] و (أن أدوا إلى عباد الله) [٤].

ثم يقول : وشذ في اسمي الجنس والإشارة ، في نحو : (أصبح ليل) [٥]

وقوله : بمثلك هذا لوعة وغرام [٦] .

ولحن بعضهم المتنبي في قوله :

هذى برزت لنا فهجت رسيسا ثم انثنيت وماشفيت نسيسا

وأجيب بأن (هذى) مفعول مطلق أى : برزت هذه البرزة ، ورده ابن مالك بأنه لايشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ، ويرده بيت أنشده هو :

ياعمرو إنك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل [٧]

وهذا هو الأخر بيت مشكل من أبيات أبي الطيب ، اضطربت حوله آراء النحاة، واستجر بينهم الخلاف بسببه ، وتحدث عنه نقدته بكلام ينقص من قدر أبي الطيب ، وهو الذى أفسح لهم الهجوم عليه ، وجعل نفسه غرضا للطاعن والمعيب . يستوى في ذلك محبوه وكارهوه .

---

(١) المغنى ٨٤٠ ومابعدها .

(٢) الرحمن ٣١ .

(٣) يوسف ٢٩ .

(٤) الدخان ١٨ .

(٥) مثل قالته احدى نساء امرئ القيس ، مجمع الأمثال ٤١٦/١ .

(٦) لذى الرمة ، ديوانه ٥٦٣ وصدره : إذا همملت عينى لها قال صاحبى .

(٧) لم ينسبه محققا المغنى ، ولم ينسبه هارون ولا حنا حداد ، ولم يعلق عليه السيوطى فى شرح شواهد المغنى ٩٣٢/٢ .

ها هو الثعالبي يقول في اليتيمة ١٦١/١ عن هذا البيت : إنه لم يرض بحذف علامة النداء من (هذى) وهو غير جائز عند النحويين حتى ذكر التسيس والرسيس، فأخذ بطرفي الثقل والبرد .

ونقده صاحب الوساطة بأنه يحتاج إلى تبين ، وأن الاحتجاج عنه ضعيف ، لأنه حذف علامة النداء من (هذى) وحذفها خطأ وغير جائز [١] .

ونعى عليه ابن جنى ـ وهو صديقه وأول شارح لشعره ـ هذا البيت لما يمثله من حذف أداة النداء ، من (هذى) وهي تصلح أن تكون وصفا لأى ، فحذف ياء أى احجاف وذلك لايجوز عند البصريين [٢] ورد عليه أبو العلاء بهذا الرد قال ابن هشام ونقله عنه كل شراح المتنبى [٣] . البرزة برزت لنا ، كأنه يستحسن تلك البرزة الواحدة ، وانشد :

يا أبتي إما سلمت هذى   فاستوسقى لصارم هذاذ

أو طارق في الدجن والرذاذ [٤]

وهذا تأويل لايحتاج معه إلا الاعتذار ، وأما قول أبي الفتح فهو ضرورة لأن حرف النداء لايحذف إلا عند نداء المعارف والمضاف .

هذا عن شراحه أما النحاة الذين تحدثوا عن هذا البيت في (كتب النحو) وليس في شرح الديوان ، فقد اختلفت نظرتهم .

---

(١) الوساطة ٤٦٥ بتصرف يسير .

(٢) نقل نقد ابن جنى كل شراح المتنبى بعده ، راجع الفتح ١٦٢ تفسير أبيات المعانى ١٣٥ ، والشرح المنسوب للعكبرى ١٩٣/٢ ، وشرح البرقوقى ٢٠١/٢ .

(٣) راجع للمواضع السابقة نفسها فكان الشراح يذكرون رأى ابن جنى ثم يتبعونه بذكر رأى أبي العلاء .

(٤) لم يرد الرجز في معجم هارون ، ولافي معجم حداد ، ولم ينسبه أحد من الشراح الذين نقلوه عن أبي العلاء ، ولم يذكر في فهارس اللسان ، ولا فهارس تهذيب اللغة ولم يعلق عليه البغدادى في شرح أبيات المغنى ولامحققاه ٣٥٣/٧ .

بعضهم كان يثبت عليه الخطأ وبخاصة أن حذف أداة النداء في هذا البيت يجوز على رأى الكوفيين ، وبعضهم كان ينقل رأى أبي العلاء دون إشارة اليه ، كما فعل ابن هشام .. يقول ابن يعيش : وقد أجاز قوم من الكوفيين : (هذا أقبل) على إرادة النداء ، وتعلقوا له بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) قالوا : المراد ياهؤلاء ، وقد عمل به المتنبي في قوله : هذى برزت .. وكان يميل كثيرا إلى مذهب الكوفيين [1] .

ويقول الأشموني تعليقا على قول الناظم :

وغير مندوب ومضمر وما جامستغاثا قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار اليه قل ومن يمنعه فانظر عاذله

أي التعري من الحروف (في اسم الجنس والمشار له قل) فانصر عاذلة ، أي لائمه على ذلك فقد سمع في كل منهما مالايمكن رد جميعه ، فمن ذلك في اسم الجنس .. وفي اسم الاشارة قوله :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله :

إن الالى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تلف من عاداك مخذولا

وقوله :

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال م الرأس شيبا إلى الصبا من سبيل

وجعل منه قوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة، ولحنوا المتنبي في قوله :

---

(١) شرح المفصل ١٦/٢ .

هذى برزت لنا فهجت رسيسا [1] .

ثم نأتى إلى الفقرة الأخيرة فى كلام ابن هشام وهى : ورده ابن مالك .. وهى ان تحليل أبى العلاء للبيت وذهابه إلى أن (هذى) إشارة إلى المصدر ردها ابن مالك وقال : لا يشار إلى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كقولهم : ضربتهم ذلك الضرب ، ولايصح على رأيه ، ضربتهم ذلك .

وبيت المتنبى على ذلك ، فعلى رأى ابن مالك ومن تبعه يكون رد أبى العلاء غير مقنع .

جاء فى شرح التسهيل لابن مالك [2] قوله : ولابد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة ، والمقصود به المصدرية ، ولذلك خطئ من حمل قول المتنبى :

هذى برزت لنا فهجت رسيسا

على أنه هذه البزة برزت ، لأن مثل ذلك لاتستعمله العرب .

هذا ماقاله ابن مالك ونقله عنه شراح الفيته من بعده [3]

لكن السيوطى قال فى الهمع : قال ابن مالك ولابد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر ورده أبوحيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به إلى المصدر ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولا أول [4] .

وقال الشيخ خالد فى شرح التصريح مثل ذلك ونقل عن المرادى أن سيبويه والجمهور لا يشترطون ذلك [5] .

---

(١) شرح الأشمونى ١٣٦/٣ .
(٢) ١٨٢/٢ .
(٣) راجع مثلا الأشمونى ١١٤/٢ ، ١٢٧/٣ ، شرح التصريح ٣٢٧/١ حاشية الشيخ يس .
(٤) الهمع ١٠٢/٣.
(٥) ٢٢٧/١.

وزاد ابن هشام في رده على ابن مالك بأنه ـ أي ابن مالك ـ أنشد بيتا ليس فيه هذا الشرط ... وهو قوله :

ياعمرو إنك قد مللت صاحبتي وصحابتيك اخال ذات قليل [1] .

(١) راجع ما ذكره الدسوقي في حاشيته على المغني نقلا عن الشمني في التعليق على هذا البيت وراجع المقرب لابن عصفور ١٨/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٥٩/٢ .

يتحدث ابن هشام عن التغليب ، وأن العرب ، قد تغلب شيئا على شئ لتناسبٍ بينهما أو اختلاط ، كقولهم : الأبوين ، والمشرقين ، وغيرهما .. ومن هذا القمرين ، أى فى الشمس والقمر ومن ذلك قول المتنبى :

واستقبلت قمر السماء بوجهها   فأرتنى القمرين فى وقت معا

أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء ، وقال التبريزى يجوز أنه أراد قمرا وقمرا لأنه لا يجتمع قمران فى ليلة ، كما أنه لاتجتمع الشمس والقمر ، وما ذكرناه أمدح ، والقمران فى العرف : الشمس القمر [١] .

ولم يتحدث ابن هشام عن شئ فى إعراب هذا البيت .

---

(١) المغنى ٩٠٠ وجوز الواحدى أن يكون الشمس وهو وجهها والقمر ، ويجوز أن يشبه وجهها فهما قمران ، العكبرى ٢٦٠/٢ .

آخر ما تحدث عنه ابن هشام وورد عليه أبيات للمتنبى (القلب) قال ومن فنون كلامهم القلب ، كقول رؤبة :

ومهمه مغبرة أرجاؤه

كأن لون أرضه سماؤه

أي كأن لون سمائه - لغبرتها - لون أرضه ..

وزعم بعضهم في قول المتنبي :

وعذلت أهل العشق حتى ذقته   فعجبت كيف يموت من لايعشق

أن أصله : كيف لايموت من يعشق ، والصواب خلافه ، وإن المراد أنه صار يرى أنه لاسبب للموت سوى العشق [١] .

---

(١) المغنى ٩١٣ ، وراجع الوساطة ٦٩٠ فقد ذكر هنا على القلب .

الفصل الثالث

المشكلة الثالثة

من ملامح الإبداع النحوى عند أبى العلاء المعرى

المبحث الأول

١ـ اجتهاد أبى العلاء واعتداده بنفسه

٢ـ تلاعبه بأبواب النحو

(المسرح النحوى عند أبى العلاء المعرى)

القارئ لكتب شيخ المعرة أبى العلاء المعرى يلحظ مجموعة من الظواهر الإبداعية فى دراسة النحو وقضاياه .

فعلى الرغم من أن التراث العلائى ـ الذى وصلنا ـ ليس نحوياً ، بل كله كتب أدبية ورسائل شخصية إلا أن أبا العلاء تفنن فى عرض ثقافته اللغوية واجتهاداته النحوية بصورة غاية فى البراعة ، فهو لم يلجأ إلى عرض جهوده فى النحو بصورة مباشرة ، سرداً تعليمياً ككتب النحو التقليدى ، وإنما أخرجها فى شكل حوار ونقاش .

وقد لفت انتباهنا مجموعة من الظواهر الإبداعية فى نحو أبى العلاء ، إن القارئ لتراثه يعجب من كثرة نقده للنحاة وشدة مناقشته لهم ، كما أنه لا يفرق فى نقده هذا ومناقشته تلك بين نحاة البصرة والكوفة ، كما يرى أنه يتلاعب بأبواب النحو تلاعباً شديداً ويدير حوارات (مسرحية) من هذه الأبواب ، كما يلحظ اعتداده بنفسه . والذى يفعل ذلك لابد أن يكون قد بلغ مكانة كبيرة فى درس النحو وفهمه وأحس فى نفسه القدرة الكبيرة والمكانة العظيمة . وفى الحق فإن أبا العلاء قد وصل بالفعل إلى هذه المكانة وتبوأ منزلة كبيرة فى فقه العربية درساً وتدريساً شهد له بذلك حساده وأحبابه .

يقول عنه الخطيب البغدادى ... كان ... عالماً باللغة حافظاً لها [١] ..

ويقول ياقوت : كان غزير الفضل شائع الذكر وافر العلم غاية فى الفهم عالماً باللغة حاذقاً بالنحو [٢] .

ويقول ابن الانبارى : كان غزير الفضل وافر الأدب عالماً باللغة [٣] .

ويقول أبوالقاسم الكلاعي : ... كان عفا الله عنه شهاب فهم وعلم علم احتوى من المعارف على فنون وأعرس بأبكار من العلوم وعون ، إن شئت الفقه

---

(١) تعريف القدماء ٥ .

(٢) السابق : ٦٦ .

(٣) نزهة الألبا ٣٥٣ .

فلديه أو اللغة فموقوفة عليه .. أو النحو فمن سيبويه [1] .

ويقول الصفدى : والذى رزقوا السعادة فى أشياء لم يأت بعدهم من نالها جماعة كثيرة ... وأبوالعلاء المعرى فى الاطلاع على اللغة .. [2] .

ويقول البطليوسى فى شروح السقط [3] بعد شرح بيت لأبى العلاء ، وأبوالعلاء من لايتهم فى حفظ اللغة .

فهؤلاء علماء أثبات اتفقت كلمتهم جميعاً على فضل المعرى ومكانته فى اللغة وبعضهم كان يكرر كلام سابقيه اتفاقاً منهم على ما ذهبوا إليه .

ولم يكن أبوالعلاء مجرد عالم باللغة أو حافظ لها بل هو عالم ومعلم قصد اليه الطلبة من الآفاق يطلبون علمه ويجلسون إليه ، ونظرة إلى ثبت تلاميذه نجد منهم كثيراً من العلماء باللغة والنحو .

وقد ذكر ابن العديم [4] فى الإنصاف والتحرى كثيراً منهم ، كالخطيب التبريزى وأبى يعلى التنوخى وأبى المكارم الأبهرى ، هؤلاء من المشارقة ، فى حين ذكر من الاندلسيين ، أبا تمام غالب بن عيسى بن أبى يوسف الأنصارى ، وأبا الخطاب العلاء بن حزم ، وعثمان بن أبى بكر السفاقسى ، وأبا القاسم نصر بن صدقة القابسى النحوى وغيرهم ..

وقد ظهر فى كثير من كتب أبى العلاء أثر هذه الثقافة وتأثير هذا العلم الذى اكتسبه ، فرأينا اجتهاده فى كثير من المسائل ، واعتداده برأيه فى الكثير من القضايا التى يعرض لها ، وأن كانت مخالفة لرأى كثير من النحاة . وهذا أحد مظاهر الإبداع النحوى عنه .

يقول أبوالعلاء : وما يجعل بالرجل من الصالحين أن يصيب من سفرجل الجنة فى النعيم الدائم وهو لايدرى كيف تصغيره وجمعه ، ولايشعر أيجوز أن يشتق منه فعل أم لا . والأفعال لاتشتق من الخماسية لأنهم نقصوها عن مزية الأسماء فلم

---

(١) أحكام صنعة الكلام ١٣٠ .

(٢) الغيث المسجم فى شرح لامية العجم ١/١٧ أو ١١٨ .

(٣) ٤/١٦٣٥ .

(٤) تعريف القدماء ٥١٨ وما بعدها .

يلغوا بها بنات الخمسة وليس في كلامهم مثل اسْفَرْجَلَ يَسْفَرْجِلُ اسْفِرْجالاً .

وهذا السندس الذي يطؤه المؤمنون ويفترشونه كم فيهم من رجل لا يدري أوزنه فعلل أم فنعل والذي اعتقد أن النون فيه زائدة وأنه من السدوس وهو الطيلسان الأخضر . قال العبدي :

رداويتها حتى شتت حبشية كأنْ عليها سندساً وسدوساً

ولا أمنع أن يكون سندس فعللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكرت [1] .

ويقول أبوالعلاء : ولا أمنع أن يجيء الفعل على (فعلن) وإنْ كان المتقدمون لم يذكروه ؛ لأن الاسم إذا جاء على ذلك وجب أن يجيء عليه الفعل إذا كان الاسم أصلاً والفعل متفرع عنه [2] .

ومن الآراء التي تفرد بها ، قوله : بجواز استقبال القسم بـ (لن) .

يقول تعليقاً على قول البحتري :

أي وسعي الحجيج حين سعرا شعثاً وصف الحجيج ساعة صفوا

لن يطال المشيب حظرة ود حيث يشجو طرف ويحور طرف

يقول : استقبل القسم بـ (لن) وهذا عند النحويين لايجوز لأن (لن) لايستقبل بها القسم .. ولو قال لايتال لاحتمل ولن يمد في القياس أن يوضع (لن) موضع لا لأنهما في النفي متشاركان [3] .

ومعلوم أن النحاة قالوا بإجراء القول مجرى الظن بشروط خاصة ، لكن أبا العلاء يقيس على هذا إجراء الزعم مجرى القول :

يقول البحتري :

---

(1) رسالة الملائكة ٢٨ ومابعدها

(2) السابقة ٢٦٥ .

(3) عبث الوليد ٣٢٥ .

وقد زعموا مصراً معاناً من الغنى

فكيف أسفت بي إلى عدم مصر

فيقول أبوالعلاء تعليقاً عليه :

الأجود نصب مصر ومعان لأنهما مفعولان ، وكذلك يقولون :

زعمتك ظاعنا والمعنى زعمت أنك فلما حذفت أن وصل الفعل فعمل ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب :

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم

فإني شريت الحلم بعدك بالجهل

فالياء الأخيرة في تزعميني في موضع نصب وقوله : كنت أجهل فيكم في موضع المفعول الثاني .

ويتعذر رفع مصر في البيت إلا أن يجعلوا زعموا في معنى قالوا ، وليس ذلك بمعروف كالوجه الأول إلا أن القياس يوجبه [1] .

ويقول أبوالعلاء وكيف يستجيز من فرشه الإستبرق أن يمضي عليه أبد وهو لايدري كيف يجمعه جمع التكسير ولاكيف يصغره والنحويون يقولون في جمعه أبارق وفي تصغيره أبيرق ، وكان أبو إسحق الزجاج يزعم أنه في الأصل مسمى بالفعل الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق أو البرق وهذه دعوى من أبي إسحق، أنما هو اسم أعجمي عرب [2] . بهذه الكلمات الحادة وبتلك الثقة بالنفس كان أبوالعلاء يناقش قضايا النحو . تهديه بصيرة نفاذة وفقه بالعربية لايعرف الحدود .

« وكأنه أحس بما يشعر به قارئ تراثه من إعجاب بشجاعته ، وقدرته على تحليل النصوص بصورة متفردة تخالف كثيراً ما ذهب إليه القدماء فقال : ولا أمنع أن يخالف الأول مخالف إذا أقام الحجة وأبان الدليل [3] .

---

(١) عبث الوليد ١٣٣ .

(٢) رسالة الملائكة ص ٤ .

(٣) السابق : ٢٥٧ .

وهناك مظهرتان لفقه أبي العلاء بالعربية ومكانته الكبيرة فيها فقد ظهر في بعض كتبه تلاعبه الكبير بالأبواب النحوية وقضاياها ، وإسقاط هذه الأبواب والأدوات النحوية على شخصيات عصره .. إن القارئ لرسالة الصاهل والشاحج يعجب كثيراً لهذه الأدوار المسرحية التي أدارها أبوالعلاء عن أبواب النحو ، بصورة لم تعرفها العربية قبله ولابعده ـ فيما أعلم .

انظر إليه يتحدث عن أحد الحروف العربية وهو الهمزة ، وما تتعرض له من تغيير وما ترد عليه من صور وأشكال ، ثم كيف يسقط هذه الصور على شخصيات عصره ، يقول :

وينبغي للحازم في الشدائد أن يكون مثل الهمزة يخالف النفر بما يريدون ويسكت على ضمائر النفس فإنه لايقضي المأربة باللسان وليس في الحروف حرف أكثر مسامحة من الهمزة ألا تراها إذا كانت ساكنة في مثل رأس وبؤس وذئب فبلغت بها ما تستحقه من الهمز فهي كالحروف الصحاح ويجوز أن تقول في القوافي رئم مع سهم وسؤل مع جمل وشأم مع وخم فإذا أتفق لها أن تصاحب في القوافي حروف اللين صارت الفا في شام وياء في ريم وواوا في بوس وسول فجرت مع رام وجول وهيم وهي في ذلك غير جارة للعيب بل قد أدت حق الحروف الصحيحة في حسن العشرة وتكلفت لحروف اللين ماليس هو لها أصلاً في الحقيقة قال الراجز :

لاتقـــربن الشـــام أن الشـــامـــا

كـــان لدواء العـــراق وخـــمـــا

فالهمزة في الشأم محققة لايجوز فيها التخفيف بحال في هذا الموضع لأنها موازية لخاء وخم قال جبيهاء الأشجعي :

أن المدينة لا مـــدينة فـــالزمي

نعف الســـتـــار وقنة الأوجـــام

يجلب لك اللبن الغريض وينتزع

بالعيس من يمن إليك وشام (١)

ألا ترى إلى الهمزة كيف لزمت التحقيق فى ذلك الرجز ولزمت التخفيف فى هذا الموضع لما احتاجت إليه ؟ .... ومما توصف به الهمزة من الحكمة أنها إذا لقيت همزة فى كملة واحدة لم يكن بد من تخفيف إحدى الهمزتين فذاك مثل للرجل الحازم يلقى مثله فيعلم كل واحد منهما أن اجتماعه مع الآخر يشق عليه فيلزم أحدهما نفسه التخفيف ، وربما ترك وطنه وارتحل إذا كان الآخر من جنسه وذلك مثل الهمزة في قول الخليل لما لقيتها الهمزة فى جائى وإحداهما همزة فاعل التى تحدث فى المعتل قائم وبابه والأخرى الهمزة الأصلية ، فالخليل يرى أن همزة فاعل نقلت من مكان العين وجعلت مكانها الهمزة التى من الأصل.

وربما علم الرجل الأصيل الرأى أن مكانه يثقل فانصرف وإن لم يلقه نظير له فيكون مثله مثل الهمزة حذفت من سائر فقيل سار ، قال الهذلى :

وغيـــر مـــاء المرد فـــاها فلونه

كلون النئور وهي أدماء سارها (٢)

أى : سائرها ، وإنما يحمل الهمزة على ذلك مجاورتها الألف لأن الألف أقرب حروف المعجم إلى الهمزة ولذلك تركت مكانها فى قولك :

راء وشاء والأصل رأى وشأى ، قال الشاعر :

وكل خليل راء نى فـــهـــو قـــائل

من اجلك هذا هامة اليوم أو غد

وقال عمر بن أبى ربيعة فجمع بين اللغتين :

---

(١) الستار : موضع ، والنعف : ناحية الجبل ، والأوجام : وأحدها وجم وهى علامات يهتدى بها فى الصحراء .

(١) المرد : الغصن من ثمر الأراك ، النئور : دخان الشحم يعالج به الوشم والأدماء من الظباء البيضاء تعلوها غبرة .

بان الحمـول فما شأونك نقره

ولقـد أراك تشـاء بالأظعـان

شأونك : سفنك وتشاء : تساق

وربما تركت الهمزة مكانها للحرف الضعيف ولم تصبر على المضارة أو تكون رغبت في التفضل على المجاور كما قالوا : را يريدون رأى .

قال الشاعر :

ومن را مـثل معـدان بن ليلى

إذا ما النسع جال على المطيـة

وقالت امرأة من العرب :

من ين الأخوين كالغصنين أم من راهما :

فكأنها تشبه في هذا الصنيع رجلاً فيه كرم وشدة ولو أراد لضار جاره واقصاء فيحمله الكرم على تخلية مكانه له وقد رأيت الهمزة حذفت من ترى وأصلها أن تجيء فيه كما جاءت في قوله تعالى : (وهم ينهون عنه وينأون عنه) ولكنها بعدت عن موطنها فلم ترجع إليه إلا عند الضرورة كالرجل فارق الوطن فلم يلمم به إلا عند النائبة ، قال الشاعر :

ألا إنمـا ذا الـدهـر يـوم وليـلـة

ومن يحي في الأيام يرأ ويسـمع

ومثلها في هذا الموضع مثل الرجل لايدخل وطنه إلا عند شريطة ، ألا ترى أن الفصحاء لايقولون ترأى في المنثور وإنما يستعملونها في المنظوم لإقامة الوزن وكذلك وجدناهم يحذفون الهمزة إذا كانت طرفا وقبلها ساكن ويلقون حركتها على ماقبلها فيقولون : خذ الجز ، وقرئ : (يخرج الخب في السموات والأرض)[1] فإذا كان ذلك في الشعر حذفت الهمزة لآخر الدهر لأن رجوعها يكسر ، قال حسان :

---

(١) النمل ٢٥ وهي قراءة عيسى بن عمر ، راجع مختصر البديع ١٠٩ .

فرهنت اليدين عنهم جميعا

كل كف لها جز مفصوم

وإذا اتفق لها ذلك في النثر جاز أن ترجع وجاز ألا ترجع . وكذلك حالها في يسأل وبابه إذا كانت في النثر فهي في الرجوع على أحد أمرين وإذا كانت في المنظم فلا تقدر على رجوعها إلى الوطن كما قال القطامي :

وقد يزيد سؤال المرء معرفة

ويستريح إلى الأخبار من يسل[1]

هذا عن الهمزة ، وانظر إليه يتلاعب بالحرف (ما) الكافة وما تفعله بإن وأخواتها : يقول : وقد حمل السيد عزيز الدولة خلد الله ملكه ما فيه من الكرم والرأفة بالرعية والرغبة في حقن الدماء على أن بعث هدية سنية أشبهت شرف قدره وعزوف نفسه والهدية مثلها مثل ما التي تكف العامل عن العمل ألا ترى أن إنّ وأخواتها تكفهن ما عن النصب ، قال ابن أبي ربيعة :

إنما أهلك جيران لنا

إنما نحن وهم شيء أحد

وأنشد سيبويه :

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن

أبا جعل لعلما أنت حالم

فلولا أن ما كفت لعل أن تعمل لم يجز أن تتصل أنت بلعل كما لا يجوز أن تتصل بنحن[2] . وانظر إليه يتلاعب ببعض أبواب النحو الأخرى كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر والأفعال المتعدية وأنواعها ممثلاً لها ببعض ملوك عصره :

يقول : والخوف إذا وقع بغتة رأيت المعروف بالحزامة وأخا التجربة ومن كان مشهوراً بالجرأة قد حمله الحزم واللب على قلة الانبعاث وكلول الغرب فصار كأنه

---

(١) رسالة الصاهل والشاحج ٤٩٦ ومابعدها .

(٢) السابق : ٤٢٠ .

الظلمية من خوف العاقبة وانفلال الحد فيكون مثله مثل المذكر من الأسماء إذا أنث للضرورة ، كما قال القائل .

وحـــمـــال المئين إذا ألمت

بنا الحـــدثان والأنف الغـــيور

وإذا فجئت هذه الملمة وغيرها من الملمات حسنت للنساء ذوات الخفر أن يتبرجن ويجرين في المشي والعمل مجرى الرجال فيكون مثلهن مثل المؤنث إذا ذكر عند الحاجة كما قال عامر بن جوين الطائي :

فلا ديمـــة ودقـــت ودقها   ولا أرض أبقـــل إبقـــالها

وربما رأيت الجماعة الكثيرة وهم لقلة البصيرة وطيران الألباب يجرون مجرى الفذ من الرجال فيكونون كالجميع من الأسماء إذا جاء مؤخر الخبر أو لم يتصل بفعله الضمير إذا تأخر كما قال الشاعر ، أنشده الفراء عن المفضل الضبي :

الا أن جـيـراني العـشـيـة رائح

دعـتـهم دواع من هوى ومنادح

وكما قال الآخر :

ياعمرو جيرانكـــم باكـــر   فالقلـــب لا لاه ولاصـــابر [1]

ويقول : وأفعال السيد عزيز الدولة وتاج الملة أمير الأمراء أعز الله نصره مثل الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين ففعله خلد الله ملكه يرفع نفسه وإنما عنيت رفع المحل وعلوه ، ثم يكون رفع اللفظ تابعا لذلك ومفعولاته الثلاثة : الأول منها الرعية، والثاني العرب ، والثالث الروم [2] . والملوك بعد ينقسمون كانقسام الأفعال ، فمنهم من يشبه فعله الفعل المتعدى إلى مفعولين ولايجوز الاقتصار على أحدهما مثل : ظننت وخلت وبابهما ، وذلك من الملوك من يعمل فعله في رعيته ولايكون له بد من محاربة عدوه ، ومنهم من هو كالفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ويجوز

---

(١) رسالة الصاهل والشاحج ٤٣٧ ومابعدها .

(٢) السابق ١٦٨ .

الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، مثل أعطيت وكسوت ، وذلك الذى يعمل فعله فى رعيته فيكون له عدو مرة يحاربه ومرة يسالمه ، وأما الفعل الذى يتعدى إلى مفعول واحد فمثله كثير فى الملوك والولاة ، فملك فعله فى الرعية فقط وذلك الذى تكون فوق يده يد عالية ، وال ينفذ فعله فى أهل ولايته وعامى ينفذ فعله فى أهله وعياله ، والوحيد من بنى ادم مثله مثل الفعل الذى لايتعدى إلى مفعول مثل قام وقعد وإنما هو مقصور على فاعله لاغير . وفعل لا يصل إلى العمل إلا بحرف جر مثل مررت وبابها ومثله مثل الأعمى والأعرج لايصلان إلى كثير من المآرب إلا بمعين ، ومن الأفعال ماله فاعل لايظهر وذلك فعل التعجب فى قولك : ما أحسن زيداً فذلك مثل لمن لزم بيته من الناس فلم يتعرف من القوم ولم يعايش العوام ، ومن كان من أوزاع الناس يدبر ابنه واخاه دون غيره فهو بمنزلة كان وأخواتها تعمل فى فاعل ومفعول وهما لعين واحدة ، وفى الملوك من يكون فعله كالفعل المتعدى إلى مفعولين ثم يلقى بعد ذلك مثل ما قال اللعين المنقرى :

أبا لأراجيز يا بن اللؤم توعدني

وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور

فذلك مثل الملك الذى زالت مملكته وكذلك فى العامة من يكون مثله مثل كان يرفع الفاعل وينصب المفعول ويعمل فى الحال والظروف فبينا هو كذلك جاءه بعض الأقضية فصار كأحد الحروف الملغاة مثل ما أنشد يحيى بن زياد الفراء:

سراة بنى أبى بكر تسامى

على كان المطهمة الصلاب[1]

وأنظر إليه يتحدث عن الفصل بين المتضايفين ، وكيف صوره بأم تمنع عن وليدها ويفصل بينها وبينه . يقول : وربما عاينت المرأة الراكبة أو الماشية وعلى كتفها أو فى حجرها صغير مثل التولب وقد أخذه منها أبوه فتقدمها بالخطوات وفصل بينها وبين سواه فهى تنظر إلى ولدها نظر شفيق لاتصل إليه وهو ينظر إليها نظر فقير إلى ما فى الندى فمثلهما مثل المضاف والمضاف إليه يفصل بينهما

---

(١) السابق ٤٢٣ ومابعدها .

بالظرف والمصدر وكل واحد منهما شديد الحاجة إلى صاحبه كما قال ابن قميئة:

لما رأت ساتيدما استعبرت		لله در اليومْ من لامها

وقال الأخر

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

كناحت يوماً صخرةٍ بعسيل

فإن بعد بالفعل أبوه حتى تكثر الفواصل بينه وبين أمه فمثلهما كمثل قول ذي الرمة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا

أواخر الميس أصوات الفراريج [١]

ونحن نعلم أن المقصور قد يمد اضطراراً ، وكذلك الممدود يقصر للضرورة لكن انظر إلى هذه الصورة التي أبدعها خيال أبي العلاء عن هذين البابين :

يقول : والشدائد .. وتحمل المتطاول من القوم على أن يتواضع والغنى على أن يتهيأ بهيئة الفقير فيشبه الممدود إذا قصر كما قال المرجى :

أنزل الناس في الظواهر منها		وتبوى لنفسه بطحاها

والطمع من أهل الخسة في مثل هذه الحادثة يحسن لهم التطاول وتتبع رحال الضعفاء فيكون مثلهم مثل المقصور إذ مد ، كما قال الراجز :

يالك من تمر و من شيشاء

ينشب في المسعل واللهاء [٢]

حتى أبواب النحو التي لها طبيعة خاصة كباب الوقف والنقل ، تلاعب بهما أبوالعلاء تلاعبا شديداً وأسقط قضاياها على شخصيات عصره إسقاطا في غاية

---

(١) السابق ٧٣ ومابعدها .

(٢) السابق ٤٩١

الغرابة ، يقول :

وربما طمع الجار لهذه الفتنة إذا كان من أهل الشر في جاره إذا كان من أهل الخير قعدا على منزله فأخذ ما فيه فأشبه فعله ذلك نقل الحركة من الحرف إذا وقف عليه إلى ما جاوره من الحروف وشبهت المال بالحركة لأنه تكون عنه القوة والحركة قوة الحرف وحياته ، والمعنى بما ذكرت قول الراجز :

عجبت والدهر كثير عجبه   من عنزى سبنى لم أضربه

نقل حركة الهاء إلى الباء ، وكذلك قوله :

فقلت للسائس خذه واعزله   واغد لعنا في الرهان نرسله

وقال طرفة :

حابسي ربع وقفت به   لو أطيع النفس لم أرمه

وقد ذهب بعض الناس إلى أن هذا ليس بضرورة ، وإن كان كما زعم فإنه قليل كقلة ما يستوحش منه الفصحاء (١) .

وإنك لتشاهد في القوم الجالسين رجلاً فيه أيد وقوة وقد نظر إلى رجل ضعيف وعليه أرق ثقيل ، فيقول : أعطني أرقك أخفف عنك ، فربما حمله عنه الساعة أو الساعتين ، فإن كان المنقول إليه الثقل متقدماً فمثله مثل الحرف الذي يكون قبل الحرف الموقوف عليه فتنتقل إليه حركته كما قال جرير بن عبدالله البجلي :

أنا جرير كنيتي أبو عمر   أجبنا وغيرة خلف الستر

قد نصر الله وسعد في القصر

يريد : أبا عمرو ، والقصر

وقال آخر يوم فتح مكة :

قد علمت بيضاء من بني فهر   نقية الوجه نقية الصدر

لأضربن اليوم عن أبي صخر

---

(١) السابق ٤٤٠ ومابعدها .

فهذا يستعملونه في الوقف وليس بضرورة . فإذا أطلقوا حسب من الضرورات كما قال أوس بن حجر :

أبني لبينى لستم بيد إلا يدا ليست لها عضد

أبني لبينى إن أمكم أمة وإن أباكم عَبُدُ

يريد : إن أباكم عبد فحرك الباء بحركة الدال كأنه يريد الوقف ثم أطلق. وبقيت الباء على الضم وإن كان الذى ينتقل إليه العبء متأخراً في الرفقة فمثله مثل الحرف الذى تأتى حركته على مابعده كما قال رجل من أهل السراة :

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلده أبوان

يعنى آدم والمسيح صلى الله عليهما ، وكما قال الآخر :

فو الله لولا بغضكم ما تركتكم

ولكننى لم أجد من بغضكم بدا

فسيبويه يرى في قوله : لم يلده أبوان ، أنه مفتوح الدال وأنهم لما سكنوا اللام وهي مكسورة فراراً من الكسر ، لم يكونوا ليكسروا الدال والفتحة عنده لالتقاء الساكنين ولاتباع الفتح في ياء يلده ، ومن أجاز الكسر في لم يلده ، فإنه يحمله على أحد وجهين التقاء الساكنين أو نقل حركة اللام إلى الدال وهذا هو الذى يصح عليه التشبيه المقصود في هذا الموضع من نقل العبء عن المتقدم إلى المتأخر، وإنما قلت ذلك لأن الحركة ثقل على الحرف ، وقد قال بعض الناس في قول عامر بن جوين :

فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله

أنه نقل حركة هاء التأنيث إلى اللام . فأما سيبويه فدل كلامه على أنه أراد أن يقال : بل أراد النون الخفيفة . وإذا صح مذهب من يزعم أن حركة هاء التأنيث تنقل إلى ما قبلها في الوقف ـ هى عندهم لغة لخمية ـ فهى مثل لرجل طرح ثقل نفسه وحمل ثقل غيره ، وقد يتصرف ذلك على الحمد والذم ، فإذا حمل على

التضييع فهو مذموم ، كما قال القائل :

كتاركة بيضهــا بالعـــراء ... وملبســة بيض أخـرى جناحا

وإذا حمل على الإيثار فهو محمود ، كما قال عروة بن الورد :

أقسم نفسي في جسوم كثيرة ... وأحسو قراح الماء والماء بارد

ومن هذه اللغة اللخمية قول الشاعر :

فـإني قـد لقيـت بأرض قـومي

حـوادث كنت في علم أخـافـه

ينشد بفتح الفاء [١]

ويقول : وما أحسن بالقوم التأسي إذا نزلت الشدائد فحقيق على الغنى إذا شبع ألا يترك جاره الفقير وهو طاو وألا يحوجه إلا المسألة بل يكفيه النظر إليه .. ألا ترى أن الكاف في بكر لما اضطرت إلى الحركة في بيت (أوس) دخلت مع الباء في الكسر ولم ترغب في الضمة فعد ذلك فيها من المواساة ، قال أوس :

لنا صرخة ثم إصمــاتة ... كمـــا طرقت بنفــاس بكر

ففي هذا مثل لمن يأخذ نفسه بزى جاره ويترك مضاهاة الأبعدين وكذلك قول الهذلي :

ماذا يغيـر ابنتي ربع عـويلهـمـا

لاترقـــدان ولا بؤس لمن رقـــدا

كلتـاهمـا أبطنت أحشـاؤها قصبـا

من غـاب حليـة لاعشـا ولا نقـدا

(١) رسالة الصاهل والشاحج ٤٦٦ ومابعدها .

إذا تجـاوب نوح قـامـتـا مـعـه

ضربا أليما بسبت يلعج الجلدا[1]

فإذا زعمت أن كاف بكر ولام جلد أساءتا في مجانبتهما الراء والدال ومواساتهما الباء والجيم وكذلك يجب لأن الباء أسبق حرمة إلى الكاف وأقدم صحبة في بكر وكذلك الجيم في جلد لأنك تنطق بهما قبل الراء والدل ، وفي كتاب الله تعالى : ﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون﴾ [2] .

ويقول : انتهى بي الأمر إلى تل منس وقد نزل بها معظم الناس فسمعت الجالية يتشررون في المساجد والكنائس ويديرون الرأي فلا تتصرم لهم عزيمة ولاتبرم بأيديهم مرة بل يختلفون اختلاف العرب في الوقف ، فبعضهم يقف على السكون، فمثله مثل من رأى أن يقيم بحيث هو من هذه القرية ، وبعض العرب يشم ويروم عند الوقف ، فذلك مثل من يروم النهوض إلى مكان الأمن ولايجد سبيلاً إلى ذلك .

وبعضهم يشدد الحرف الموقوف عليه ليدل على حركته في الأدراج ، فذلك مثل من يعزم عن النهوض ويمثله بين عينيه [3] .

وغيرها وغيرها من قضايا النحو وأبوابه .

واللافت للنظر أن كل كتب أبي العلاء التي وصلتنا ليست نحوية ، ولا تمت إلى النحو بسبب ، فهي كتب أدبية ورسائل شخصية ، باستثناء رسالة الملائكة فقد حشد فيها كثيراً من قضايا الصرف ومع أن هذه الرسائل كما قلت أدبية وبعضها رسائل شخصية ، إلا أن أبا العلاء (شحن) هذه الرسائل بنظرات نفاذة وآراء نحوية غاية في البراعة . وأنك لتعجب كيف أدار هذه الحوارات النحوية في كتب ليست نحوية . ولاتتحمل قضايا النحو ودقائقه ولكنه نجح في تقديمها من خلال نادرة تروى أو طرفة تحكى ، وبأسلوب رائق جذاب .

---

(١) حلية : اسم وادي . النقد : الذي قد نخر . العش واحدته عشة يقال : شجرة عشة إذا كانت دقيقة القضبان لئيمة النبت والسبت : النعال المدبوغة بالقرظ . يلعج : يحرق .

(٢) السابق ٥٠٠ ومابعدها .

(٣) السابق ٥٠٦ .

المبحث الثانى

- نقد أبي العلاء للنحاة
- نقد العلة
- نقد منهجهم فى الشواهد
- نقد رأى للفراء
- نقد ثعلب
- نقد رأى للسيرافى
- نقد رأى للأصمعى
- نقد الفارسى

والمظهر الثالث من مظاهر براعة المعرى اللغوية ، وثقافته الكبيرة نقده للنحاة ومناقشته لهم بصورة كبيرة . ومن هنا كثرت المسائل النحوية التى كان يحتال لإلقائها فى ثنايا كتبه ورسائله يدل بها على براعته وحفظه ، حتى أنه فى رسالة الغفران أكثر من الأسئلة بصورة جعلته يخشى من إحراج جلسائه من العلماء . يقول عن أحد مجالسه : ويخطر فى ضميره أشياء يريد أن يذكرها ثم يخاف أن يكونوا لما طلب غير محسنين فيضرب عنها إكراماً للجليس [١] .

ولقد ناقش أبوالعلاء آراء كثير من علماء النحو الكبار سيبوية ، والمبرد ، والأخفش وابن جنى ، والفارسى ، والزجاج ، والسيرافى ، والفراء وثعلب وغيرهم وغيرهم ، ونقدهم نقداً لاذعاً فيه حدة ، وتطاول ، واتهمهم بالكذب وأنهم قولوا الناس ما لم يقولوه ، وأنهم أخرجوا الكلام بتأويلهم على غير ما يريد قائلوه ، لادعائهم وتكلفهم .

انظر إليه يقول : كذبت النحاة أنها تعلم لم رفع الفاعل ونصب المفعول إنما القوم مرجمون والعلم لعالم الغيوب [٢] .

ويقول فى موضع آخر :

لايسخط عليه الله والملكان إذا لم تدر لما ضمت تاء المتكلم وفتحت تاء الخطاب [٣] .

---

(١) رسالة الغفران ٢٢٦ .

(٢) الفصول والغايات ١٠٨ - يقول ابن جنى فى تعليل ذلك : قال أبوإسحق فى رفع الفاعل ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما فإن قيل فهلا عكست الحال لكانت فرقاً أيضاً . قيل الذى فعلوه أحزم وذلك لأن الفعل لايكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرا فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل فى كلامهم ما يستثقلون ويكثر فى كلامهم ما يستخفون . (الخصائص ٤٩/١) .

(٣) الفصول والغايات ١٠١ ويعلق أبوالعلاء على كلامه هذا بقوله : يزعمون أن تاء المتكلم خصت بالضمة لأن أكثر ما يخبر الإنسان عن نفسه فأعطيت التاء أقوى الحركات وقيل الضم من الشفة لأنه من الواو وأول ما يخبر الرجل عن نفسه فحمل الأول على الأول . ولما حصلت الضمة فى تاء المتكلم لم يكن بد من الفرق فأثروا المخاطب المذكر بفتح التاء لأن المؤنث أولى بالكسر .

وتبلغ حدة نقد أبي العلاء للنحاة مداها حين يقول على لسان ابن القارح مخاطباً رؤبة (١) : يا أبا الجحاف ما كان أكلفك بقواف ليست بالمعجبة تصنع رجزاً على الغين ورجزاً على الطاء وعلى الظاء وعلى غير ذلك من الحروف النافرة ولم تكن صاحب مثل مذكور ولا لفظ يستحسن .

فيغضب رؤبة ويقول : ألي تقول هذا ؟ وعني أخذ الخليل ، وكذلك أبو عمرو بن العلاء ... أليس رئيسكم في القديم والذي ضهلت إليه المقاييس كان يستشهد بقولي ويجعلني له كالأمام ؟

فيقول له : لا فخر لك أن استشهد بكلامك فقد وجدناه يستشهد بكلام أمة وكعاء (٢) تحمل القطل (٣) إلى النار الموقدة ... وكم روى النحاة عن طفل ماله في الأدب من كفل وعن امرأة لم تعد يوماً في الدرأة .

وإذا كان ما سبق نقداً للنحاة بعامة ، فقد خص أبوالعلاء في مواضع أخرى بعض النحاة وسماهم بأسمائهم . فهو يقول عن (لكن) حرف الاستدراك : زعم الفراء أن أصلها لاكن أن ... وهذه دعوى لاتثبت (٤) .

ويقول . وقد حكى الفراء غرائين في جمع غرلان وذلك قول مستنكر (٥) .

ويقول عن كلمة (شيطان) كان الفارسي يأبى ترك صرفه إلا بعلة فيجعله اسماً لقبيلة والرواية على غير ما قال والأخبار تدل على خلافه (٦) .

وكان نقده في بعض المواضع متسماً بالسخرية . يقول على لسان الشاحج مخاطباً الثعلب . أتدري يائسال من أي شيء اشتق الضيون ؟ هيهات لعل سميك أحمد بن يحيى الشيباني ما سمع خبراً لذلك . وهو نادر من الكلام لأن ياءه لم تدغم بالواو . فإذا كان من : ضان يضون فهو فيعل وإلى ذلك ذهب الناس في وزنه

(١) رسالة الغفران ٢٧٥ ومابعدها .
(٢) مؤنث أوكع وهو اللئيم الأحمق .
(٣) حديدة كالمكنسة يقطع بها .
(٤) رسالة الملائكة ١٩٣ .
(٥) رسالة الملائكة ٢٥١ .
(٦) رسالة الصاهل والشاحج ٤٢٨ .

وإن كان فعولاً فهو من ضان يضين وكلا القولين عمات ، ولا يقعن في وهمك أن اشتقاقه من الضأن فإن الضأن مهموز أليس في الكتاب المجيد (من الضأن اثنين ومن المعز اثنين) [١] .

ولايغرنك قول الشاعر :

أصبحت فنا لراعي الضأن أعجبه

مـــاذا يريبك مني راعي الضـــأن

فإن تخفيف الهمز من الضأن جائز في النثر والنظم [٢] .

أرأيت كيف سخر من (ثعلب) وهو شيخ الكوفيين وأدعى عليه أنه لا علم له بهذه القضية ...

وعلى الدرجة نفسها من الحدة والسخرية يقول عن البيتين اللذين ينسبان لآدم عليه السلام [٣] .

تغيرت البلاد ومن عليها ... فوجه الأرض مغبر قبيـــح

وأودى ربع أهليها فبانوا ... وزال بشاشة الوجه المليـــح

هكذا رويا على الإقواء .

فيقول إن أبا سعيد السيرافي قال يجوز أن يكون قال :

وزال بشاشة الوجه المليح

بنصب بشاشة على التمييز وحذف التنوين لالتقاء الساكنين فيقول : قلت أنا هذا الوجه الذى قاله أبوسعيد شر من إقواء عشر مرات في القصيدة الواحدة . حتى الأصمعي ـ وهو ليس معدوداً في النحاة ـ وهو من كبار اللغويين لم يسلم من حملة أبي العلاء .

فهو يقول على لسان ابن القارح مخاطباً المهلهل :

---

(١) الأنعام ١٤٣

(٢) رسالة الصاهل والشاحج ٤٢٨ والفن : العجب .

(٣) رسالة الغفران ٢٦٢ ومابعدها .

أخبرني عن هذا البيت الذي يروى لك :

أرعدوا ساعة الهيـاج وأبرقنا

كما توعد الفحول الفحولا

فإن الأصمعي كان ينكره ويقول : إنه مولد ، وكان أبوزيد يستشهد به ويثبته. فيقول : طال الأبد على لبد نسيت ما قلت في الدار الفانية . فما الذي أنكر منه ؟ فيقول : زعم الأصمعي أنه لايقال أرعد وأبرق في الوعيد ولاقي السحاب فيقول : إن ذلك لخطأ من القول وإن هذا البيت لم يقله إلا رجل من جذم الفصاحة إما أنا وإما سواي فخذ به وأعرض عن قول السفهاء [1] . أما الفارسي وسيبويه فقد نالا القسط الأكبر من مناقشة أبي العلاء ونقده . لقد عقد أبوالعلاء محاكمة للفارسي في الحشر وأتى بالشعراء الذين استشهد الفارسي ببعض شعرهم ليكذبوه ويتهموه بالتقول عليهم ، وأن أحداً من العرب لم يقل هذا . مشهد ساخر وحوار قاسٍ أبدعه خيال أبي العلاء بصورة لم تعرفها العربية من قبل فما أكثر ما اتهم النحاة بوضع الشواهد والكذب والاختلاق لكن بهذه الصورة لم يحدث . والآن إليك المشهد العلائي الساخر . يقول على لسان ابن القارح [2] :

وكنت قد رأيت في الحشر شيخاً لنا كان يدرس النحو في الدار العاجلة يعرف بأبي علي الفارسي ، وقد امترس به قوم يطالبونه يقولون : تأولت علينا وظلمتنا . فلما رآني أشار إلي بيده فجئته فإذا عنده طبقة منهم يزيد بن الحكم الكلابي ، وهو يقول : ويحك أنشدت عني هذا البيت برفع (الماء) يعني قوله :

فليت كفافا كان خيرك كله

وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

ولم أقل إلا الماءَ [3] .

---

(١) رسالة الغفران ٣٥٤ ومابعدها .

(٢) السابق ٢٥٤ ومابعدها .

(٣) هذا بيت مشكل ، واضطربت فيه آراء النحاة ، برغم كثرة من تعرضوا لإعرابه وتحليله ، يقول البغدادي في الخزانة (١٠/٧٢) تكلم على هذا البيت أبوعلي في (التذكرة) وتلميذه أبوطالب العبدي ، وابن الشجري في مجلسين من (أماليه) وابن هشام في (المغني) وابن =

= الحاجب في (أماليه) وأبو حيان في (تذكرته) هذا ما قاله البغدادي ، وأزيد عليه ابن الأنباري في الإنصاف ، وأبوعلي في المسائل العسكريات ، وفي كتابه الإيضاح .. فضلاً عن ذلك كله فقد نقل أبوعلي القصيدة كلها في المسائل البصريات وإن كان لم يعلق عليها .

لكن هذا البيت وحده تحدث عنه أبوعلي في أكثر من كتاب من كتبه كما رأينا . وقد أنفق البغدادي اثنتي عشرة ورقة في ذكر آراء النحاة المتعارضة في إعراب البيت وذكر رواياته المتعددة التي روي بها .

ويقول ابن الشجري في أماليه (١٨٤/١) هذا البيت مشكل وقد زاده تفسير أبي علي إشكالاً وفضلاً عن هذا كله فقد رفض عبدالقاهر الجرجاني (شارح كتاب الإيضاح لأبي علي) تفسير أبي علي ووقف إلى جانبه كثير من النحاة الذين رفضوا رواية أبي علي في رفع (الماء) .

وأفضل ما يقال في تحليله : إن اسم ليت مضمر (وكفافا) خبر كان (وخيرك) اسمها ، (وكله) توكيد له ، والجملة من كان واسمها وخبرها خبر (ليت) وأما قوله (وشرك) فقد روي مرفوعاً ومنصوباً فمن رفعه فمعطوفاً على اسم كان (ومرتوي) في رأي أبي علي خبره، وكان المفروض أن يكون منصوباً ، لكنه أسكن الياء للضرورة . ومن رواه منصوباً فهو محمول على (ليت) مقدرة تفسيرها المذكورة ويكون (مرتوي) على هذا الوجه مرفوعاً لأنه خبر (ليت) . وبمقتضى هذا الإعراب يكون (الماء) مرفوعاً إما على حذف مضاف أي : ما ارتوى شارب الماء وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه ، وإما على وصف الماء نفسه بالارتواء، أي : ما ارتوى الماء نفسه هذا على رفع (الماء) تبعاً لرأي أبي على .

أما من رواه بالنصب يكون على نزع الخافض ، أي : ما ارتوى من الماء مرتوي ، ويكون (مرتوي) فاعل (ارتوى) .

ويقول ابن الشجري عن هذه الرواية : إن أصحابها لزموا ظاهر اللفظ والمعنى وأن هذا أشبه بمذاهب العرب (انتهى ملخصاً من الأمالي الشجرية) .

ويقول أبوعلي في كتابه الإيضاح : إن حملت الضمير على كان كان (مرتوي) في موضع نصب وإن حملته على ليت نصبت قوله (وشرك) و (مرتوي) مرفوع ويقول عبدالقاهر الجرجاني في شرحه :

اعلم أن هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النقل ، فليس يتصور منه شيء . والصحيح ما أذكره لك . اعلم أن (كفافا) لايخلو من أحد أمرين إما أن يكون منصوباً بليت أو يكون خبراً مقدماً على كان . فإن جعلته خبرا لكان رفعت قوله (خيرك وشرك) فكأنك قلت (فليت كان خيرك كله وشرك كفافا عني) .. ويكون في ليت إضماراً الحديث والشأن، لأنك إذا نصبت (كفافا) بكان نويت به التأخير فيلي الفعل (ليت) نحو : ليت كان خيرك كله وشرك كفافا. وإذا وليه الفعل لم يكن بد من إضمار الأمر نحو ليته كان. =

وكذلك زعمت أني فتحت الميم في قولي :

تبدل خليلاً بي كشكلك شكله

فإني خليلاً صالحاً بك مقتوى

وإنما قلت : مقتوى بضم الميم (١) .

= وإن نصبت (كفافا) للبيت لم يكن من هذا الباب ، وكان اسم ليت . وقوله : (كان خيرك كله وشرك) في موضع خبره ويجب نصب (خيرك وشرك) لأنك تجعل في كان ضميراً لكفافا . وإذا جعلت في كان ضميره لم يرتفع به (خيرك) ووجب نصبه بأنه خبر وشرك كله كان مكفوفين عني في المعنى والوجه الأول أوضح وفي الثاني تعسف . وأما قوله (ما ارتوى الماء مرتوى) ففي موضع نصب على كل حال ، لأنه ظرف كقولك : لا أفعل ذلك ما حنت النيب وارتوى بمعنى استقى . وهذا بيان ماذكر شيخنا أبوالحسين رحمه الله (أبوالحسين محمد بن الحسين بن عبدالوارث الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي ، كان شيخاً لعبدالقاهر) فأما مافي الكتاب (أي كلام أبي علي فلا اعتماد عليه لأنه مخلط (كذا قال عبدالقاهر) راجع كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٤٦٦/١ ومابعدها .

(١) وهذا البيت كسابقه اضطربت فيه كلمة أبي علي فقد تحدث عنه في أكثر من كتاب من كتبه فقد تحدث عنه في المسائل العضديات على الرواية التي ينقدها أبو العلاء ودلل على فتح الميم من (مقوى) .

أما في كتاب المسائل البغداديات فقد نسي أو تناسى ما قاله في العضديات ورفع الميم ودلل أيضاً على هذا . وهذا هو العجب كله رأيان متناقضان لعالم واحد على بيت شعري واحد .

وإليك الآن ما قاله أبو علي :

أولاً في المسائل العضديات قال ـ أما ما أنشده علي بن سليمان :

تبدل خليلاً بي كشكلك شكله فإني خليلاً صالحاً بك مقتوى

فمن القتوة التي هي الخدمة وليس على بناء مفعلين وإنما (مفعلّ) مثل محمرّ قبل أن يدركه الإدغام.. فأما انتصاب (خليلاً) من قوله (فإني خليلا) فينبغي أن يكون على إضمار مادل عليه (مقتو) ولايجوز أن يكون انتصابه بمقتو هذا لأنه على وزن محمر وهذا بناء لايتعدى إلى مفعول به . ألا ترى أنه لايجوز : هو محمر زيداً ، لاختصاص هذا المثال بالامتناع من التعدى فإذا كان كذلك ، ثبت أن الناصب لقوله (خليلاً) مضمر دل عليه هذا الكلام ... هذا ما قاله أبوعلي في المسائل العضديات ص ٩٤ ، ٩٥ وهي الرواية التي نقدها أبوالعلاء .

لكن سنتعجب معي حين نقرأ نقضاً لهذا الكلام كله في المسائل البغداديات ولم يكلف أي من محققي البغداديات أو العضديات نفسه مئونة المقارنة بين كلام أبي علي في كلا الكتابين .

=

وإذا هناك راجز يقول : تأولت على أنى قلت :

ـ يا ابلي ماذنبه فتابيه

ـ ماء رواء ونصي حوليّه

فحركت الياء فى تأبيه والله ما فعلت ولاغيرى من العرب [1] .

= يقول أبوعلي بعد ذكر البيت : أنشدناه عن أحمد بن يحيى . مقتوى بضم الميم ، وهكذا صحته وشرحه أن مفعلل . فالواو الصحيح فى الكلمة لام الفعل والياء منقلبة من اللام الزائدة وأصلة واو ، والدليل على ذلك أنه مثل احمررت فأما الواو فصحت كما صحت فى ارعويت ونحوه ، إذا لايجوز أن يتوالى فى الكلمة إعلال لامين ولا إعلال عين ولام . ولم يوجد ذلك فى شئ من الكلام إلا فيما حكم بالقلة . وفى القصيدة حروف أخر مثلوا وهو قوله : مصبوى ومدحوى وهو من صبا ودحا .

ويدلك أيضاً على ما ذكرنا من أن (مقتوى) فى البيت مفعلل وأن الميم ليس بمفتوح وإنما هى ميم مفعلل تعديه إلى قوله (عليها) والمفتوحة الميم لايتعدى إلى شئ لأنه ليس باسم فاعل . كذا قال أبوعلي فى المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٥٧٦ .

والآن أى الرأيين كان أسبق فى كلام أبى على ؟ حتى نعرف تطور آرائه ؟ لانعرف .

والبغدادى فى الخزانة لم يذكر له سوى الرأى الأخير . راجع الخزانة ٤٣٢/٧ ومابعدها .

(١) جاء فى كتاب الخصائص لابن جنى (٣٣١/١ ومابعدها) قوله : ومن طريف الضرورات وغريبها ووحشيتها وعجيبها ما أنشده أبوزيد من قول الزفيان السعدى ....

يا إبلي مــــا ذنبــــه فتأبيــــه
مــــاء رواء ونصي حــــوليــــه
هذا بأفــــواهك حــــتى تأبيــــه
حــــتى تروحى أصــــلا تباريه
تبــــارى العــــانة فــــوق الزازية

هكذا رويناه عن أبى زيد . وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا . يقولون : فتأبيه حوليه فينشدونه من السريع لامن الرجز كما أنشده أبوزيد .

وفى كتاب النوادر أبى زيد (صـ٣٣١ ومابعدها من نشرة محمد عبدالقادر أحمد) يقول وقال المفضل : قال الزفيان السعدى .

وذكر الأبيات ثم قال فى ثنايا شرحه لها. ويروى (تأبيه ويروى (ماء رواء ونصي حوليه) .

وعلق على الأبيات محقق النوادر بقوله : المثبت هنا رواية أبى زيد والبصريين على أنه من الرجز ، أما روايته للكوفيين للأبيات فعلى أنها من السريع ...

إذا رجل آخر يقول : ادعيت على أن الهاء راجعة على الدرس في قولي :

هذا سـراقـة للقـرآن يدرسـه

والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب[1]

أفمجنون أنا حتى أعتقد ذلك ؟ وإذا جماعة من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله فقلت : ياقوم إن هذه أمور هينة فلا تعنتوا هذا الشيخ فإنه يمت بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحجة وإنه ما سفك لكم دماً ولا احتجن عنكم مالا فتفرقوا عنه .

---

(١) عن هذا البيت راجع الكتاب ٦٧/٢ والأمالي الشجرية ٣٣٩/١ والحجة لأبي على الفارسي ٢١/١ والأصول لابن السراج ١٩٣/٢ والهمع للسيوطي ٣٣/٢ ، والدرر اللوامع ٢٢/٢ والمغنى لابن هشام ٢٨٨ وشرح شواهد المغنى ٥٨٧/٢ وخزانة الأدب للبغدادي ٣/٢ .
وقد اتفقت كلمة هؤلاء النحاة على أن الضمير في (يدرسه) راجع إلى مضمون يدرس الدرس فهو مفعول مطلق ولايعود إلى القرآن حتى لايتعدى العامل إلى الظاهر وضميره معاً .
وهذا الذي يرفضونه هو رأي أبي العلاء فالضمير عنده مفعول به أي عائد على القرآن .
وهذا هو الذي يتبادر إلى الذهن عند قراءة البيت .

المبحث الثالث

أبوالعلاء وسيبويه

أما نقد أبي العلاء لشيخ النحاة سيبويه فإنه كان أكثر من ذلك وطالت مناقشاته معه بصورة كبيرة . وردت هذه المناقشات والنقدات في معظم كتب أبي العلاء . فقد رأينا نماذج لها في رسالة الغفران ورسالة الملائكة ورسالة الصاهل والشاحج والفصول والغايات وعبث الوليد وغيرها من كتب أبي العلاء .

وأستطيع الآن أن أصور موقف أبي العلاء من سيبويه في النقاط التالية :

١ – نقد لغته :

٢ – نقد روايات بعض شواهده .

٣ – الاستدراك عليه في بعض الأوزان .

٤ – مخالفته في كثير من الآراء .

٥ – في حين وافقه في مواضع قليلة .

وسوف أضرب الآن نماذج لهذا كله . وأحب أن أنوه في البداية بموقف أبي العلاء من سيبويه ، وأنه لم يكن عن ضغينة فقد مدحه وأكبر نفسيته ، يقول أبوالعلاء عن بشار بن برد : أنه كان بشار (يخاصم) سيبويه ، وأنه حضر يوماً (أي بشار) حلقة يونس بن حبيب فقال : هل هنا من يرفع خبراً ؟ فقالوا : لا ، فأنشدهم :

بني أمــيــة هبــوا من رقــادكم
إن الخليــفــة يعــقــوب بن داود
ليس الخليفة بالموجود فالتمسوا
خليــفــة الله بين الناس والعــود

وكان في الحلقة سيبويه فيدعي بعض الناس أنه وشي به وسيبويه فيما أحسب كان أجل موضعاً من أن يدخل في هذه الدنيات بل يعمد لأمور سنيات [١] .

---

(١) رسالة الغفران ٤٢٩ ومابعدها .

فهذا النص يبين أن الخلاف بين الرجلين كان لأجل العلم فقط . ويحسن أن نذكر في مقدمة حديثنا عن أبي العلاء وسيبويه ، ما قاله أبوالعلاء عن الكتاب، وعن شرح أبي سعيد السيرافي له .

نعلم من تاريخ أبي العلاء أنه طلب من خاله أبي طاهر المشرف بن سبيكة أن يحصل له على نسخة من شرح السيرافي على الكتاب ، ونعلم من رسالته أنه كانت بينه وبين خاله مراسلات سابقة حول نسخ من شرح السيرافي بخطوط مختلفة أراد أن يعرف رأى أبي العلاء في كل منها (١) .

يقول في رسالته إلى خاله : .... وفهمت ماذكره من أمر النسخة المحصلة ، وهو أدام الله عزه الكريم المتكرم ، وأنا المثقل المتبرم جرى في التفضل على الرسم والحت الوسم فأما الشرح فإن سمح القدر وإلا فهو هدر ، وقد كنت قلت في بعض كتبي إلى سيدي : إن كانت الخطوط مختلفة والأبواب مؤتلفة فلا بأس . يغني عن لبس السرق ثوب جمع من شتى خرق ما عدا خط علي بن عيسى (٢) فإنه رجل اتكل على ما في صدره فتهاون (وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين) فأما أنا فلا أقول (عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا) وأما ما ذكره من فساد الناس فأحلف ما حلم أديم ، إن ذلك لداء قديم النمرة بنت النمرة والقتادة أخت السمرة ، وهو أدام الله تأييده ــ من الملامة في أحصن لامة . فلا يبعثه تعذر الحاجة على اللجاجة أهو الكتاب المكنون ؟ الذى (لايمسه إلا المطهرون) إنما هو أباطيل أتياه وتعليل في أيام الحياة (وما الحياة الدنيا إلى متاع الغرور) (٣) .

أرأيت إلى قوة هذه العبارات ، وأنه طلب شراءه ، بدراهم معدودة لينتفع من باعه بهذه الدراهم ، ولاينتفع هو به ، فهو لايقول : عسى أن ينفعنا ؟ ثم هذا الاستفهام التوبيخي الانكارى : أهو الكتاب المكنون ؟ ثم وصفه بأنه أباطيل أتياه (جمع تيه) وأنه تعلات في الحياة .

---

(١) أبوالعلاء المعرى لبنت الشاطئ ١٥ .

(٢) علي بن عيسى الربعي أحد كبار النحاة أخذ عن السيرافي والفارسي ت ٤٢٠ .

(٣) تعريف القدماء بأبي العلاء ٩٣ ومابعدها .

ونعثر على رسالة أخرى كتبها لأحد أصدقائه (أبوعمرو الاسترابادي) ويبدو من قراءتها أنها أيضاً حول شرح السيرافي ، وأن أبا عمرو لقي عناء في تحصيله أيضاً . فكتب إليه أبوالعلاء قائلاً : ورد كتابه فأبهجني ابتهاج الطائر المحتبس بالتسريح ، وقد أثنيت وشكرت . وفي إملال الصديق ابتكرت أوغلت كل الأبغال وقطعت عن مهم الأشغال .. كان أيسر من عنائه في ذلك قذف الشرح في سيح حتى يعشب خد شريح فهو كما يروى قط ما أثمر وجهه قط ، كفاني الله وله الحياة أن تبدل من الشين الباء فيصير الشرح من الشقاء البرح على الأصدقاء أهو المصدر من قوله تعالى (ألم نشرح لك صدرك) ؟ أم من قوله عز سلطانه : (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام) ؟ إنما هو أثانين كلام أصبح وهو مجموع ، المقيس فيه والمسموع، لايخلد من رواه ، قد عاش الناس بسواه.

إني وحياته الكريمة قد خفت أن يجعلني الأخوان لأجله فيمن شرح بالكفر صدراً ، ولن أخاف منهم عذراً .. وأن أقول لمن غاب : ريش سهمه اللغاب ولا أقرأ لكتاب أبي سعيد «أولئك ينادون من مكان بعيد » بل أنا من التثقيل حذر ، مشفق من ذلك معتذر ، وإنما سألت أن يستمد برائه لقلة نظرائه ، وهو عندي أجل ، والكتاب أيسر وأقل من أن يكلف خطوات ولو كن كدبيب الخطوات [1] .

ولنبدأ الآن ببيان الخلاف بينهما .

يقول أبوالعلاء في رسالة الملائكة [2] : وقد يقع في الكتب ألفاظ مستغلقة فمنها ما يكون تعذر فهمه من قبل عبارة واضع الكتاب لأنه يكون مستوراً (مشتملاً) على مابعد من الألفاظ وعلى ذلك جاءت عبارة سيبويه في بعض المواضع . ومنها ما يستبهم لأن صاحب الكتاب يكون قاصداً لإبهامه . ويقال إن النحويين المتقدمين فعلوا مثل ذلك ليفتقر إليهم في إيضاح المشكلات .

فهو ينقد النحاة القدماء عامة بأنهم أبهموا كتاباتهم ليحتاج الناس إليهم ثم ينتقد سيبويه بخاصة لأنه استخدم الألفاظ البعيدة كما نقده في بعض روايات شواهده .

١ـ يقول على لسان الشاحج .. وأما الحنائم فإنها تكون عند القوم المتصعلكين

---

(١) السابق ٩٥ ومابعدها .

(٢) رسالة الملائكة ص ٢٢٩ .

قد ملئوها باللصيف والشُقَلحَ وعلوهما بدر الفئين والمعز (١) فإذا ارتاع الناس وأزمعوا الهرب كانت من أجلِّ ما يحتملون ويكون على الحمار أو البغل الكبير عبء ثقيل غير متعادل في التحميل بل هو من اليمين مخالف لحاله من الشمال ، فمثله مثل هذه الأبيات التي هي في كتاب سيبويه وقد غيرها بعض الناس رغبة في إصلاح الوزن ، وهي :

كيف رأيت زبرا

أأقطا أو تمرا

أم قرشيا بازلا هزبرا

ألا ترى إلى قصر البيتين الأولين وطول البيت الثالث ؟ وبعضهم ينشده أم قرشياً صقراً .

والرواية الصحيحة في كتاب سيبويه كما أخبرتك . والرواية الأخرى أصح وزناً (٢) .

جاء في الكتاب (٣) : .... ومثل ذلك قول صفية بنت عبدالمطلب :

كيف رأيت زبرا

أأقطا أو تمرا

أم قرشيا صقرا

وعلق عليه المرحوم الأستاذ عبدالسلام هارون بقوله : في ط (نسخة أخرى) والشنتمري : أم قرشياً صارماً هزبراً . وهو ما أثبته ابن الشجري وعلق عليه بقوله (هذه رواية سيبويه) على حين يقول الشنتمري : ويروى أم قرشياً صقراً . والرواية الأولى أصح فكأنها أرادت السجع ولم تقصد الرجز .

---

(١) الحتام : الجراز ، جمع حتمة . واللصف نوع من التمر والشقلح تمر ، ودر الفئين . وماتدره الضأن من اللبن .

(٢) رسالة الصاهل والشاحج ٤٣١ .

(٣) نشرة عبدالسلام هارون ١٨٢/٣ .

وأشار إلى ذلك ابن الشجرى فى أماليه [1] . فقد أتى به بالرواية التى ينقدها أبوالعلاء وعلق عليها بقوله : هذه رواية سيبويه .

٢ـ ويقول أبوالعلاء فى موضع آخر .

وقد حملت لضرورة الكندى على أن يسكن الباء فى قوله :

فاليوم أشرب غير مستحقب   إثمـا من اللـه ولا واغـل

هكذا أنشده سيبويه وقد خولف فى هذه الرواية [2] .

جاء فى الكتاب ٤/٢٠٤ قوله . وقد يسكن بعضهم فى الشعر ويشم وذلك قول الشاعر :

فاليوم أشرب غير مستحقب   إثمـا من اللـه ولا واغـل

ويعلق عليه المرحوم الأستاذ عبدالسلام هارون بقوله ، الشاهد تسكين الباء من (أشرب) فى حال الرفع والوصل . ويروى : فاليوم أسقى وفاليوم فاشرب . وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه .

والرواية فى ديوانه على رواية الأصمعى من نسخة الأعلم (فاليوم أسقى [3]) وعلى رواية الطوسى (فاليوم فاشرب) [4] .

وقال المحقق عن رواية سيبويه (فاليوم أشرب) هى رواية السكرى وابن النحاس [5] .

٣ـ ويقول فى موضع آخر على لسان الشاحج : وكأنى بك تحتج على بهذا البيت الذى ذكره سيبويه فى الإدغام وهو قول الراجز :

كأنها بعد كلال الزاجر   ومسحه مرعقاب كاسر

---

(١) ٢/٣٣٧ .

(٢) رسالة الصاهل والشاحج ٦ .

(٣) ص ١٢٢ .

(٤) السابق ص ٢٥٨ .

(٥) السابق ٤١٢ .

فهذا البيت قد كثر فيه الكلام وأكثر الناس لايثبته لأن صاحب الكتاب دل كلامه على أنه أدغم الهاء في الحاء وهذا مالايمكن [1] .

والبيت ورد في الكتاب ٤٥٠/٤ يقول سيبويه : ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله :

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحي مر عقاب كاسر

يريدون : ومسحه .

ويعلق عليه المرحوم الأستاذ عبدالسلام هارون بقوله : يذكر ناقة يقول : كأنها بعد طول السير وكلال الزاجر لها ليستحثها على السير عقاب كسرت جناحيها وقبضتها عند انقضاضها . والمسح هنا عبارة عن ذرع الأرض بالسير والشاهد فيه إخفاء الهاء في (مسحه) وسيبويه يسميه إدغاماً وهو يعني الإخفاء ، لأن الإخفاء عنده ضرب من الإدغام وإلا فإن الإدغام لايجوز في البيت لئلا ينكسر .

واستشهد ابن جني في المحتسب ٦٢/١ بهذا البيت وقال إن به إخفاء فقط وليس به إدغام . يقول : إنما هو اختلاس وإخفاء فيلطف عليهم فيرون أنه إدغام وأنما هو إخفاء للحركة وإضعاف للصوت وهذا كما يروى في قوله :

ومسحه مر عقاب كاسر

إن الحاء مدغمة في الهاء وياليت شعري كيف يجوز لذي نظر أو من يخلد إلى أدنى تفكير أن يدعي أن هنا إدغاماً . وقد قابل به جزء التفعيل وإذا وقع التحاكم إلى بديهة الحس فقد سقطت كلفة إتعاب النفس . ألا ترى أن وزن قوله: ومسحه مفاعلن ، فالحاء مقابل بها عين (علن) والعين أول الوتد وهي كما ترى وتعلم محركة . أفيقابل في الوزن الساكن بالمتحرك ، وأشار إليه أيضاً في سر الصناعة ٦٥/١ ، ٦٦ وردد ما قاله هنا وذكر أن كثيراً من النحاة شنعوا على سيبويه بسبب هذا البيت كالجرمي والمازني والمبرد وغيرهم .

---

(١) رسالة الصاهل والشاحج ١٩٦ .

٤ـ ويقول أبوالعلاء في موضع آخر عن قول الراجز :

وغير سفع مثل يحامم (١)

أنشده سيبويه على الإخفاء وهذا لايجوز إلا أن تكون الميم المخفاة متحركة . وقد ورد الشاهد في الكتاب ٤٣٨/٤ ، وقال المحقق في التعليق عليه : إنه أخفى الميم الأولى في (يحامم) باختلاس حركتها إذا لم يمكنه الإدغام . وهذه بعض نماذج من نقد أبي العلاء لرواية بعض شواهد سيبويه .

ـ واستدرك عليه في بعض الأبنية . يقول أبوالعلاء(٢)

٥ـ عن إبد إن هذا الحرف أحد ما جاء على فعل وهو قليل مثل : إبل وإطل وامرأة بلز وبأسنانه حبرة . ولم يذكر سيبويه منها إلا حرفين هما إبل وحبرة .

٦ـ ويقول أبوالعلاء تعليقاً على قول المتنبي :

وأنت أبوالهيجا بن حمدان يا ابنه

تشـــابه مـــولود كـــريم ووالد

وحمدان حمدون وحمدون حارث

وحـارث لقـمـان ولقـمـان راشـد

يقول : حمدون اسم لم يتسم به العرب في القديم ، وقل ما بنوا اسماً على فعلون : وقد ذهب قوم إلى أن زيتون فعلون وقد ذكر فيـمـا أغفله سيبويه من الأبنية(٣) .

٧ ـ ويقول أبوالعلاء عن مدينة اسمها (قنسرون) كأنها جمع قنسر وقنسر فنعل من قسر العدو كما قالوا : الصنبر وسيبويه لم يذكر فنعلا في الأبنية ولكن غيره قد ذهب إلى ذلك وإذا حملناه على هذا القول فقولهم للشيخ قنسر .

---

(١) السفع : جمع أسفع وسفعاء وهو الأسود أراد به أثافي القدر والمثل جم مائلة ، واليحامم جمع يحموم وهو الأسود .

(٢) الفصول والغايات ١٥٠ .

(٣) تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب ٧٥ .

وقنسرى أى قد جرب قال الراجز :

أطربا وأنـــت قنّســرى
والدهر بالإنســان دوارى (١)

أما الآراء التى خالفه فيها فهى كثيرة جداً .

٨ ـ فهو يقول فى رسالة الغفران يسأل النابغة الجعدى قائلاً : كيف تنشد قولك :

وليس بمعـــروف لنا أن نردها
صحاحاً ولا مستنكراً أن تعقرا

أتقول : ولامستنكراً أم مستنكرٍ ؟ فيقول النابغة : بل مستنكراً .

فيقول الشيخ . فإن أنشد منشد : مستنكرٍ ما تصنع به ؟ فيقول : أزجره وأزبره نطق بأمر لايخبره .

فيقول الشيخ : إن لله وإنا إليه راجعون . ما أرى سيبويه إلا وهم فى هذا البيت ، لأن أبا ليلى أدرك جاهلية وإسلاماً وغذى بالفصاحة غلاماً (٢) .

يقول الدكتور أحمد مختار عمر فى تحليل هذه المسألة : ينص سيبويه على أن الخبر المشتق لابد من أن يتحمل ضمير مبتدئه أو يكون رافعاً لمتصل لاسم ظاهر هو عين المبتدأ وينص كذلك على أن ماعطف على الخبر حكمه حكم الخبر.

فنحو : ليس بقائم أبوهند ولاقاعدة أمها يمتنع فيه خفض (قاعدة) عطفا على لفظ الخبر سواء جعلت (أمها) فاعلاً للوصف قبلها أم معطوفاً على اسم ليس . أما الأول فلأن هذا المعطوف ليس متصلاً بضمير يربطه بالمحدث عنه وهو اسم ليس وأما الثانى فلما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو غير جائز

---

(١) رسالة الصاهل والشاحج ٦٥٤ ومابعدها .
(٢) رسالة الغفران ٢١٠ .

عند سيبويه والجمهور [1] .

ويقول سيبويه في الكتاب [2] .

تقول : ما أبوزينب ذاهباً ولامقيمة أمها . ترفع لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز ، لأنها ليست من سببه وأنما عملت مافيه لافي زينب ومن ذلك قول الشاعر :

هون عليك فإن الأمور ... بكـف الإله مقاديـرها

فليس بآتيك منهيها ... ولاقاصر عنك مأمورها

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى . والمنهى هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثه كما قال جرير :

إذا بعض السنين تعرفتنا

كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

ومثل ذلك قول الشاعر النابغة الجعدي :

فليس بمعروف لنا أن نردها

صحاحا ولامستنكر أن تعقرا

كأنه قال ليس بمعروف لنا ردها صحاحا ، ولامستنكر عقرها ، والعقر ليس للرد وقد يجوز أن يجر ويحمله على الرد ، ويؤنث لأنه من الخيل .

ويعلق المرحوم الأستاذ عبدالسلام هارون على الشاهد : [3]

فليس بآتيك منهيها ... ولاقاصر عنك مأمورها

---

(1) من قضايا اللغة والنحو ٩١ ومابعدها .

(2) ٦٣/١ ومابعدها .

(3) الكتاب ٦٤/١ .

يقوله : البيت شاهد على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر ليس وإن كان الآخر أجنبياً لأن ليس تعمل في الخبر مقدماً ومؤخراً لقوتها . ووجه أنه أجنبي أن حق الكلام : ليس منهيها آتيك ولا قاصراً مأموره . ولكنه قال : مأمورها فأعاد الضمير من مرفوع الخبر المعطوف على الخبر إلى غير الاسم .

ويقول ابن السيرافي تعليقاً على قول النابغة : يجوز فيه الرفع ويكون الكلام جملتين والنصب يجوز أيضاً ، ويكون الكلام جملة واحدة ، ويكون (مستنكرا) معطوفاً على موضع الباء و (أن تعقرا) معطوف على (أن نردها) والجر فيه من وجهين : أحدهما العطف على عاملين ، والوجه الآخر : أن الضمير المنصوب بـ (نرد) يعود إلى الخيل وليس يعود إلى الرد كما كان الضمير المضاف إليه (الأمور) يعود إلى (الأمور) ولايعود إلى المنهى وجعل من طريق التأويل الخبر عن رد الخبر كالخبر عن الخيل [(١)] .

واضح مافي الجر من تكلف ، والعطف على عاملين مختلفين ، لذلك كانت حملة أبي العلاء عليه واتهامه بأنه تعلق بأمر لايخبره وأنه وهم واسترجاعه عليه . وقبل أبي العلاء رفض المبرد أيضاً الخفض في البيت يقول : هذا البيت جاء في ليس و (ليس) تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء ولكنا نشرحه على مايصلح مثله في (ما) ومايمتنع .

إنما كان في ذكر الخيل فقال : فليس بمعروف لنا أن نردها ، أي ليس بمعروف لنا ردها (فردها) اسم (ليس) و (بمعروف لنا) الخبر . ثم قال : ولامستنكر أن نعقرا وتأويله : ولامستنكر عقرها . فهذا لايكون إلا منقطعاً عن الأول لأن العقر مضاف إلى ضمير الخيل وليس يرجع إلى الرد ، والرد غير الخيل فهذا بمنزلة قولك : ما أبو زينب قائماً ولا ذاهبة أمها . لأن الأم ترجع إلى زينب لا إلى من أخبر عنه وهو الأب .

ولو قلت في (ليس) خاصة : ولامستنكراً أن تعقرا على الموضع كان حسنا ، لأن ليس يقدم فيها الخبر فكأنك قلت : ليس بمنطلق عمرو ، ولاقائماً بكر على قولك : وليس قائماً بكر .

---

(١) شرح أبيات سيبويه ٢٤٢/١ .

وأما الخفض فيمتنع لأنك تعطف بحرف واحد على عاملين وهما الباء وليس فكأنك قلت : زيد في الدار والحجرة عمرو فتعطف على في والمبتدأ [١] .

٩ـ ويقول أبوالعلاء على لسان ابن القارح يسأل (عدى بن زيد) : لقد هممت أن أسألك عن بيتك الذى استشهد به سيبويه وهو قولك :

أرواح مـــودع أم بكـــور أنت فانظر لأى حال تصير

فإنه يزعم أن (أنت) يجوز أن يرتفع بفعل مضمر يفسره قولك فانظر . وأنا أستبعد هذا المذهب ولا أظنك أردته ، فيقول عدى بن زيد : دعنى من هذه الأباطيل [٢] . وقد ، ورد الشاهد فى الكتاب ١٤٠/١ .

يقول سيبويه : وأما قول عدى بن زيد :

أرواح مـــودع أم بكـــور أنت فانظر لأى حال تصير

فإنه على أن يكون فى الذى يرفع على حالة المنصوب فى النصب ، يعنى أن الذى من سببه مرفوع فترفعه بفعل هذا يفسره [٣] .. يقول : ترفع (أنت) على فعل مضمر لأن الذى من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذى فى انظر .

وقد يجوز أن يكون أنت على قولك : أنت الهالك [٤] . كما يقال إذا ذكر إنسان لشئ قال الناس : زيد . وقال الناس : أنت . ويجوز هذا أيضاً على قولك : شاهداك [٥] أى ماثبت لك شاهداك . قال الله تعالى (طاعة وقول معروف) [٦] فهو مثله فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال : أمرى طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل . ويقول ابن الشجرى فى التعليق على هذا البيت [٧] : (رواح) يحتمل أن يكون خبراً عن

---

(١) المقتضب ١٩٤/٤ ومابعدها .

(٢) رسالة الغفران ١٩١ .

(٣) أورد سيبويه ثلاثة أوجه لأعراب (أنت) هذا هو الوجه الأول وهو الذى يرفضه أبوالعلاء .

(٤) هذا هو الوجه الثانى فى إعراب (أنت) فتكون مبتدأ وخبره مضمر كأنه قال أنت الهالك .

(٥) هذا هو الوجه الثالث أن تكون (أنت) خبراً لمبتدأ محذوف .

(٦) سورة محمد ٢١ .

(٧) الأمالى ٨٩/١ ومابعدها .

(أنت) بتقدير أذو رواح أنت ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف أى : ألك رواح ، ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى : أرواحك رواح مودع فعلى هذين التقديرين يرتفع (أنت) بفعل مضمر يفسره (أنظر) وإن شئت رفعته بتقدير: أم ذو بكور أنت ، وإن شئت رفعته بالمصدر الذى هو (بكور) رفع الفاعل بفعله كقولك : أم بكور زيد بتقدير أم أن يبكر زيد وإن شئت جعلته فى قول أبى الحسن الأخفش مبتدأ وخبره (فانظر) والفاء زائدة ....

ويقول ابن هشام فى المغنى [1] عن أنواع (الفاء) : الثالث : أن تكون زائدة دخولها فى الكلام كخروجها ، وأجاز الأخفش زيادتها فى الخبر مطلقاً وحكى : (أخوك فوجد) وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً فالأمر كقوله :

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأى ذاك تصير

وواضح أن أبا العلاء يوافق على هذا الأعراب ، وإن كان لم يصرح بذلك .

١٠ـ القضية التى بعد ذلك من قضايا إعراب الفعل ، وهى النصب بأن مضمرة يجوز أم لا ؟ ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لايجوز إذ لابد من اتصال العامل بالمعمول ، وعوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل وهى محذوفة . فى حين أجاز الكوفيون إعمالها وهى محذوفة ، واستشهدوا بقراءة عبدالله بن مسعود (وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لاتعبدوا إلا الله) ويقول طرفة :

الا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى

وإن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وغيرها من الشواهد وعن هذه المسألة الخلافية كان حوار أبى العلاء وسيبويه[2] . ويقول أبوالعلاء على لسان ابن القارح مخاطباً طرفة بن العبد : شد ما اختلف النحاة فى قولك :

---

(١) المغنى ٢١٩ ومابعدها .

(٢) راجع الأنصاف فى مسائل الخلاف ٥٥٩/٢ ومابعدها .

الا أيهذا الزاجرى أحضـــر الوغى

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

أما سيبويه فيكره نصب أحضر ، لأنه يعتقد أن عوامل الأفعال لا تضمر . وكان الكوفيون ينصبون أحضر بالحرف المقدر ، ويقوى ذلك : وأن أشهد اللذات، فجئت بأن .. وقد حكى المازنى عن على بن قطرب ، أنه سمع أباه قطرباً يحكى عن بعض العرب نصب أحضر [1] .

وبالرجوع إلى سيبويه ٩٩/٣ ، نجد قوله : وتقول : مره يحفرها وقل له يقلْ ذاك وقال الله عز وجل : ﴿قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم﴾ ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيداً . وقد جاء رفعه على شئ هو قليل فى الكلام على مره أى يحفرَها ، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلته فى عسينا نفعل وهو فى الكلام قليل لايكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه فى موضع اسم منصوب كأنه قال عسى زيد قائلاً ، ثم وضع يقول فى موضعه . وقد جاء فى الشعر قال طرفة بن العبد :

الا أيهذا الزاجرى أحضـــر الوغى

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

(والرواية فيه بالرفع)

١١- ويقول على لسان ابن القارح مخاطباً (أوس بن حجر) : كان فى عزمى أن أسألك عما حكاه سيويه فى قولك :

تواهق رجـــلاها يداه ورأســـه

لها قتب خلف الحقيبة رادف

فيأبى لا أختار أن ترفع الرجلان واليدان ، ولم تدع إلى ذلك ضرورة لأنك لو

---

(١) رسالة الغفران ٢٣٥ .

قلت : تراهق رجليها يداه ، لم يزغ الوزن [1] .

وقال أبوجعفر النحاس : رفع الرجلين واليدين لأن كل واحد منهما قد راهق الآخر فهما الفاعلان ولولا ذلك لنصبهما جميعاً ، والمراهقة أن تفعل هذه مافعلت هذه [2] .

١٢ـ ويقول أبوالعلاء في موضع آخر : زعم سيبويه أن الفعلى التي تؤخذ من أفعل منك لاتستعمل إلا بالألف واللام أو الأضافة ، تقول : هذا أصغر منك فإذا رددته إلى المؤنث قلت الصغرى ويقبح عنده أن تقول : صغرى بغير أضافة ولا ألف ولام ، ولكن تقول : هذه صغراك بناتك قال سحيم :

ذهبن بمســواكي وغــادرن مــذهبــاً

من الصــوغ في صــغرى بنان شماليــاً

وقرأ بعض القراء : (ويقولوا للناس حسنى) على فعل بغير تنوين ، وكذلك قرأ في الكهف : (إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنى) بغير تنوين .

وزعم سعيد بن مسعدة أن ذلك خطأ لايجوز وهو رأي أبي إسحق الزجاج ، لأن الحسنى عندهما وعند غيرهما من أهل البصرة يجب أن تكون بالألف واللام، كما جاء في موضع آخر : (وكذب بالحسنى) وكذلك : اليسرى والعسرى ، لأنها أنثى أفعل منك . وزعم سيبويه أن أخرى معدولة عن الألف واللام ، ولا يمنع أن تكون حسنى مثلها ، وفي الكتاب العزيز : (ومناة الثالثة الأخرى) وفيه أيضاً (آية أخرى) : (لنريك من اياتنا الكبرى) قال ابن أبي ربيعة :

وأخــرى أتت من دون نعم ومــثلهــا

نهى ذا النهي لو يرعــوى أو يفكر

---

(٢) رسالة الغفران وتواهق : تساير . القتب : أكاف البعير على قد السنام والحقيبة : كالبرزعة تحت الحلس . يصف أتان وحشي يفردها العير إلى الوجه الذي يريده ويزعجها نحوه ويلازمها والشاهد فيه رفع (يداها) على تقدير فعل لأنه مفاعلة وتأويله تراهق يداها رجلها لأن اليدين مراهقتان كما أنهما مراهقتان .

(١) شرح أبيات سيبويه ٩٢ .

ولايمتنع أن تعدل حسنى عن الألف واللام كما عدلت أخرى [١] . القضية التى يثيرها أبوالعلاء في هذا النص أن (فعلى) مؤنث أفعل ، مثل فضلى مؤنث أفضل وصغرى مؤنث أصغر ، لاتستعمل إلا بأل فيقال الفضلى والصغرى أو تستعمل مضافة صغرى البنات وفضلى النساء مثلاً . ومع ذلك فقد ورد في القرآن قوله تعالى : «وقولوا للناس حسنى» في قراءة الحسن [٢] . أما الآية الثانية التى استشهد بها أبوالعلاء في قوله تعالى : «إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً» [٣] فهذه لم يرد فيها قراءات قط فيما رجعت إليه من مصادر [٤] . ويقول أبوالعلاء إن أخرى مثل حسنى وقد وردت في القرآن الكريم بدون أل في قوله تعالى : (واضمم يدك إلى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء آية أخرى) [٥] ووردت بأل في آيات أخرى وقد قال سيبويه إن أخرى وردت بدون أل لأنها معدولة عن الألف واللام ، يقول سيبويه : [٦]

وسألته عن صغر من قوله : الصغرى وصغر فقال أصرف هذا في المعرفة لأنه بمنزلة ثقبة وثقب ولم يشبه بشئ محدود عن وجهه .

قلت فما بال آخر لاينصرف في معرفة ولانكرة ؟ فقال : لأن أخر خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر ، لايكن صفة إلا وفيهن ألف ولام . فتوصف بهن المعرفة ، ألا ترى أنك لاتقول : نسوة صغر ولا هؤلاء نسوة وسط .. فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها، كما تركوا صرف لكع حين أرادوا يا لكع وفسق حين أرادوا يافاسق .

---

(١) رسالة الملائكة ٣٣ ومابعدها .

(٢) وردت في (حسنا) ثلاث قراءات قرأها حمزة والكسائي ويعقوب وخلف والأعمش بفتح الحاء والسين . صفة لمصدر محذوف أي قولاً حسنا وقرأ باقي السبعة بضم الحاء وسكون السين كأنه على حذف مضاف أي ذا حسن وقرأ الحسن على وزن فعلى كالقربى والعقبى بغير تنوين . راجع الاتحاف ١٤٠ .

(٣) الكهف ٨٦ .

(٤) الاتحاف ٢٨٨ ، البحر المحيط ١٦٠/٦ ، مختصر البديع لابن خالويه ٨٠ .

(٥) طه ١٢٠ .

(٦) الكتاب ٢٢٥/٣ والمقتضب للمبرد ٣٣٧/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٦ ، والبحر المحيط ٣٤/٢ .

ويزيد المبرد القضية وضوحاً فيقول : ومن المعدول أخر وسحر ، وعدلهما مختلف . فأما أخر فلولا العدل انصرفت لأنها جمع أخرى .. ومثلها مما هو على وزنها : الكبرى والصغرى والصغر وإنما استويا في الجمع لاستواء الوزن وأن آخر كل واحد منهما علامة التأنيث فإنما عدلت أخر عن الألف واللام من حيث أذكره لك . وذلك أن (أفعل) الذى معه من كذا وكذا لا يكون إلا موصولاً بمن أو تلحقه الألف واللام ، نحو قولك : هذا أفضل منك ، وهذا الأفضل وهذه الفضلى ، وهذه الأولى ، وهذه الكبرى . فتأنيث الأفعل الفعلى من هذا الباب فكان حد آخر أن يكون معهم (من) نحو قولك جاءنى زيد ورجل آخر وإنما كان أصله : آخر منه ، كما تقول أكبر منه ، وأصغر منه .

فلما كان لفظ آخر يغنى عن (من) لما فيه من البيان أنه رجل معه . وكذلك: ضربت رجلا آخر : فقد بينت أنه ليس بالأول استغناء عن (من) بمعناه فكان معدولاً عن الألف واللام خارجاً عن بابه فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاءتنى امرأة أخرى ، ولايجوز جاءتنى امرأة صغرى ولا كبرى إلا أن يقول : الصغرى أو الكبرى، أو تقول : أصغر منك أو أكبر فلما جمعناها فقلنا (أخر) كانت معدولة عن الألف واللام ، . فذلك الذى منها من الصرف [1] .

هذا النص آثرت أن أنقله على طوله لأنه يبين القضية أكثر من نص سيبويه . ولأنه يوضح رأى أبى العلاء . طالما أن أخر معدولة عن الألف واللام ، فلم لاتكون (حسنى) مثلها معدولة هى الأخرى عن الألف واللام .

وقد استعمل أبوالعلاء هذا فى شعره فقال :

ومـــرآة المنجم وهى صـــغـــرى

أرته كل عـــامــرة وقـــفـــر [2]

كما استعملها أبونواس فى قوله :

---

(١) المقتضب ٣٧٦/٣ ومابعدها .

(٢) اللزوميات ٥٥٣/١ .

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها

حصباء در على أرض من الذهب

١٣ـ ويخالف أبوالعلاء سيبويه في قضية أخرى ، فهو يقول عن قول البحترى:

إن الغـواني غـداة البين نطن لنا

ما أمل الدنف المضنى بما جافا

سكن ياء الغواني وذلك جائز بلا اختلاف وهو عند سيبويه ضرورة وعند الفراء لغة (١) . يقول سيبويه فى الكتاب ١٨٣/٤ تحت عنوان :

هذا باب يحذف من أواخر الأسماء فى الوقف وهى الياءات .

يقول : ... وأما في حال النصب فليس إلا البيان لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام .. وذلك قولك : رأيت القاضى وقال الله عز وجل : (كلا إذ بلغت التراقى) وتقول : رأيت جوارى ، لأنها ثابتة فى الوصل متحركة .

١٤ـ ويقول أبوالعلاء فى موضع أخر : أليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه أن الياء إذا شددت ذهب منها اللين ، وأجاز فى القوافى حيا مع ظبى ، قلت قد زعم ذلك إلا أن السماع من العرب لم يأت فيه نحو ما قال إلا أن يكون شاذاً قليلاً (٢) . وفى الكتاب ٤٤٢/٤ يقول سيبويه : الياء الأولى فى (ولى) بمنزلة الياء فى ظبى والدليل على ذلك أنه يجوز فى القوافى ليا مع قولك ظبياً ...

١٥ـ المسألة الأخيرة من مسائل الخلاف بين أبى العلاء وسيبويه ، تتعلق بالفعل الناسخ ليس إذا جاء اسمه وخبره بالرفع ، فسيبويه يضمر له فى حين يذهب أبوالعلاء إلى حمل ليس على ما كما حملت ما على ليس .

يقول أبى العلاء تعليقاً على قول المتنبى (٣) :

---

(١) عبث الوليد ١٨١ .

(٢) رسالة الملائكة .

(٣) تفسير أبيات المعانى من شعر المتنبى ١٤٦ .

إن السلاح جميع الناس تحمله

وليس كل ذوات المخلب السبع

حكى سيبويه عن العرب ليس الطيب إلا المسك برفع الطيب والمسك . وهذا يشبه قوله (وليس كل ذوات المخلب السبع) إذا أخذنا بقول من ذهب إلى أن ليس بمعنى (ما) [1] فى قولهم : ليس الطيب إلا المسك . وللنحويين كلام طويل فى الضمير بعد ليس ، إذا كانت فى مثل هذا الموضع ، ومثل بيت أبى الطيب قول هشام أخى ذى الرمة :

هى الشفاء لدائى إن ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبذول

وإن شئت أضمرت فى ليس وهو رأى أكثر الناس ، والاضمار فى كان وأخواتها كثير موجود ، قال حميد الأرقط :

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم

وليس كل النوى تلقى المساكين

ويقول فى موضع آخر تعليقاً على قول البحترى :

فليس تنفك من شكر ومن أمل

مكررين بيوم منهم وغد

مذهب سيبويه أن ليس ها هنا فيه ضمير وهو عنده كقولهم : ليس خلق الله مثله والأشبه بمذاهب الشعراء أن تكون ليس هاهنا فى معنى (ما) ولا يكون فيها ضمير ، لأنهم إذا حملوا (ما) على ليس فى بعض المواضع ، جاز أن يحملوا ليس عليها .. ولذلك رأى سيبويه فى قول الشاعر :

هى الشفاء لدائى إن ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبذول

عنده أن فى ليس ضميراً وهذا يبعد عن مذاهب الشعراء ، لاسيما أصحاب

---

(١) يقول ابن هشام فى المغنى ٣٨٧ وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة (ما) وتابعه الفارسى وابن شقير .

الطبع الذين يعربون بالغريزة ، وإنما القياس أن يكون جعلوا ليس في هذا الموضع بمنزلة (ما) فلم يحتاجوا إلى ضمير ، كما قالوا ليس الطيب إلا المسك مثل قولهم: ما الطيب إلا المسك (١) .

واضح إصرار أبي العلاء على رأيه ، وهو حمل (ليس) على (ما) وعدم الأضمار فيها سواء أرفع ما بعدها ، أم جاء بعدها جملة . مع أنه في النص السابق قال : وإن شئت أضمرت في ليس ، فقد أجاز الوجهين وقال عن رأي سيبويه : وهو رأي أكثر الناس لكنه في هذا النص رفض الأضمار في ليس وقال إنه يخالف الطبع والغريزة .

والآن ننظر ما يقول سيبويه في هذه القضية :

يقول تحت عنوان : باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في أن (٢) . من ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم .

وسوف نبين حال هذا الإضمار . قال الشاعر .

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم

وليس كل النوى تلقى المساكين

فلو كان على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في كل ولكنه انتصب على تلقى ولايجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول وهذا لايحسن (٣) .

ثم يقول في موضع آخر (٤) : وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما وذلك قليل لايكاد يعرف فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها

---

(١) عبث الوليد ٨٦ .

(٢) الكتاب ٦٩/١ ومابعدها .

(٣) أي لايجوز رفع المساكين بليس بعد أن وليها لفظ (كل) وهو منصوب بالفعل (تلقى) وكان وأخواتها لايليها منصوب بغيرها .

(٤) الكتاب ١٤٧/١ .

زيد ، وقال حميد الأرقط :

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم

وليس كل النوى تلقي المساكين

وقال هشام :

هي الشفاء لدائي إن ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبذول

هذا كله سمع عن العرب والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً وهذا مبتدأ .

هذه هي أهم المسائل التي عارض بها أبوالعلاء سيبويه ، والتي استطعت العثور عليها في ثنايا كتبه ورسائله .

ثم وجدته وافقه صراحة أو ضمناً في أربعة مواضع فقط ، ورد أحدها في رسالة الغفران وفيه أيده صراحة والثاني والثالث في رسالة الملائكة وفيهما أيضاً وافقه صراحة . أما الرابع ففي عبث الوليد ، وفيه وافقه موافقة ضمنية دون أن يذكر اسمه .

ففي رسالة الغفران [1] يقول على لسان ابن القارح مخاطباً الراعي النميري: أحق ما روى عنك سيبويه في قصيدتك اللامية التي تمدح بها عبدالملك بن مروان من أنك تنصب الجماعة في قولك :

أيام قومي والجماعة كالذي

لزم الرحالة أن تميل مميلاً

فيقول : حق ذلك .

وبالرجوع إلى سيبويه وجدت لديه بابا عنوانه [2] :

(١) ص ٢٦٣ .
(٢) ٩٧/١ .

هذا باب مايظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصبت نفسه في قولك : امرأ ونفسه وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها .. فالفصيل مفعول معه والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ماقبلها . ووجدت بابا آخر عنوانه : (١)

هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لايكون مابعده، إلا رفعاً على كل حال وذلك قولك : أنت وشأنك وكل رجل وضيعته وما أنت وعبدالله .. وإنما فرق بين هذا الباب وبين الباب الأول لأنه اسم والأول فعل فأعمل ... وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيداً وما أنت زيداً وهو قليل في كلام العرب ولم يحملوا الكلام على ما ولا وكيف ولكنهم حملوه على الفعل على شئ لو ظهر حتى يتلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى كأنه قال : كيف تكون وقصعة من ثريد ، وماكنت وزيداً لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولاينقصان مانريد من معنى الحديث . فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها (وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ها هنا كثيرا) ومن لم أنشد بعضهم :

فما أنا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط

وزعم أبوالخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصباً :

أتوعدني بقومك يابن حجل

أشابات يخالون العبادا

بما جمعت من حضن وعمرو

وما حضن وعمرو والجيادا

وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصباً

أزمان قومي والجماعة كالذى

منع الرحالة أن تميل مميلا

---

(١) الكتاب ٢٩٩/١ .

كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة فحملوه على كان . مذهب سيبويه أن مابعد الواو منصوب بالفعل لأنها بمعنى مع وهي والواو يتقاربان وعلى هذا فالاسم في الباب الأول منصوب لأن قبله فعل يعمل فيه . أما الباب الثاني فليس ثمة فعل فلم يكن بد من رفع الاسم وهذا هو الحد ، لكن سمع ما بعد الواو منصوباً كما في قولهم ما أنت وزيداً وكما في سماع أبي الخطاب وبيت الراعي فلجأ سيبويه إلى تخريجه على حذف كان ، لأنها تكثر أن تجيء في هذا المقام ووجودها لاينقض المعنى .. ولكنه مع ذلك جعل النصب هنا قليلاً .

المسألة الثانية التي وافقه فيها هي نون شيطان أصلية أم زائدة ، هل كلمة شيطان من شطن أو شيط ؟

يقول أبوالعلاء : جاءت أشياء في آخرها النون ملتبسة بنون فعلان منها الشيطان . فسيبويه وأهل النظر يجعلون النون فيه أصلية ، ويأخذونه من الشطن وهو من قولك شطن إذا بعد فكأنه بعد من الخير . واستدلوا على النون في شيطان أنها أصل بقولهم : تشيطن لأنه لو كان من الشيط لامتنع هذا البناء كما يمتنع هيمان من أن تقول في الفعل تهيمن ، لأن تفعلن بناء لم يذكره المتقدمون في أبنية الفعل . واستدلوا على أن شيطاناً (فيعال) بقولهم شيطانة لأن الهاء قلما تدخل على فعلان، إلا أن هذا ينتقض لأنهم قد قالوا : رجل سيفان وامرأة سيفانة. وقولهم في الجمع شياطين يدل على أن شيطاناً (فيعال) لأنهم لايكسرون فعلان على فعالين [1] .

هذا مايقوله أبوالعلاء تأييداً لسيبويه في أصالة نون شيطان وأن وزنه (فيعال) على أن سيبويه لم ينص على ذلك فقد قال في الكتاب [2] . وسألته عن رجل يسمى : دهقان فقال : إن سميته من التدهقن فهو مصروف . وكذلك شيطان . إن أخذته من التشيطن فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون ـ وإن جعلت دهقان من الدهق وشيطان من شيط لم تصرفه . والنص واضح أنه يمكن أن يكون من هذا أو ذاك لا كما ادعى عليه أبوالعلاء .

المسألة الثالثة هي كلمة (دم) وزنها وأصلها .

---

(١) رسالة الملائكة ٢٤٩ ومابعدها .
(٢) ٢١٧/٣.

يقول أبوالعلاء : وأما (دم) فإن المحذوف منها ياء وبعض الناس يرى أن وزنه (دمي) [1] على مثال ضرب وأنه مسكن الوسط فى الأصل ولايلزم محرك الوسط لأجل قول الشاعر :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

لأن سيبويه إذا رد الساقط ترك الحركة اللازمة على حالها قبل الرد . وكذلك رأيه فى عدة وجهة إذ رد الواو يقول : وعدة ووجهة . ورأى أبى الحسن سعيد بن مسعدة أن يقول : وعدة ووجهة . ورأى أبوالحسن الحذف وقال بعض النحويين[2] (دم) أصل (فعَل) وجعله كالمصدر لدمى يدمى دمى ، كما يقال عمى يعمى عمى .. وقد حكى أبوزيد أنه يقال دمى مثال رحى فإذا صح ذلك فقد بطل الكلام .

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين المبرد وسيبويه .

سيبويه يرى أن كلمة (دم) بعد رد المحذوف منها وزنها على (فعْل) فى حين يرد المبرد أنها على (فعَل) بالتحريك . وقد وقف أبوالعلاء إلى جوار سيبويه فيها . يقول سيبويه [3] تحت عنوان : هذا باب ماذهبت لامه فمن ذلك دم تقولم : دمى يدلك دماء على أنه من الياء أو من الواو .

ويقول فى موضع آخر [4] :

تحت عنوان : هذا باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث . أما ماكان أصله (فعلا) فإنه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على (أفعل) وذلك نحو : يد وأيد وأن كسر على بناء أكثر العدد كسر على (فعال) و (فعول) وذلك قولهم دماء ودمى لما ردوا ماذهب من الحروف كسروه على تكسيرهم إياه لو كان غير منتقض على الأصل نحو : ظبى ودلو .

---

(1) هذا هو رأى سيبويه .

(2) هذا هو رأى المبرد .

(3) الكتاب ٤٥١/٣ .

(4) السابق ٥٩٧/٣ .

هذا هو رأى سيبويه كما نقله أبوالعلاء .

أما المبرد فيقول : [1]

فأما (دم) فهو (فعل) يدلك على ذلك أنك تقول : دمى يدمى فهو دم ، فهذا مثل فرق فرقا وهو فرق وحذر حذرا فهو حذر فدم إنما هو مصدر مثل البطر والحذر . ومما يدلك على أنه (فَعَل) أن الشاعر لما اضطر فأخرجه على أصله ورد ماذهب منه جاء به متحركاً فقال :

فلو أنا على حجـــر ذبحـنا جرى الدميان بالخبر اليقين

فإن قال قائل : فإنك تجمعه على (فعال) كما تقول : كلب وكلاب وفعل وفعال فالجواب فى ذلك أن (فعالا) جمع (لفعَل) المتحرك العين كما يكون (لفعْل) الساكن العين نحو قولك : جمل وجمال وجبل وجبال فهذا غير خارج من ذلك .

وعلق المرحوم الشيخ عضيمة محقق المقتضب على هذه القضية بقوله [2] :

هذه مسألة مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه وذكر رأى المبرد وأدلته ، ثم قال : ورد عليه ابن ولاد فى الانتصار بقوله : قال أحمد أما حكمه على دم أنه فعل متحرك العين من أجل أن المصدر من دمى يأتى على فعل نحو برمت برما فدم ليس بمصدر فنحمله على فعل وإنما هو اسم ليس فى ذلك خلاف ...وأما دليل الآخر فى قول الشاعر : جرى الدميان فقولهم دمين كقولهم دموى ، وتحريكه فى التثنية كتحريكه فى النسب لأن التعويض من حركة الأعراب التى كانت فى الميم إذا قلت دم قد وجب لها فى الموضعين جميعاً .

وفى المنصف شرح تصريف المازنى أشار ابن جنى إلى القضية نفسـها ونصر سيبويه على المبرد وكذلك فعل المازنى ، يقول ابن جنى بعد سرد رأى سيبويه وقد أجمعوا على سكون العين من (يد) وقد تراه قال (يديان) فحركها عند الرد لأنها قد جرت متحركة قبل الرد والقول فيه مثله فى (الدميان) وغيره من أصحابنا وهو

(1) المقتضب ٣١٦٦/١ .

(2) هامش الصفحة السابقة .

أبوالعباس ، يذهب إلى تحرك العين من دم لأنها مصدر (دميت دمى) مثل (هويت هوى) .

قال أبوبكر : وليس ذلك بشئ لأن (دما) جوهر والمصدر حدث ، فهذا غير ذاك . قال : فقولهم (دمى دمى) إنما هو فعل ومصدر اشتقا من الدم كما اشتق (ترب من التراب) .

وأشار إليها ابن الشجرى فى أماليه [١] لكنه لم ينصر أحداً على الآخر بل ذكر الرأيين دون نسبة إلى أصحابهما يقول : أصل دم عند بعض التصريفيين (دمى) ساكن العين قالوا لأن الأصل فى هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن حتى يقوم دليل على الحركة من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة قالوا وليس ظهور الحركة فى قولنا دميان دليلاً على أن العين متحركة فى الأصل لأن الاسم إذا حذفت لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه ثم أعيدت اللام فى بعض تصاريف الكلمة ألزموا العين الحركة [٢] .

وقال من خالف أصحاب هذا القول أصل دم دمى (فَعَل) مفتوح العين لأن بعض العرب قلبوا لامه ألفاً فألحقوه ببناء رحى .

المسألة الرابعة التى وافق فيه أبوالعلاء سيبويه هى النون المحذوفة من المضارع المسند إلى ياء المتكلم .

الفعل المضارع المرفوع بثبوت النون مثل تفعلان وتأمران ، إذا أسند إلى ياء المتكلم ، جئ بنون الوقاية فصار تأمراننى وكذلك إذا أكد بالنون خفيفة أو ثقيلة فتحذف إحداهما هذا باتفاق النحاة . لكن الخلاف فى أى النونين هى المحذوفة ؟ نون الرفع أم نون الوقاية [٣] .

رأى سيبويه ووافقه ابن مالك وغيره أنها نون الرفع لأنها تحذف فى النصب والجر فيحمل عليهما الرفع فى حين رأى المبرد وابن جنى والخضراوى والسيوطى

---

(١) ٢٤/٢ .

(٢) هذا رأى سيبويه كما هو واضح .

(٣) راجع فى هذه القضية خزانة الأدب للبغدادى ٢٣٧١/٥ والكتاب ٥١٩/٣ وشرح المفصل ٩١/٣ وهمع للسيوطى ٦٥/١ .

وغيرهم أن المحذوف هي نون الوقاية [1] وقد وافق أبوالعلاء سيبويه في هذه القضية يقول أبوالعلاء تعليقاً على قول البحتري :

تعــذلاني وقــد تعــرض منهــا
طائف طاف بي على الركب وهنا

إن كانت الرواية تعذلاني من العذل فقد حذف نونا في غير موضع الحذف وقد جاء مثل ذلك وقرأ به نافع المدني في مثل قوله (قل أفغير الله تأمروني أعبد)[2] بتخفيف النون ومنه قول القائل :

وحنت ناقتي طربا وشوقا إلى من بالحنين تشوقـيني

إنما هو تشوقينني.

وبعض أهل العلم يرى أن المحذوف ها هنا هو النون هي موصولة بالياء في قولك (عذلاني) والأقيس أن تكون النون المحذوفة هي النون التي تلحق الجمع في مثل تأمروني لأنهما لما حذفتا في النصب والجزم حمل الرفع على صاحبيه [3] . ويقول سيبويه [4] .

وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لتفعلن ذاك ولتذهبن ، لأنه اجتمع فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا وتقول : هل تفعلن ذاك تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف . بلغنا أن بعض القرء قرأ أتحاجوني [5] وكان يقرأ : (فبم تبشرون) [6] وهي قراءة أهل المدينة وقال عمرو بن معد يكرب :

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات إذا فليني

يريد . فلينني

(١) كذا قال السيوطي في الهمع وسترى أن هذا الكلام غير صحيح .
(٢) الزمر ٦٤ .
(٣) عبث الوليد ٢٨٦ ومابعدها .
(٤) الكتاب ٥١٩/٣ .
(٥) الأنعام : ٨٠ وهي ـ وقراءة التخفيف ـ قراءة نافع ـ الاتحاف ٢١٢ .
(٦) الحجر ٥٤ قراءة التخفيف لنافع أيضاً . الاتحاف ٢٧٥ .

ويقول السيوطي في الهمع [1]

بعد ذكر قول الشاعر ،

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذن فليني

أي : فلينني ، واختلف أي النونين المحذوفة ؟

فقال المبرد هي نون الوقاية لأن الأولى ضمير فاعل فلا يحذف وهذا هو المختار عندي ورجحه ابن جني والخضراوي وأبو حيان وغيرهم وحكى صاحب البسيط الاتفاق عليه ، وقال سيبويه هي نون الأناث واختاره ابن مالك قياساً على تأمروني ، هكذا نسب السيوطي الرأي المخالف للمبرد وبالرجوع إلى المقتضب [2] نجد المبرد يقول تحت عنوان : هذا باب تغيير الأفعال للنونين الخفيفة والثقيلة أعلم أن الأفعال مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة فإنها تبنى مع دخول النون على الفتحة وذلك أنها والنون كشيء واحد فبنيت مع النون بناء خمسة عشر ، فإذا ثنيت أو جمعت أو خاطبت مؤنثاً فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون مما ذكرت لك تقول للمرأة : هل تضربن زيداً ؟ ولاتضربن عمراً ، فتكون النون المحذوفة التي كانت في تضربين ، ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يافتى قلت للمرأة إذا خاطبتها : لن تضربي وكذلك لن تضربا ولن تضربوا للاثنين والجماعة ، فحذف الفتحة في الواحد .

والذي يبدو لي من هذا النص أنه يرى أن المحذوف هي نون الرفع أيضا وعليه فمن الذي يخالف سيبويه في هذه القضية ؟

أبو العلاء لم يصرح باسمه ، وبالرجوع إلى الخزانة [3] نجد البغدادي يقول بعد ذكر الشاهد المذكور جاء على حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة ، ثم ينقل رأي سيبويه كما ذكرنا ، ثم يقول : قال الأعلم : الشاهد في حذف النون في قوله : فليني ، كراهية لاجتماع النونين ، وحذفت نون الياء دون جماعة النسوة لأنها زائدة لغير معنى ، أ. هـ .

---

(١) ٦٥/١ .

(٢) ٢٠/٣ ومابعدها .

(٣) ٢٧٢/٥ .

ثم قال وأخذ ابن مالك بظاهر كلام سيبويه أن المحذوف هنا نون النسوة وقال: هو مذهب سيبويه . ووجهه في شرحه بأنهم حافظوا على بقاء نون الوقاية مطلقاً لما كان للفعل بها صون ووقاية .

انتهى نص البغدادى ولم يذكر المبرد من قريب ولامن بعيد . وفى التسهيل لابن مالك [١] يقول عن نون الوقاية : تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة أو جر بمن أو عن أو قد أو قط .. نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جائز . وهى الباقية فى فليني لا الأولى وفاقا لسيبويه . وقال فى شرح التسهيل.... ولما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية حوفظ على بقائها مطلقاً إذا لقيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف فهى الباقية عند سيبويه فى قول الشاعر :

تراه كالثغام يعل مسكا ... يسوء الفاليات إذا فليني

أراد : إذا فلينني فحذف الأولى وبقيت الثانية ، كما أنها هى الباقية فى ﴿أفغير الله تأمرونى﴾ [٢] .

وبعد هذا هو نقد أبى العلاء للنحاة ، وهذه هى مناقشاته الحادة معهم . لقد رأينا كيف نقد سيبويه والفارسى وهما أكبر علماء المدرسة البصرية ، وفى الوقت نفسه نقد الفراء وثعلب وهما أيضاً أكبر علماء الكوفيين .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن : أليس بين النحاة القدماء من أعجب به أبوالعلاء ؟ ألم يمدح أحداً منهم ؟ والإجابة أنه مدح واحداً فقط وتأسف عليه وهو ابن خالويه . يقول أبوالعلاء : وجلس فى بعض المساجد بحلب حرسها الله فإنها من بعد أبى عبدالله بن خالويه ، عطلت من خلخل وسوار وثارت من الأدب أشد الثوار [٣] .

ويقول ابن القارح فى رسالته لأبى العلاء المعرى : حدثنى أبوعلى الصقلى ، بدمشق قال : كنت فى مجلس ابن خالويه إذ وردت عليه من سيف الدولة مسائل

---

(١) ص ٢٥ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٠/١ .

(٣) رسالة الغفران ٥١٨ .

تتعلق باللغة فاضطرب لها ودخل خزانته وأخرج كتب اللغة وفرقها على أصحابه يفتشونها ليجيب عنها [١] .

فيقول أبوالعلاء في رده عليه [٢] . وأما أبوعبدالله بن خالويه واحضاره للبحث النسخ فإنه ماعجز ولا أفسخ ولكن الحازم يريد استظهارا ويزيد على الشهادة الثانية ظهاراً .

. أرى الحاجات عند أبي خبيب

نكدن ولا أمية في البلاد

أين كأبي عبدالله ؟ لقد عدمه الشام ، فكان كمكه إذ فقد هشام ، عنيت هشام بن المغيرة ، لأن الشاعر رثاه فقال :

اصبح بطن مكة مقشعرا

كأن الأرض ليس بها هشام [٣]

. والله من وراء القصد ،،،،

دكتور

محمد عبدالمجيد الطويل

---

(١) السابق ٦٣ .

(٢) السابق ٥٤٨ .

(٣) رجعت في إعداد هذا البحث إلى كل تراث أبي العلاء المنثور رسائل أبي العلاء ، رسالة الغفران ، رسالة الصاهل والشاحج ، رسالة الملائكة ، رسالة الإغريض ، عبث الوليد ، الفصول والغايات ....

خاتمة

هذه هي بعض جوانب إبداع أبي العلاء في النحو ، لقد رأينا كيف كان يجتهد في كثير من القضايا وكيف تفرد برأى خاص له في بعضها ورأينا كيف كان يتلاعب بأبواب النحو في حوارات مسرحية غاية في البراعة ثم جاء بعد ذلك نقده للنحاة ، لقد تعرض القدماء والمحدثون من النحاة للنقد وطالما اتهموا بالكذب والاختلاق ووضع الشواهد لخدمة مايذهبون إليه من آراء لكننا لم نجد نقداً لهم بهذه الصورة ، إلا عند أبي العلاء وبعد أن ذكرنا رأى أبو العلاء ، كنا نذكر رأى النحاة الآخرين من كتبهم ، ثم صنعنا فهارس لمعظم القضايا التي أثيرت في هذه الدراسة .

فهارس الفصل الأول

فهرس المسائل النحوية

موضعها

فهرس الشواهد القرآنية

الآيــــة

البقرة

واللذان يأتيانها منكم فآذوهما	١٦	١٩
ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم	٨٣	٢٥
لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر	٩٥	٢٩
لولا أنتم لكنا مؤمنين	١١٣	٢٥
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم	١٤٨	٣٢
المائدة		
فكلوا مما أمسكن عليكم	٤	٥٣
أذهب أنت وربك	٢٤	٤٧
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	١٨
الأنعام		
وإن أطعتموهم انكم لمشركون	١٢١	٧٧
لو شاء الله ما أشركنا	١٤٨	٤٦
الإعراف		
إنه يراكم هو وقبيله	٧	٤٨
ما لكم من إله غيره	٥٩	٥٣
التوبة		
إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا	٣٦	٣٥
فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا	٤٠	٦٣
ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم	٩٢	٦١
لمسجد أسس على التقوى من أول يوم	١٠٨	٥٨
هود		
من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم	١٥	٨١

الحجر

إنا لمنجوهم أجمعين	٥٩	٢٧

النحل

وما بكم من نعمة فمن الله	٥٣	١٩

الكهف

يحلون فيها من أساور	٣١	٥٠
بئس للظالمين بدلا	٥٠	٣٥
ونفخ فى الصور	٩٩	٤٩

مريم

ويوم أبعث حيا	٢٢	٣٥
وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضى الأمر	٣٩	٦١

الأنبياء

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	٢٩

النور

الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما	٢	١٨
وينزل من السماء من جبال فيها من برد	٤٣	٥٣

النمل

ولى مدبرا	١٠	٣٥

سبأ

لولا أنتم لكنا مؤمنين	٣١	٢٦

غافر

وأنذرهم يوم الأزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين	١٨	٦١

شواهد الحديث مرتبة بحسب ورودها

١ ـ الذي رأيته يشق شدقه فكذاب .

٢ ـ يا عائشة لولا قومك حديث عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين .

٣ ـ كل أمتي معافى إلا المجاهرون .

٣ ـ احرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم .

٣ ـ ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤن من الخنا .

٤ ـ نعم المنيحة اللقحة الصفى منحة .

٤ ـ نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتيناه

٥ ـ انما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا .

٦ ـ كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : كنت وأبو بكر وعمر . وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر .

٦ ـ قول عمر : كنت وجار لي من الأنصار .

٧ ـ قول عائشة : كان يصلي جالسا فيقرأ وهو جالس فإذا بقي من قراءته نحو من كذا .

٨ ـ مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا ...

٨ ـ أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مائة سنة منها ...

٨ ـ فجلس رسول الله ﷺ ولم يجلس عندي من يوم قيل في ماقيل .

٨ ـ فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة .

٨ ـ فلم أزل أحب الدباء من يومئذ .

٩ ـ ليتني أكونه حيا إذ يخرجك قومك .

١٠ ـ إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين ...

١١ ـ إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة .

١١ ـ فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها .

١١ ـ البينة وإلا حد في ظهرك

١٢ ـ من يقم ليلة القدر غفر له .

١٢ ـ إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق .

شواهد الشعر

صدر البيت	عجزه	موضعه
ء		
نعم الفتاة	بايماء	٣٦
ب		
إن تصرمونا	ارهابا	٧٩
فقلت له	مشرب	١٩
مازلت من	عجب	٥٨
إذا قصرت	فنضارب	٥٨–٦٧
فأما القتال	المواكب	٧٤
تخيرن من	التجارب	٥٨
فاليوم	من عجب	٤١–٤٢
ج		
لولا زهير	جنحوا	٢٣
د		
لنعم امرأ	عودا	٣٥
تزود	زاد	٣٦–٣٧
أأ بى لا	بعيد	٧٣
فما حملت	من محمد	٥٣
وحتى تركت	له ابعد	١٩
يظل به	الأباعد	٥١
لولا أبوك	بالمقاليد	٢٦

الأرجـــاز

المصادر والمراجع

١ ـ الأزهية فى علم الحروف للهروى
تحقيق عبد المعين الملوحى ، دمشق ١٩٨٢ ط ٢
٢ ـ الاصمعيات : للأصمعى عبد الملك بن قريب
تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون
٣ ـ الأصول : لابن السراج
تحقيق عبد الحسين الفتلى ، ط ، ١٩٨٥ مؤسسة الرسالة
٤ ـ إعراب القرآن ، لأبى جعفر النحاس
تحقيق زهير غازى زاهد ، بغداد ١٩٧٧ ط ١
٥ ـ الأمالى لابن الشجرى
تحقيق محمود محمد الطناحى ، الخانجى ١٩٩٢ ط ١
٦ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط ٢ دار الفكر
٧ ـ أوضح المسالك لابن هشام
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد
٨ ـ البحر المحيط لأبى حيان
مصورة عن الطبعة الأولى ، مكتبة المعارف بالرياض
٩ ـ البيان فى غريب إعراب القرآن ، لابن الأنبارى
تحقيق الدكتور طه عبد الحميد
١٠ ـ التسهيل لابن مالك
تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربى ١٩٦٨ ط١ .
١١ ـ الجمل للزجاجى
تحقيق الدكتور على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٤ ط١ .
١٢ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للحسن بن قاسم
تحقيق فخر الدين قباوة وآخر ، بيروت ١٩٨٣ ط ٢

١٣ ـ حاشية يس العليمي

على شرح التصريح لخالد الأزهري . الحلبي د. ت

١٤ ـ الحديث النبوى فى النحو العربى

للدكتور محمود فجال ، منشورات نادى أبها الأدبى بالسعودية .

١٥ ـ حروف المعاني والصفات الزجاجي

تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، الرياض ١٩٨٢

١٦ ـ حماسة أبي تمام

تحقيق عبد الله عسيلان ، السعودية ١٩٨٢

١٧ ـ خزانة الأدب للبغدادى

تحقيق عبد السلام هارون

١٨ ـ الخصائص لابن جنى

تحقيق محمد على النجار ، مصورة عن الطبعة الأولى

١٩ ـ الدرر اللوامع ، للشنقيطى

مصورة عن الطبعة الأولى

٢٠ ـ ديوان أبي نواس

تحقيق أحمد عبد المجيد غزالى ، بيروت ١٩٨٢

٢١ ـ ديوان أعشى همدان

تحقيق حسن عيسى أبو يس ، دار العلوم ، بالرياض ١٩٨٣

٢٢ ـ ديوان جرير

شرح الصاوى مصورة عن الطبعة الأولى

٢٣ ـ ديوان الحارث بن خالد المخزومى

تحقيق يحيى الجبورى ، بغداد ١٩٧٢ ط ١

٢٤ ـ ديوان ذى الرمة

نشرة المكتب الإسلامى

٢٥ ـ ديوان عنترة
نشرة محمد سعيد مولوى
٢٦ ـ ديوان الفرزدق
نشرة دار صادر
٢٧ ـ ديوان قيس بن الخطيم
تحقيق ناصر الدين الأسد
٢٨ ـ ديوان لبيد بن ربيعة
نشرة دار صادر
٢٩ ـ ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين للسكرى
تحقيق عبد الستار فراج ، مصورة عن الطبعة الأولى
٣٠ ـ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للمالقى
تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٨٥ ط ٢
٣١ ـ الرمانى النحوى
للدكتور مازن المبارك ، بيروت ١٩٧٤ ط أولى
٣٢ ـ سر صناعة الإعراب لابن جنى
تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دمشق ١٩٨٥ ط أولى
٣٣ ـ السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث
للدكتور محمود فجال منشورات نادى أبها الأدبى بالسعودية
٣٤ ـ السيرة النبوية لابن هشام
تحقيق مصطفى السقا وزميله ، مصورة عن الطبعة الأولى
٣٥ ـ شرح أبيات سيبويه ، للسيرافى
تحقيق محمد على سلطانى ، دمشق ١٩٧٩ ط أولى
٣٦ ـ شرح أبيات المغنى ، للبغدادى
تحقيق عبد العزيز رباح وزميله

٣٧ ـ شرح الأشموني على الألفية
نور الدين علي بن محمد ، الحلبي . د. ت .
٣٨ ـ شرح التسهيل لابن مالك
تحقيق الدكتورين عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، القاهرة ١٩٩٢
٣٩ ـ شرح الحماسة للمرزوقي
تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون
٤٠ ـ شرح شواهد المغني
للسيوطي ، مصورة عن الطبعة الأولى
٤١ ـ شرح الكافية للرضي
مصورة عن الطبعة الأولى
٤٢ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك
تحقيق عبد المنعم هريدي ، منشورات جامعة أم القرى
٤٣ ـ شرح المفصل
لابن يعيش الحلبي ، مصورة عن الطبعة الأولى
٤٤ ـ الشعر للفارسي
تحقيق محمود محمد الطناحي ، الخانجي ، ١٩٨٧ ط ١
٤٥ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور
تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ١٩٨٢ ط ١
٤٦ ـ الكتاب لسيبويه
تحقيق عبد السلام هارون
٤٧ ـ الكشاف للزمخشري
ط ٢ ١٣١٨ هـ
٤٨ ـ مجالس ثعلب
تحقيق عبد السلام هارون

٤٩ ـ المحتسب لابن الجنى

تحقيق على النجدى وزميله

٥٠ ـ المسائل المشكلة (البغداديات) للفارسى

تحقيق صلاح السنكاوى ، بغداد ١٩٨٣ ط ١

٥١ ـ معانى الحروف للرمانى

تحقيق عبد الفتاح شلبى ، دار نهضة مصر

٥٢ ـ معانى القرآن للأخفش

تحقيق عبد الأمير محمد أمين ، ١٩٨٥ ط الأولى

٥٣ ـ معانى القرآن للفراء

جـ ١ تحقيق أحمد يوسف نجاتى وزميله جـ ٢ تحقيق محمد على النجار

٥٤ ـ معجم شواهد العربية

لعبد السلام هارون ط أولى ١٩٧٢

٥٥ ـ معجم شواهد النحو الشعرية

لحنا حداد ، السعودية ١٩٨٤ ط أولى

٥٦ ـ مغنى اللبيب لابن هشام

تحقيق مازن المبارك وزميله دمشق ١٩٨٩ ط ٥

٥٧ ـ المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى

تحقيق كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٩٨٢ ط أولى

٥٨ ـ المقتضب للمبرد

تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٥٩ ـ منهج الأخفش الأوسط فى الدراسات النحوية

لعبد الأمير محمد أمين ـ بغداد ١٩٧٥ ط أولى .

٦٠ ـ همع الهوامع للسيوطى

تحقيق عبد العال سالم ، الكويت .

فهارس الفصل الثانى

فهرس الشواهد القرآنية

البقرة

الآيـــة	رقمها	موضعها
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	٦٥	٩١_٩٦
واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا	٤٨	١٠٨
وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة	٦٧	١٠٩
قل أتخذتم عند الله عهدا	٨٠	٩٢
« ثلاثة أيام فى الحج »	١٩٦	٩٤
واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله	١٨١	١٠٩
النساء		
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع	٣	٩٤
الأنعام		
هذا ربى	٧٦-٧٧	٩٠
الأعراف		
وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر	١٤٢	٩٤
هود		
يبغونها عوجا	١٩	١٥٠
يوسف		
يوسف أعرض عن هذا	٢٩	١٥٢
الرعد		
يريكم البرق خوفا وطمعا	١٢	١٥٠
الإسراء		
وكفى بالله شهيدا بينى وبينكم	٩٦	١١٥

فهرس الأشعار

ن

ى

فهرس إنصاف الأبيات

مرتبة بحسب ورودها في الدراسة

فهرس الأرجاز

المصادر والمراجع

١ ـ أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثى .
الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٥ مكتبة النهضة

٢ ـ إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر . للدمياطى : أحمد بن محمد
مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى القاهرة : د. ت

٣ ـ الأشباه والنظائر فى النحو ، السيوطى : أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين
تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٥

٤ ـ الأصول فى النحو لابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ، بيروت ١٩٨٥ الطبعة الأولى

٥ ـ الإعراب عن قواعد الإعراب ، لابن هشام الأنصارى
تحقيق الدكتور على فودة نيل ،مطبوعات جامعة الرياض ١٩٨١

٦ ـ إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس
تحقيق الدكتور زهير غازى ، بغداد ١٩٧٩ الطبعة الأولى

٧ ـ الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهانى
مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية

٨ ـ الأمالى لابن الحاجب
تحقيق هادى حسن حمودى ، بيروت ١٩٨٥ ، عالم الكتب

٩ ـ الأمالى لابن الشجرى : هبة الله على بن محمد بن حمزة
تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٩٢

١٠ ـ الأمالى ، لأبى على القالى
مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية

١١ ـ إنباه الرواة على أنباء النحاة ، للقفطى : الوزير جمال الدين أبو الحسن
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٨٦
١٢ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين
لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد
١٣ ـ أوضح المسالك ، لابن هشام الأنصارى
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد
١٤ ـ البحر المحيط ، لأبى حيان
مصورة عن الطبعة الأولى
١٥ ـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة
للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
١٦ ـ تفسير أبيات المعانى من شعر أبى الطيب
لأبى المرشد المعرى ، تحقيق مجاهد الصواف ، وآخر ، دار المأمون للتراث .
١٧ ـ الجمل للزجاجى : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق
تحقيق الدكتور على توفيق الحمد ، بيروت ١٩٨٤ الطبعة الأولى .
١٨ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى ، لابن قاسم المرادى
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة وآخر ، بيروت ١٩٨٣ الطبعة الثانية .
١٩ ـ حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح للأزهرى
عيسى الحلبى وشركاه ، القاهرة : د . ت .
٢٠ ـ حاشية الدسوقى على المغنى
للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقى ، الحلبى د . ت .

٢١ ـ خزانة الأدب للبغدادى : عبد القادر بن عمر
تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة .
٢٢ ـ الخصائص لابن جنى : أبو الفتح عثمان
تحقيق محمد على النجار ، مصورة عن الطبعة الأولى .
٢٣ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى
مصورة عن الطبعة الأولى
٢٤ ـ درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى : القاسم بن على
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٥ .
٢٥ ـ ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس
تحقيق الدكتور محمد محمد حسين مصورة عن الطبعة الأولى.
٢٦ ـ ديوان أمية بن أبى الصلت
نشرة بشير يموت .
٢٧ ـ ديوان جرير
شرح محمد إسماعيل الصاوى ، دار الأندلس : د. ت .
٢٨ ـ ديوان أوس بن حجر
تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر ١٩٧٩م .
٢٩ ـ ديوان رؤبة
نشر وليم بن الورد
٣٠ ـ ديوان الراعى النميرى
جمع وتحقيق راينهرت فايبرت ، بيروت ١٩٨٠ .
٣٢ ـ ديوان طرفة
تحقيق الدكتور على الجندى ، دار الفكر العربى ، القاهرة .
٣٣ ـ ديوان ذى الرمة
نشرة المكتب الإسلامى للطباعة .

٣٤ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات

تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر .

٣٥ ـ سر الصناعة لابن جنى

تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دار القلم ، بيروت ١٩٨٥ .

٣٦ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

نشرة الحلبى . د . ت .

٣٧ ـ شرح التصريح على التوضيح

للشيخ خالد الأزهرى .

٣٨ ـ شرح التسهيل لابن مالك

تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوى المختون ـ القاهرة ١٩٩٠ .

٣٩ ـ شرح الشافية لابن الحاجب ، للرضى

تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، مصورة عن الطبعة الأولى .

٤٠ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك

تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدى ، مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .

٤١ ـ شرح ابن عقيل على الألفية

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

٤٢ ـ شرح اللمحة البدرية لابن هشام

تحقيق الدكتور صلاح رواى ، القاهرة ١٩٩١ .

٤٣ ـ شرح ديوان المتنبى ، للبرقوقى

دار الكتاب العربى ، بيروت ١٩٧٩ .

٤٤ ـ شرح ديوان المتنبى المنسوب للعكبرى

تحقيق مصطفى السقا وزميليه ، الحلبى ١٩٧١ .

٤٥ ـ شرح ديوان المتنبى ، المنسوب للمعرى

تحقيق عبد المجيد دياب .

٤٦ ـ شرح المشكل من شعر المتنبى لابن سيده

تحقيق مصطفى السقا وآخر ، الهيئة المصرية العامة .

٤٧ ـ شرح المشكل من شعر المتنبى لابن القطاع

تحقيق الدكتور محسن غياض ، مجلة المورد العراقية ١٩٧٧ ع٣ .

٤٨ ـ شرح المفصل لابن يعيش الحلبى

مصورة عن الطبعة الأولى .

٤٩ ـ شذور الذهب لابن هشام

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد

٥٠ ـ ضرائر الشعر لابن عصفور

تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ١٩٨٠ .

٥١ ـ الفتح على أبى الفتح لابن فورجة

تحقيق عبد الكريم الدجيلى ، بغداد ١٩٨٧ ط٢ .

٥٢ ـ الفتح الوهبى على مشكلات المتنبى ، لابن جنى

تحقيق الدكتور محسن غياض ، بغداد ١٩٩٠ .

٥٣ ـ الفسر لابن جنى ، جـ١ ، ٢

تحقيق الدكتور صفاء خلوصى ، بغداد ١٩٨٨ ، كما رجعت إلى الفسر المخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٥٨٦٥) آدب ميكروفيلم ـ٢٢٠٧٠) .

٥٤ ـ الفهرست لابن النديم

دار المعرفة : د . ت .

٥٥ ـ كتاب سيبويه

تحقيق عبد السلام هارون .

٥٦ ـ كتاب الشعر للفارسي

تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، الخانجي ، القاهرة ١٩٨٧ .

٥٧ ـ الكشاف للزمخشري

الطبعة الثانية ١٣١٨هـ

٥٨ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز

تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وزميله ، القاهرة ١٩٨٠ .

٥٩ ـ المحتسب لابن جني

تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ، القاهرة ١٣٨٦هـ .

٦٠ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة

تحقيق محمد فؤاد سزكين .

٦١ ـ مجمع الأمثال للميداني

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الحلبي ، القاهرة .

٦٢ ـ المدخل إلى دراسة النحو العربي

للدكتور علي أبو المكارم .

٦٣ ـ معاني القرآن للأخفش

تحقيق عبد الأمير محمد أمين ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٥ .

٦٤ ـ معاني القرآن للفراء ، جـ١ .

تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزميله ، القاهرة ١٩٨٠ .

٦٥ ـ معجم الشواهد

للدكتور حنا حداد ، السعودية ١٩٨٤ .

٦٦ ـ مغني اللبيب لابن هشام

تحقيق مازن المبارك وزميليه ، دار الفكر ، ١٩٧٩ ط٥ .

٦٧ ـ المقتضب للمبرد

تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٦٨ ـ المقرب لابن عصفور

تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وزميله ، بغداد ١٩٧١ .

٦٩ ـ منهج الأخفش الأوسط فى الدراسات النحوية

عبد الأمير محمد أمين ، بغداد ١٩٧٥ .

٧٠ ـ نزهة الألبا فى طبقات الأدبا لأبى البركات الأنبارى

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٧١ ـ النهر الماد من البحر . المحيط ، لأبى حيان

بهامش البحر المحيط .

٧٢ ـ همع الهوامع للسيوطى

تحقيق الدكتور عبد العال سلم مكرم ، الكويت .

٧٣ ـ الوساطة بين المتنبى وخصومه . للقاضى الجرجانى

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله ، الحلبى ، القاهرة ١٩٦٦ .

فهارس الفصل الثالث

فهرس الموضوعات

الفهارس العامة

الصفحة

فهرس المسائل النحوية والصرفية

(مرتبة بحسب ورودها في الكتاب)

٢. فهرس الآيات القرآنية

(مرتبة بحسب ترتيب السور في المصحف الشريف)

٣. فهرس الأشعار

٤. فهرس الأرجاز

٥ ـ المصادر والمراجع

أولاً : النصوص العلائية :

١ ـ تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي ، لأبي المرشد سليمان بن علي المعري ، تحقيق مجاهد الصواف ومحسن غياض دمشق ١٩٧٩ .

٢ ـ رسالة الصاهل والشاحج ، تحقيق بنت الشاطئ ، القاهرة ١٩٧٥ ، ط٢ .

٣ ـ رسالة الغفران ، تحقيق بنت الشاطئ ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ط٦ .

٤ ـ رسالة الملائكة ، تحقيق محمد سليم الجندي ، دمشق ١٩٧٩ ، ط٣ .

٥ ـ عبث الوليد ، تحقيق ناديا على الدولة ، دمشق ١٩٧٩

٦ ـ الفصول والغايات ، تحقيق محمود حسن زناتي ، القاهرة ١٩٧٧ .

ثانياً : كتب اللغة والنحو :

١ ـ الأصول لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، ط أولى ، ١٩٨٥ .

٢ ـ الأمالي لابن الشجري ، مصورة عن الطبعة الأولى ، عالم المعرفة ، بيروت .

٣ ـ الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري ، تحقيق المرحوم الشيخ محيي الدين عبد الحميد .

٤ ـ التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٨ .

٥ ـ خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون

٦ ـ الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد على النجار ، مصورة عن الطبعة الأولى.

٧ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، مصورة عن الطبعة الأولى .

٨ ـ ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمدأبي الفضل ، القاهرة ١٩٨٤ ، ط٤ .

٩ ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق محمد على سلطاني ، دمشق ١٩٧٩ .

١٠ ـ شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ـ القاهرة ١٩٩٠ ، دار هجر

١١ ـ شرح المفصل لابن يعيش مصورة عن الطبعة الأولى

١٢ ـ شروح سقط الزند ، تحقيق لجنة من العلماء بإشراف طه حسين .
١٣ ـ الغيث المسجم فى شرح لامية العجم للصفدى ـ المطبعة الوطنية ١٢٩٠هـ
١٤ ـ الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون .
١٥ ـ المسائل البصريات لأبى على الفارسى ، تحقيق محمد الشاطر ـ القاهرة ١٩٨٥ ، ط أولى .
١٦ ـ المسائل البغداديات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق صلاح الدين السنكارى بغداد ١٩٨٣ .
١٧ ـ المسائل العسكرية ،تحقيق محمد الشاطر ـ القاهرة ١٩٨٢ ، ط أولى .
١٨ ـ المسائل العضديات للفارسى ، تحقيق على جابر المنصورى ، بيروت ١٩٨٦ ، مكتبة النهضة .
١٩ ـ المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى تحقيق كاظم بحر المرجان .
٢٠ ـ مغنى اللبيب عن كتاب الأعاريب لابن هشام تحقيق مازن المبارك وزميله ، دمشق ١٩٧٩ ، ط٥ .
٢١ ـ المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
٢٢ ـ المنصف شرح تصريف المازنى ، لابن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله ، القاهرة ١٩٦٠ .
٢٣ ـ من قضايا اللغة والنحو ـ د. أحمد مختار عمر ـ القاهرة ١٩٧٤ ، عالم الكتب .
٢٤ ـ المهرجان الألفى لأبى العلاء المعرى ـ دمشق ١٩٤٥ ، مطبعة الترقى .
٢٥ ـ نزهة الألبا لابن الأنبارى ، تحقيق محمد أبى الفضل .
٢٦ ـ النوادر فى اللغة لأبى زيد ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ـ القاهرة ١٩٨٢ ، دار الشروق .
٢٧ ـ همع الهوامع للسيوطى ـ مصورة على الطبعة الأولى .

ثالثاً : كتب التفسير وتخريج القراءات :ـ

١ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي ، مطبعة المشهد الحسيني ١٣٥٩هـ .

٢ ـ البحر المحيط لأبي حيان ، مصورة عن الطبعة الأولى ـ مكتبة المعارف بالرياض .

٣ ـ المحتسب لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٦هـ .

٤ ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ـ عني بنشره برجستراسر ـ القاهرة ١٩٣٤ .

مطبعة العمرانية للأوفست
الجيزة ت : ٧٧٩٧٥٥٠